جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البـرلمـــــان الأوروبـــي المـوحـــد
الأهـــداف والآفـــــاق

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي علوم سياسية

تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية

من إعداد الطالب:

محمد الصحراوي مداح

تحت إشراف الدكتور:

عبد المؤمن مجدوب

نوقشت بتاريخ : 2015/06/07

أعضاء لجنة المناقشة

أ. فريدة طاجين	رئيسا
أ.إلياس حودامیسة	مناقشا
د.عبد المؤمن مجدوب	مشرفا

الموسم الجامعي:2014 / 2015

إهــداء

أهدي هذا العمل إلى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرهما ، إلى من حلما أن يريانني أخطوا خطوات النجاح إلى الذين لن أوفيهما حقوقهما مهما قلت فيهما "أمي وأبي".أطال الله في عمرهما وأرضاهما عني ،إلى كل أفراد عائلتي الذين حملوا معي عناء إكمال مشواري الدراسي ، وأخص زوجتي" التي ساندتني طوال أعوام دراستي الجامعية وكانت لي نعم الرفيق ." وإلى أبنائي الأعزاء المشاكسة سندس وإلى خفيفة الظل أنفال وإلى ابني جاسم شفاه الله وعافاه، وإلى زهرة العائلة نور الإيمان وإلى جميع أسرتي أخواتي جميعا و إلى صديقي و أخي " باجوية لطفي " وإلى الذي أرهقته معي ليلا ونهارا أخي الأصغر فوزي جيدور جزاه الله عني كل خير، وإلى أخي ورفيق دربي عبد الرؤوف عبد الجواد ،والأخوين سليم زروقي ولزهر برقوق اللذين لن أنسى ماقدماه لي،وإلى أخي السعيد وأبناء عمي إبراهيم وميلود ومسعود وإلى عديلة علي شفاه الله وإلى وإلى الإخوة الفضلاء عبد الجليل لعمرات وأحمد بن جدية ولحسن عيوانة حفظهم الله وإلى أطفال **التوحد** وذويهم و كل أصدقائي وزملائي الذين تركوا بصماتهم في حياتي ، إلى جميع من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد، إلى جميع من أحبني بصدق.

شكـــــر

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي و مؤطري الدكتور عبد المؤمن مجدوب الذي لم يدخر جهدا لتوجيهي أثناء القيام بهذا العمل وإلى كافة الأساتذة وإدارة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة على ما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة كما أخص بالذكر الأستاذ عصام بن الشيخ وإلى كل الزملاء خصوصا الأخ العزيز بن جدية أحمد وأخي الأصغر فرصاوي جمال حفظهما الله .

علوم سياسية دفعة 2014 - 2015

مقدمـة

تمهيد:

يعتبر نمو التكتلات التجارية الإقليمية هو أحد أكبر التطورات في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ومن الواضح أن أغلب الدول تنتمي إلى تكتلات،كما أن أكثر من ثلث تجارة العالم تتم من خلال هذه الاتفاقيات، ويقترب ذلك الرقم من الثلثين في حالة أضفنا إليه التعاون الأسيوي الباسيفيكي ،وتختلف الاتفاقيات الإقليمية فيما بينها حسب الدول التي تنتمي إليها والرقعة الجغرافية التي تنتمي إليها،لكنها تتفق جميعا في أن هدفها هو تقليل العقبات التجارية بين الدول الأعضاء.

إنّ هذه الاتفاقيات في أعماقها تحمل هدف الإتحاد الاقتصادي، وذلك باستخدام أنظمة تنفيذية، وقضائية وتشريعية موحدة. وللوصول إلى مصطلح أفضل يعبّر عن ذلك فإننا يمكننا جمع ذلك كله في مصطلح واحد هو إتفاق التكامل الإقليمي.

وقد كان الاندفاع شديدا نحو الإقليمية خلال العقد الماضي، وقد شهد هذا العقد تغيّرات نوعية في اتفاقيات التكامل الإقليمي، وكان هناك ثلاثة تطورات كبيرة هي:

1-الاتجاه إلى الإقليميات الأوسع بدلا من الإقليميات الضيقة المحدودة، بما يتماشى مع سياسات الدول ، وكثيرا من التكتلات التجارية التي نشأت بين الدول النامية في الستينات والسبعينات قامت على أساس تنمية تبادل الصادرات.

وقد استخدمت الاتفاقيات المقيدة بحواجز شديدة للتجارة الخارجية لتحقيق هذا النموذج من التكامل والاتجاهات الجديدة لاتفاقيات التكامل الإقليمي، والتي تهتم في غالبها بالتوسع ودعم التجارة العالمية وليس السيطرة عليها.

2-ظهور تكتلات تجارية من الشمال والجنوب بين دول ذات مداخيل مرتفعة ودول نامية كمشاركين متماثلين.[1]

و لقد شهدت سنة 1991 تحولات كبرى في السياسة الدولية تمثلت في وقوع حدثين يندر أن يتزامنا في التاريخ السياسي :الأول هو تفكك دولة عظمى هي الإتحاد السوفيتي مما أدى إلى تحول جذري في بنية النظام العالمي نحو القطبية الأحادية وإلى ظهور دول جديدة في السياسة الدولية والثاني هو اتجاه دول أوروبا الغربية نحو الوحدة الاقتصادية و السياسية بتوقيع " **اتفاقية ماستريخت** "إن المفارقة التاريخية في هذين

[1] موريس شيف ول ، ألن وينترز ، **التكامل الإقليمي والتنمية**، تر: حسين حيدر ، مصر،مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، 2003 ، ص ص 1-2

الحدثين ليس فقط في تزامنهما ولكن أيضا في تناقضهما فبينما تفككت دولة عظمى إلى عدة دول، فإن مجموعة الدول الأوربية المستقلة اتجهت نحو الوحدة بموجب المعاهدة السابقة الذكر(ماستريخت) والتي وافق عليها قادة دول الجماعة الإثني عشرة في 10 ديسمبر من سنة 1991 وتم التوقيع رسميا في فيفري 1992 والتي كانت عبارة عن معاهدتين : الأولى خاصة بالوحدة الاقتصادية والنقدية والثانية خاصة بالوحدة السياسية، فيما تحقق الجزء الأول تحت ما يعرف ب :الإتحاد الأوروبي الذي تم إنشاؤه سنة 1993 بقي الجزء الثاني والذي ينص على توحيد جنسية رعايا دول الإتحاد والتنسيق في ميدان السياسات الخارجية و الأمنية المشتركة و كذا توحيد السياسات الاجتماعية والشؤون القضائية امّا منح البرلمان الأوروبي سلطات أوسع في الشؤون الاقتصادية بقي معلقا، فرغم ما حققته دول الجماعة الأوروبية من النجاحات إلا انه لا تزال الدول الأوربية إلى اليوم تعاني من مشاكل داخل الإتحاد وخلال معاملاتها محليا ودوليا، حيث تقف الكثير من العوائق في طريقها كمشاكل السيادة والمصلحة الوطنية والتناقضات السياسية والعرقية وكذا التاريخية ... إلخ، ما جعل من الوصول إلى الهوية الأوربية المشتركة أو أمم أروبية موحدة مشروعا تطمحه أوروبا إلى اليوم.

أسباب اختيار الموضوع:

دفعتنا جملة من الأسباب لاختيار هذا الموضوع سواء منه ما هو ذاتي أو موضوعي:

1-المبررات الذاتية:

- الرغبة في مواصلة البحث مستقبلا في المجال والتعمق في الدراسة في دراسات مستقبلية كمجال للتخصص.
- إثراء ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالجامعات الجزائرية.
- معرفة أسباب نجاح التجربة الأوروبية والاستفادة منها
- اكتشاف مدى تجسيد أجهزة الإتحاد الأوروبي وعلى رأسها البرلمان لكل من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان،الحريات السياسية، الاقتصادية و المتطلبات الأمنية.

2-المبررات الموضوعية: وتتلخص في الآتي:

-الأهداف التي يرمي إليها البرلمان الأوروبي ككيان سياسي ومعرفة مدى تأثيره في الساحة الدولية.

ومعرفة العوائق التي تحول دون لعب البرلمان الأوروبي الدور المتوقع منه في التجربة التكاملية الاندماجية

– معرفة انعكاسات الوحدة الأوروبية على العالم الخارجي المنافس(الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين،اليابان ،روسيا...)

– اكتشاف مدى إمكانية اندماج الحكومات و السياسات المختلفة رغم التناقضات القائمة. والوقوف على استشراف أوروبا تحت ما يطلق عليه«هوية أوروبية مشتركة»

أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة في جملة من العناصر وهي:

1 – تبيان أهمية البرلمان الأوروبي الموحد في التأثير في صنع السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي.

2 – تجسيد العملية التكاملية ودور نظرية التكامل والاندماج.

3 – معرفة أهمية مؤسسة البرلمان الأوروبي.

4 – معرفة أسباب نجاح التجربة الأوروبية في بعض الجوانب وإخفاقها في جوانب أخرى

5 – تأثير انضمام دول جديدة للإتحاد الأوروبي على عمل البرلمان الأوروبي.

أهداف الدراسة:

– **أهداف علمية:** يأتي في هذا العمل الأكاديمي المتواضع كمواصلة لمشوار بحث في فحص التجربة الاندماجية الأوروبية بمؤسساتها الفعالة بغرض إثراء المكتبة الأكاديمية، حيث تعتبر الظاهرة الاندماجية جوهر العلاقات الدولية، واهم المواضيع التي تتناولها العلوم السياسية عن طريق فحص الظاهرة والرجوع لتاريخها، ودراسة واقعها، وإلى أين يسير الاندماج الأوروبي، سياسيا، اقتصاديا، جغرافيا، وكذا إقليميا، لإبراز مدى أهمية الوحدة والاندماج الإقليمي في الاقتصاد العالمي الراهن كوسيلة لتحقيق التنمية والالتحاق بركب العولمة.

أهداف عملية: توفر المراجع في المكتبات والمراكز الأكاديمية سواء باللغة المحلية أو الأجنبية حول الموضوع من معلومات وأدوات البحث الأساسية، أي توفر المادة الأولية من معلومات و أدوات البحث الأساسية لكل بحث علمي.

معرفة التطور التاريخي للبرلمان الأوروبي منذ انطلاق التجربة التكاملية للإتحاد الأوروبي بأبعادها التاريخية خصوصا بعد انضمام دول أوربا الشرقية للتكتل الأوروبي وتأثيرها على قرارات البرلمان الأوروبي.

هدف تطلعي :مواصلة البحث في الموضوع أي مجال تخصص الدراسات المستقبلية و الاستشراقية

إشكالية الدراسة:

إن الاتجاه إلى التكتلات الإقليمية يمثل صفة أساسية في مستقبل العلاقات الدولية أصبح حتمية تفرضها العولمة التي جاءت بأفكار تقضي بضرورة الاندماج والتكتل، بعدما خلفته الحرب العالمية الثانية من خسائر شملت حدود الدول في الخريطة الجغرافية للعالم ووزن تلك الدول في العلاقات الدولية بعد سقوط الإتحاد السوفيتي كقوة سياسية واقتصادية تنافس الولايات المتحدة ، وبروز هذه الأخيرة كأعظم قوة عالمية ، اتجهت دول أوروبا الغربية للإدماج، حيث اعتبرت الظروف الدولية مطلبا حتميا لاندماج أوروبا في عالم يبنى على التكتلات الإقليمية، عبر عدة مؤسسات رئيسية من أهمها البرلمان الأوروبي الموحد ومن هذا المنطلق ارتأيت طرح الإشكالية التالية:

كيف ساهم البرلمان الأوروبي الموحد في تجسيد وبلورة أفكار الإتحاد الأوروبي؟وماهو دوره في تجاوز التحديات الراهنة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

1 – ما هو دور البرلمان الأوروبي في عملية التكامل الأوروبي من حيث إعطائها قوة الدفع الذاتي باتجاه المزيد من التكامل والاندماج؟

2 – هل كان لوجود البرلمان الأوروبي كمؤسسة تعمل على دمقرطة الاتحاد الأوروبي أثر في العملية التكاملية نحو المزيد من الوحدة والتكامل؟

3– ماهي علاقة البرلمان الأوروبي بمؤسسات الإتحاد الأوروبي الأخرى؟

4 ماهي أهم المواقف الدولية للبرلمان الأوروبي؟وماهو مستقبله في ظل التحديات الراهنة؟

حدود الإشكالية:

المجال المكاني:

تشمل هذه الدراسة المنطقة الأوروبية، وما نقصد بالمنطقة الأوروبية هي المنطقة التي تشمل كل الدول التي تنتمي للقارة الأوروبية بما في ذلك الدول الأعضاء في الإتحاد وهي 28 دولة(إسبانيا-استونيا –ألمانيا – أيرلندا –إيطاليا–البرتغال –بلجيكا–بولندا- الشيك –الدانمارك – سلوفاكيا – سلوفينيا – السويد – فرنسا – فنلندا – قبرص –لاتفيا– لوكسمبورغ – لتوانيا – مالطا – المجر – المملكة المتحدة – النمسا -هولندا – اليونان–رومانيا -بلغاريا، كرواتيا). وقد تم الاستناد في تحديد مجال الدراسة إلى الإعتبارت السياسية.

المجال الزماني:

تعود المرجعية الزمنية لهذه الدراسة لعام 1950 حيث يعتبر هذا التاريخ أول ميلاد للإتحاد الأوروبي حين أقترح وزير الخارجية الفرنسي " روبرت شومان " توحيد إنتاج الفحم والفولاذ في كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية تحت ما يعرف بخطة شومان، حيث تعتبر أول محطة رسمية يعبر فيها عن الرغبة الفعلية في بداية الاندماج، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن الوحدة الأوروبية كانت موجودة كأفكار عامة قبل هذا التاريخ عند الكثير من الفلاسفة و المفكرين،ومن هذا المنطلق ونظرا للضغوطات الخارجية ومتطلبات القوة وكذا ظاهرة العولمة توجب على دول أوروبا التفكير جديا في مشروع الوحدة والانتقال من مجرد أفكار عامة إلى تجسيده في الواقع ووجوب التخلص من المشاكل الداخلية المعرقلة، وهذا ما أسفرت عنه اتفاقية ماستريخت الموقعة عام 1993 ، والمجسدة للإتحاد الأوروبي، مع التركيز على دور البرلمان الأوروبي في هذه التجربة.

فرضيات الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع تم صياغة الفرضيات التالية:

أولا : إن تبني وحدة أروبية بأجهزتها الرئيسية"ا لبرلمان "يزيد حتما من تعزيز مكانة الإتحاد الأوروبي في النظام الدولي الراهن ويفتح أمامها مجالا واسعا لمنافسة الهيمنة الأمريكيـة ويضاهي قوتها في النظام الدولي.

ثانيا: إن وجود برلمان أوروبي موحد وفعال يساعد على اتخاذ قرارات جريئة تصب في مصلحة التكتل الإقليمي لدول الإتحاد.

ثالثا: إعطاء البرلمان الأوروبي صلاحيات أوسع تمكنه من التأثير أكثر ويجعله يلعب أدوار دولية غاية في الأهمية إقليميا ودوليا.

رابعا: إن توسيع عضوية البرلمان الأوروبي لدول أوروبا الشرقية والدول الصغيرة يمكنه أن يشكل عائقا في مسار العملية التكاملية كونه مرهون باحترام القيم السياسية للإتحاد من احترام حقوق الإنسان والتنوع العرقي والثقافي واحترام الديمقراطية سعيا منها اللحاق بركب العولمة في رؤيتها الاندماجية.

مناهج الدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع وإطاره الزمني الذي يمتاز بالتعقيد قمت استعمال المناهج التالية:

1-<u>المسح التاريخي</u>: لقد جاء اعتمادي على المسح التاريخي نظرا لكونه مساعد للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق العودة للماضي بقصد دراسة وتحليل الظاهرة[1]، ذلك لأنه كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الشيء دون الرجوع إلى ماضيه.[2]

هذا وخاصة أن موضوع المذكرة ينطوي على دراسة حاضر لا يمكن فصله عن ماضي فهو سلسلة من الأحداث الوحدوية و مستقبل تعود سيناريوهاته لفرضيات وجدت في الماضي البعيد والقريب من مسيرة الإتحاد منذ الخمسينات إلى يومنا هذا فمن خلال المنهج التاريخي يمكننا وضع التجربة التكاملية الأوروبية في سياقها التاريخي وكذا مختلف المراحل التاريخية التي مر بها الإتحاد الأوروبي في مسيرته الاندماجية.

-**<u>المنهج الوصفي التحليلي</u>:** استخدام هذا المنهج هو ضرورة يقتضيها الموضوع، حيث سيساهم في تقديم واقع الموضوع والظروف المحيطة به، خاصة باستخدام أدوات مثل الإحصائيات لتوضيح إنجازات ودور البرلمان في مختلف المراحل التي مر بها.فالمنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة في الدراسة.[3]

يشغل مساحة واسعة تمتد في أكثر من قارة، وقد يتضمن قارة بأكملها .فالمساحة تختلف من إقليم لآخر. إلا أن أهم ما يميز كلا منها هو ظاهرة التجانس من حيث الخصائص الجغرافية التي تشكل شخصيته العامة.[1]

<u>الإطار النظري</u>:

<u>النظرية البنائية (Constructivisme)</u>:

لقد جاءت البنائية كإطار نظري لمعالجة إشكالية العلاقة بين الفاعل (Acteur) والبنية (Structure)، وهي تشير إلى أفضل تصور للعلاقة بين الدولة والنظام الدولي، والفاعلين الآخرين. أما البنائية كإطار مفاهيمي، فإنها تركز على مفاهيم: البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير. وهو إطار اجتماعي قائم على الأفكار، حيث تنظر البنائية للواقع أنه موجود بفعل الاتصال الاجتماعي الذي يفسح المجال أمام تقاسم بعض المعتقدات والقيم.[5]

لقد كان الاهتمام لبعض الباحثين من أمثال نيكولا اونف Nicolas Onuf في كتابه (البنائية التقليدية)

---

[1] عامر مصباح ، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، الجزائر : المكتبة الجزائرية، بود واو، 2005 ، ص115 .
[2] عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات ، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001 ، ص103 .
[3] عامر مصباح ، **نفس المرجع** ، ص156 .
[1] محمد إبراهيم حسن ، **دراسات في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط** ، الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب ، 1999 ، ص 7 .
[2] عبد الناصر جندلي، **<u>التنظيرفي العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية</u>**ط1 .، الجزائر: دار الخلدونية، 2007،ص327.

world of our making : rules and rule in social theory IR الصادر 1989 و الكسندر وندت Alexander Wendt (بنائية ما بعد الحداثة) في كتابه الصادر سنة 1992 بعنوان « The social construction of anarchy is what states make of it» لقد كانت الانطلاقة الجديدة في تحليل العلاقات الدولية مع النظرية التكوينية بتعدد اتجاهاتها، كمنظور علمي مقبول من الباحثين و الدارسين للعلاقات الدولية و هي تعتبر اتجاه أخر داخل النظرية التكوينية وهي تقوم على مجموعة من الفرضيات في تحليلها

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل قائم على التحليل مابين الذات
- البنى الاجتماعية هي المحدد لهويات و مصالح الدول، و من ثم لا يمكن اعتبارها تتشكل أو توجد بشكل منعزل على النظام.[3]

نظرية الدور (the roll theory) :

لقد ظل مفهوم الدور غامضا ومتصلا بالدراسات النفسية والاجتماعية، وعرف أيضا تباينا في الرؤى المفاهيمية، شأنه شأن مختلف المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية، بدليل اختلاف وتعدد التعاريف المعطاة لهذا المفهوم، فهناك:يمثل الدور تجربة خارجية بين الأفراد.

مفهوم نظرية الدور: التعرف إلى ما يقوم به كل فرد من وظائف ومهام إذا كان عضواً في تنظيم سواء كان هذا التنظيم إداري أو اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي, فالفرد في أي منظمة لديه أدوار محدده يجب عليه أن يقوم بها.

تعريف (مورينو MOreno):

يمثل الدور تجربة خارجية بين الإفراد، تعرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي،الدور هو تصرف مزدوج حيث يعتبر منبه وفي نفس الوقت استجابة، وبذلك نحدد تعريفين متتابعين لدى الفرد، إذ أن إدراك الدور يعني تعيين المنبه والإجابة عليه.[1]

3 KENNETH WALTZ " REALIST THOUGHT AND NEOREALIST THEORY " PP 1521 -1523 IN ANDREW LINkLATER VOLUME 1 , INTERNATIONAL RELATIONS , CRITIQUE CONCEPTS IN POLITICAL SCIENCES , ROUTE LEDGE ,TAYLOR AND FRANCIS GROUP , LONDON AND NEWYORK Nfirst published 2000 simultaneouizly published in usa and canada?reprinted in usa 2001 P 322

[1] ـ السيد علي شتا، **نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع**،القاهرة ،المكتبة المصرية للنشر والتوزيع،2003 ،ص34

-أما المعجم الحديث للتحليل السياسي فيعطي تعريفا لمفهوم الدور: باعتباره أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، ويميل الدور غالبا عن الوضع، بحيث أن الوضع يصف المواقف الاجتماعية النسبية، حيث أن الدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، ويكسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية.

من خلال التعريف يمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين:

المستوى الأول :هو السلوك الصادر عن مجموع وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما، سواء داخل الإقليم أو خارجه، معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي.

المستوى الثاني :هو سياسة الجزء اتجاه الكل، أو بعبارة أخرى سياسة دولة م إزاء الإقليم، حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول ومبادئها وأهدافها، وطبيعة كل المتغيرات المؤثرة فيها.[2]

النظرية الوظيفية الجديدة:

ظهرت هذه النظرية مع نهاية الخمسينات حيث أتت بمفهوم جديد للتكامل ،و إيجاد معايير و مؤشرات جديدة لهذه الظاهرة، و قد ركزت على محاولات التكامل الجهوي، خاصة التجارب التي تمت في أوربا الغربية، أي المجموعتين (المجموعة الأوربية للفحم والصلب و السوق الأوروبية المشتركة) ثم فيما بعد توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى.

ترى هذه النظرية بأنه في حالة الإجماع حول وحدة المصالح لا يمكن أن يحصل نزاع، فالاستقرار يصبح العامل الرئيسي لأنه محاولة وحدوية أو تكاملية و عليه يجمع مؤيدي الوظيفية الجديدة على إن التكامل الاقتصادي يسبق التكامل السياسي.[2]

-الوظيفيون الجدد حافظوا على الركائز الأساسية للطرح الوظيفي مثل ضرورة الارتكاز على الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية للأفراد و ضرورة اعتماد المرحلية لتحقيق التكامل، ثم حاولوا تجنب الانتقادات التي وجهت للوظيفيين الأصليين ليقدموا لنا تصورا نظريا يقوم على منهج علمي نسقي قابل للتجربة و التطبيق.

يعتبر الوظيفيون الجدد من أبرز و أهم المسالك التنظيرية في مجال التكامل،اهتموا أساسا بالتكامل الجهوي بدل التكامل الدولي كما كان يطرح عند الوظيفيين الأصليين.

---

[2]- جيوفر روبرت واليستري إدوارد،**المعجم الحديث للتحليل السياسي**،تر:سمير عبد الرحيم الجبلي،بيروت:الدار العربية للموسوعات،1999 ،ص399

[2] عبد المنعم سعيد ، **" الجماعة الأوروبية ،تجربة التكامل و الوحدة "**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،1986 ،ص34

أ -مفهوم التكامل عند الوظيفيون الجدد:

من ابرز رواد هذا المسلك نجد**" ارنست هاس**" (Ernest HASS) نجده يعرف التكامل بالعملية التي بواسطتها يتم تحويل الولاء و النشاطات السياسية من مستوى الدول إلى مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول الأعضاء . هذا المسلك ينظر للعملية التكاملية على أنها عبارة عن مسار و نتيجة في نفس الوقت،فالأطراف المشاركة تستبعد كل وسائل العنف و الإكراه لأنها تهدف إلى بناء مجتمعات جديدة أساسها التعاون و السلم، و تكون هذه المجتمعات في غاية التنظيم.

الاقتراب المؤسساتي:

ظهر الاقتراب المؤسساتي كرد فعل على المقترب التاريخي و القانوني حيث أدرك العديد من علماء السياسية أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية و الدستورية، ومن تم حدث تحول في بؤرة التركيز و أصبح الاهتمام منصبا على دراسة الحقائق السياسية،كما تركز الدراسة في هذا على الاقتراب ى المؤسسة كوحدة للتحليل.[1] كما يقوم هذا المقترب على جملة من الوظائف من خلال إجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه و الاختلاف سواء داخل دولة أو بين الدول من خلال التركيز على مايلي :

1. كيفية تكوين المؤسسة:هل تأسست بقد تحقيق غرض عام أو من أجل تحقيق مكاسب خاصة
2. الهدف من وجود المؤسسة
3. مراحل تطور المؤسسة: هل التغير الذي لحق المؤسسة كان بفعل نضجها و تطورها الطبيعي أو بسبب ثورة أو بفعل عوامل اقتصادية و ثقافية و اجتماعية.[2]
4. الوسائل التي من خلالها تستطيع المؤسسة أن تحافظ على بقائها
5. الطريقة التي يتم بها تجنيد الأفراد في المؤسسة
6. البناء الداخلي و الهيكل الخارجي للمؤسسة
7. علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى
8. المدى الزمني الذي تستطيع أن تمارس فيه المؤسسة عملها
9. اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور و القوانين.[3]

---

[1] نصر محمد عارف، **ابستومولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي،النظرية،المنهج، بيروت** ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2002،ط1،ص ص204،205

[2] محمدشلبي،**المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم،المناهج،الإقترابات و الأدوات، الجزائر**:دارهومة،2002 ط4،ص:119

الدراسات السابقة :

لا تعد المعرفة العلمية شيئا نهائيا، بل هي نسبية، انتقالية، حيث تخلق كل مرحلة شروط وظروف الانتقال من معرفة إلى أخرى، فهي تتصف بالتراكمية، من هذا المنطلق، يسعى الباحث دائما للبحث عن الدراسات السابقة بهدف الاستفادة منها، وهذه بعض الدراسات التي تطرقت لموضوع البرلمان الأوروبي من جوانب متعددة، وقد حصرنا في هذا الصدد مجموعة منها:

1 . جمال بن سالم،**البرلمان الأوروبي بنيته ونشاطه،** رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، كلية الحقوق تطرق فيها في الفصل إلى البرلمان الأوروبي وهيئاته حيث تتبع مسار نشأة وتطور البرلمان منذ معاهدة ماستريخت ،ثم عرج على هيأت البرلمان ثم في الفصل الثاني تعرض لاختصاصات ودور البرلمان الأوروبي وخلص في الأخير أن الوظائف الأساسية للبرلمان الأوروبي (التشريع،التمثيل، الرقابة) غير واضحة بحيث هناك هيأت أخرى من الإتحاد الأوروبي تمارس التشريع على غرار مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية، أمم الدور الرقابي فغير محدود وغير دقيق.

2. وليد عبد الحي وآخرون، **" آفاق التحولات الدولية المعاصرة"** ،هذه الدراسة خصصت فصلا بعنوان " أوروبا في مطلع القرن الجديد : القضايا والآفاق "، والتي كانت بقلم فرغلي علي تسن.

حيث تناول فيها أهم القضايا والتحديات التي واجهت أوروبا من حرب عالمية أول وما نتج عنها من دمار وقتل وتشريد،تلتها نزاعات بينية ثم الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت كثيرا في الدول الأوروبية المنهكة اقتصاديا جراء الحرب،ضف إليه التكتلات التي طرأت على الساحة الأوروبية وسياسة المحاور التي عمقت من جراح القارة العجوز التي لديها اختلافات في وجهات النظر في السياسة الأمنية المتبعة بالإضافة إلى التحديات المستقبلية التي تعترض الدول الأوروبية والتي أصبحت تهدد الأمن الأوروبي في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المشهد في الساحة القارية والدولية.

3. مالك عوني **" السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، آفاق التكامل الأوروبي الجديدة** الدراسة الصادرة عن مجلة السياسة الدولية بمصر عام 2000، تناول فيها السياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي والخلل

الذي فيها من لعب أدوار ثانوية على الصعيد الدولي وتبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو في الشق الأمني،وأعطى مثالا عن العجز الأوروبي في الأزمة في كوسوفو. وخلص في الأخير أنه لتحقيق تكامل أوروبي ذو قاعدة متينة يجب على الأوروبيون تكثيف الجهود وصياغة سياسة أمنية وخارجية مشتركة بعيدة عن التدخل الأمريكي خصوصا عن طريق حلف الناتو و الاستفادة من التجارب السابقة.

4. عباس عقيلة،الإتحاد الأوروبي، الرهانات الواقع والآفاق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،تطرقت فيها إلى نشأة الإتحاد الأوروبي ومراحل بنائه والمؤسسات التي تأطره ،ثم عرجت على التحديات الكبرى التي تواجهه على الصعيد الاقتصادي والسياسي والأمني العسكري، ثم تناولت علاقة الارتباط والاستقلالية بينه وبين حلف الناتو ومستقبلها في ظل الظروف الحالية.كما تطرقت إلى الخلاف الحاصل بين دول الإتحاد خاصة في الجانب الأمني وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الحلف وتدخلها في بعض السياسات الأمنية داخل دول الإتحاد خاصة مع وجود بعض الدول الأوروبية المؤيدة للتوجه الأمريكي مثل بريطانيا التي ساندت الولايات المتحدة في حربها على العراق وهي ترفض العملة الموحدة بالإضافة إلى وبعض دول أوروبا الشرقية التي تتلقى مساعدات من طرف الإدارة الأمريكية، كما استنتجت في الأخير أن هناك عقبات يجب على دول الإتحاد تجاوزها لتحقيق اندماج سياسي على غرار الاندماج الاقتصادي.

خطـة الدراسة:

إن دراسة الإشكالية التي تم طرحها واختيار الفروض العلمية التي انبثقت عنها ،فاعتمدت على خطة شملت على مقدمة وثلاث فصول وكل فصل يحتوي على ثلاث مباحث.

تطرقت في الفصل الأول إلى نشأة وتأسيس الإتحاد الأوروبي منذ أن كان فكرة إلى ميلاد الإتحاد في معاهدة **ماس**تريخت عام 1993 ثم عرجت على التجربة التكاملية بعد الحرب العالمية الثانية ،**ثم البناء المؤسساتي** للإتحاد الأوروبي من مؤسسات رئيسية وأخرى ثانوية،في المبحث الثالث تطرقت إلى موضوع الدراسة **البرلمان الأوروبي** بتاريخ نشأته ثم قمت بتعريفه ومكان انعقاد جلساته وتشكيلاته السياسية التي يحتويها ،**ثم الانتخابات** البرلمانية الأخيرة 2014 وتوضيح أسباب صعود اليمين المتطرف في أكثر من بلد أوروبي وانعكاساتها على التجربة التكاملية الأوروبية.

تضمن الفصل الثاني صلاحيات البرلمان الأوروبي وعلاقته بالسلطة التنفيذية تطرقت من خلاله إلى **الدستور الأوروبي** والأسباب الكامنة وراء عدم التصديق عليه وما ترتب عليها **ثم وظائف البرلمان الأوروبي وفي المبحث الثالث تناولت علاقة البرلمان الأوروبي بمجلس الإتحاد الأوروبي والقطاع** المشتركة بينهما.

في حين تناولت في الفصل الثالث مواقف البرلمان الأوروبي من بعض القضايا الدولية واخترت الصراع العربي الإسرائيلي والثورات العربية، ثم ناقشت التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه البرلمان **الأوروبي** من مشاكل بين الدول فيما بينها إلى تدخل الولايات المتحد الأمريكية في الشأن الأوروبي خاصة **من خلال حلف الناتو إلى ولاء دول أوروبا** الشرقية المنضمة حديثا للإتحاد الأوروبي،ثم أعطيت وجهة نظر إستشرافية لمستقبل البرلمان الأوروبي في ظل التحديات الراهنة وما هي السيناريوهات المحتملة للبرلمان **الأوروبي في المستقبل**.

الفصل الأول

نشأة وتأسيس الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول:انطلاقة التجربة التكاملية بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني: البناء المؤسساتي للإتحاد الأوروبي

المطلب الأول:المجلس الأوروبي

المطلب الثاني:المجلس الوزاري

المطلب الثالث:المفوضية الأوروبية

المطلب الرابع:محكمة العدل الأوروبية

المطلب الخامس:الهيآت والمؤسسات ذات الطابع التقني

المبحث الثالث:البرلمان الأوروبي (نشأته، تعريفه،المجموعات السياسية،الانتخابات)

المطلب الأول:نشأة وتاريخ البرلمان الأوروبي

المطلب الثاني:تعريف البرلمان

المطلب الثالث:المجموعات السياسية في البرلمان الأوروبي وتوزيع **عددالمقاعد**

المطلب الرابع:الانتخابات البرلمانية

الفصل الأول: نشأة وتأسيس الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول : انطلاقة التجربة التكاملية بعد الحرب العالمية الثانية

تعتبر الوحدة الأوروبية أولا وقبل كل شيء مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة وفقهاء ورجال قانون ومصلحين اجتماعيين ، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية .هذا المشروع لم يظهر فجأة في صورة نص متكامل قابل للتطبيق على أرض الواقع،وإنما تبلور تدريجيا وعلى مدى قرون طويلة،ومن خلال رؤى فكرية تباينت في البداية دوافعها وأهدافها ومضامينها،وما انطوت عليه من وسائل وآليات لحل الإشكاليات والعقبات المتوقعة على طريق الوحدة.

وشكلت هذه الرؤى مخزونا استفادت منه النخبة السياسية عندما بدأت الظروف العالمية والإقليمية تتضح ،حيث أصبح المشروع قابل للتطبيق على أرض الواقع من خلال التجربة والخطأ للتكيف مع الظروف والمتغيرات . وجاء اقتراح الأديب الفرنسي الكبير"**فيكتور هيغو**" **(VICTOR HUGO)** في عام1849 ليكمل ما بدأه الآخرون فألقى خطابا في مؤتمر السلام المنعقد بباريس دعى فيه إلى إقامة "الولايات المتحدة الأوروبية".وإقامة مجلس شيوخ كبير ومستق ليكون بمثابة البرلمان، وتنبأ الكاتب أنه:"سيأتي يوم تمتزج فيه كل أمم القارة،وتتصهر في علاقة وثيقة داخل إطار وحدة أرقى ،لكي تصنع الإخاء الأوروبي دون أن تفقد أية أمة خصائصها المميزة التي تنفرد بها، وسيأتي يوم لن تكون فيه ميادين المعارك أو القتال سوى الأسواق المنفتحة على الأفكار كما سيأتي يوم تختفي فيه القذائف و القنابل لكي تحل محلها أصوات الناخبين.[1]

في عام 1947 عقد مؤتمر في" **مونترو**"شارك فيه 2000 عضو من24 دولة أوروبية، تم الاتفاق فيه على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فدرالي لأوروبا حضرته حركات محافظة وديمقراطية ومسيحية وكان تمهيدا لمؤتمر **لاهاي** 1948 حضره أكثر من ألف مشارك من بينهم الرئيس الفرنسي آنذاك "**فرانسوا ميتران**"**(MITTERRAND FRANCOIS)**، والمفكر المعروف **ريمون آرون**، ويعد هذا المؤتمر حجر الأساس في إنشاء المجلس الأوروبي .

[1] - **حسن نافعة ،"الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية**ط**1 ،2004 ص36

ويعتبر مؤتمر **لاهاي** المنعقد في ماي من عام 1948 هو أول لم شمل لهذه الجماعات والذي نتج عنه قرار إنشاء جمعية برلمانية أوروبية وظيفتها الرئيسية بحث الأمور ذات الأهمية المشتركة لدول أوروبا والتوصل إلى وضع التدابير التي تحق تعاونها في المجالات الاقتصادية والسياسية.

ونتيجة لهذا المؤتمر وبعد مناقشات مستفيضة اتفق على إقامة مجلس أوروبا الذي تكون من لجنة وزراء يكون كل وزير مسؤول أمام حكومته وجمعية استشارية وظيفتها إجراء المدلولات ورفع التوصيات إلى لجنة الوزراء .وقع على القانون الخاص بإنشاء مجلس أوروبا كل من بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورج وهولندا وبريطانيا والدانمرك وايرلندا وايطاليا والنرويج والسويد في ماي 1949.

وسبق التوقيع على هذا القانون أن قامت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج بالتوقيع على معاهدة بروكسل في مارس 1948 كرد فعل على تحول تشيكوسلوفاكيا إلى الشيوعية في فيفري من عام1948.

ونصت هذه المعاهدة على ما يلي:

1- الأمن الجماعي والدفاع المشترك ضد أي عدوان يقع في أوروبا.

2- التعاون الثقافي والاجتماعي.

3- إقامة جهاز استشاري دائم للبحث في تنفيذ أهداف المعاهدة.[1]

وهي عوامل أدت إلى فتح الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951. ثم جاء الدور على **روبارت شومان (R .SCHUMAN)** بناءا على اقتراح أحد مستشاريه وهو "**جان مونيه**"والذي يعتبر الأب الروحي لفكرة الاندماج الأوروبي حيث رأى أن فرنسا خرجت ضعيفة من الحرب العالمية الثانية ولا تستطيع النهوض وحدها دون سوق أوروبية مشتركة بالتعاون مع الدول الأوروبية الأخرى،وعليه تم التوقيع على معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس عام1951 ضمت فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ وإيطاليا.[2]

[1] ـ بسيوني عبدالرؤوف,**المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي**. بيروت ،دار النهضة العربية, 2000.ص ص 16-18.

[2] ـ لحبيب أفاذ"**نظام الإتحاد الأوروبي المؤسسات السياسية**"،وجدة،مطبعة الجسور ، 2009 ،ص22.

و في 25 فبراير 1957 تم عقد" **اتفاقية روما**"التي أنشأت"الإتحاد الاقتصادي الأوروبي" و"الإتحاد الأوروبي للطاقة الذرية"بين ست دول وأصبح يطلق عليها" المجموعة الاقتصادية الأوروبية"فتطورت الفكرة إلى أن أصبح الإتحاد الأوروبي يضم ثمانية وعشرون دولة حاليا.

بموجب اتفاقية **ماستريخت** التي وقعت في هولندا في 10 ديسمبر 1992 ،والتي اعتبرت من أهم الاتفاقيات بسبب ما نصت عليه من وحدة سياسية واقتصادية، فقد ساهمت في توسيع مفهوم الوحدة السياسية عن السوق الأوروبية المشتركة التي كانت موجودة من قبل.وتم بمقتضاه تجميع مختلف الهيئات الأوروبية ضمن إطار واحد هو الإتحاد الأوروبي.[1]

لم يكن في مقدور الدول الأوروبية النجاح، والبدء بعملية التكامل والوحدة وتأسيس الاتحاد الأوروبي لولا تفاعل وتضافر عدة عوامل، منها السياسي والاقتصادي، ومنها ما يتعلق باختيار المنهج التكاملي الملائم لأوضاعها، ومنها ما يتعلق بالهيكلية المؤسسية الصحيحة والفعالة لمؤسسات الاتحاد. وفيما يتعلق بالعامل الأخير (البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي) فقد حرص الآباء المؤسسون، منذ البداية على بناء مؤسسات ذات هياكل وصلاحيات واضحة لإدارة العملية التكاملية على أحسن وجه، ولكي تحل تدريجيا محل الدول الأعضاء بالنسبة إلى ممارسة السيادة التي يتم التنازل عنها تدريجيا من قبل الدول الأعضاء، كلما كان ذلك ضروريا لتحقيق أهداف العملية التكاملية.[2]

المبحث الثاني : البناء المؤسساتي للإتحاد الأوروبي

إن الإتحاد الأوروبي يبدو لنا من حيث هيكله التنظيمي وبنيته المؤسسية أقرب إلى شكل **المنظمة** الحكومية منه إلى شكل الدولة، **و من المعروف** أن أي منظمة دولية حكومية تقوم على التعاون الاختياري الحر بين الدول الأعضاء ، والإتحاد الأوروبي لا يمثل استثناء على هذه القاعدة، **ولرسم صورة واضحة عن المؤسسات** بطريقة تبرز خصوصية النظام السياسي الأوروبي و آلياته و تطوره، نرى أن الهيكل التنظيمي ينقسم في البناء الهيكلي للإتحاد الأوروبي إلى المؤسسات الرئيسية أولاً والمؤسسات الاستشارية **والمستقلة** ثانياً.

أولا: الهيئات و المؤسسات الرئيسية

هناك ست مؤسسات تساهم في عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي وهي : **المجلس الأوروبي**، المجلس الوزاري، و المفوضية الأوروبية، و البرلمان **الأوروبي، و محكمة** العدل الأوروبية، و اللجنة

[1] محمد المجذوب: " **التنظيم الدولي** " بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية،2007،ص 22.

[2] ـ جواس حسن رسول، **البرلمان الأوروبي طريق إلى التكامل الإقليمي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق (تخصص القانون الدولي العام)،جامعة بيروت ، 2013 ، ص16

الاقتصادية و الاجتماعية. و يتضمن الهيكل التنظيمي لعملية التكامل و الاندماج الأوروبي مجلسين، الأول هو المجلس الأوروبي، و الثاني مجلس الإتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري.)

المطلب الأول:المجلس الأوروبي

يقوم بوظيفة مزدوجة ذات بعدين مختلفين، أحدهما تشريعي والآخر تنفيذي فالمجلس هو المكون أو العنصر الرئيسي في معادلة التشريع ،أو بعبارة أخرى هو الذي يتولى سلطة التشريع، خاصة في الأمور المتعلقة بالإسراع في عملية التكامل والاندماج الأوروبي، وهو في الوقت نفسه أحد الأعمدة الرئيسية التي تقوم عليها السلطة التنفيذية في النظام السياسي للاتحاد الأوروبي ،ويحتل المجلس موقعا استراتيجيا على خريطة عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي[1] ، كما يعد حلقة الوصل الرئيسية والجسر الذي يربط بين الموقعين الرئيسين الآخرين على هذه الخريطة وهما البرلمان من ناحية والمفوضية من ناحية أخرى.

تأسس المجلس الأوروبي سنة 1974 ، يجتمع من خلاله بصفة دورية رؤساء الدول أو الحكومات العضو في الاتحاد، يجتمع المجلس الأوروبي 4 مرّات في السنة تحت رئاسة احد رؤساء الدول أو الحكومات لوضع الخطة العامة مع ترك التفاصيل الفنية لمعالجتها بواسطة المجلس الوزاري.[2]

كما يجتمع الرؤساء في نطاق التعاون السياسي لمناقشة المشاكل السياسية الكبيرة بحرية في سرّية ولا يحضر هذه الاجتماعات سوى رؤساء الدول الحكومات وزراء الخارجية و رئيس و نائب رئيس اللجنة [3] و يعتبر هيئة استشارية تهتم بالأمور السياسية والقضايا المتعلقة بالمجموعة و السياسة الخارجية، و له حق إصدار وسنّ التشريعات المختلفة على مستوى الجماعة الأوروبية ،وذلك في ضوء المقترحات التي تقدم بها لجنة الجماعة الأوروبية، و يلتزم المجلس بأحد رأي كل من البرلمان الأوروبي و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي دون إن يلتزم برأيهما عند استصدار التشريعات الأوروبية.[4]

- المجلس الأوروبي ليس مؤسسة قائمة بذاتها ولكنه عبارة عن اجتماعات قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي ،والمجلس لا يتدخل مباشرة في عملية الإدارة اليومية للاتحاد الأوروبي ولكن وظيفته الأساسية هي وضع الخطوط العامة لسياسات الاندماج وإعطاء التوجيهات العامة لباقي مؤسسات الاتحاد الاروبي .وفي هذا الإطار لعب المجلس دورا مهما في مجال توجيه المسائل المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والنقدية والتنسيق في مجال السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء خاصة بعد معاهدة ماستريخت.[5]

---

[1] ـ لحبيب أنفاذ،مرجع سابق،ص28

[2] جولس حسن رسول، مرجع سابق، ص 22.

[3] عبد العظيم الجزوري ،الأسواق الأوروبية المشتركة و الوحدة الأوروبية،القاهرة ،دار المعارف، ، ص ص 52ـ 53

[4] 4-صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) القاهرة : عالم الكتب،ط 1 ،2003 ، ص21 .

[5] محمد مصطفى كمال ،د.فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية ،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،2001،ص ص 41ـ 42

المطلب الثاني: المجلس الوزاري

وهو الذي يتصدر هرم مجلس القرار الأوروبي ويسمى **مجلس الاتحاد الأوروبي أو المجلس الوزاري** وهو أهم مصدر تشريع **داخل مؤسسات** وهياكل **الاتحاد الأوروبي** ويضطلع بوظيفتين **في إطار** الهرم **المؤسساتي** الأوروبي : الوظيفة التشريعية **إلى جانب البرلمان ، خاصة** ما يتعلق بالعملية التكاملية الأوروبية والوظيفة التنفيذية **إلى جانب** المفوضية الأوروبية **إذ تقوم كل دولة من الدول الأعضاء من الاتحاد الأوروبي بالتصويت على القرارات المتخذة**[1]. ويتكون من ممثلين للحكومات **الأعضاء** ويتغير وفقا لطبيعة **العمل الذي** يقوم به إذ يقوم **وزراء الخارجية** بمعالجة المسائل الهامة ويكون كل وزير ممثل عادة حسب نوعية المواضيع المدروسة :وزراء المالية للقضايا الاقتصادية ، **وزراء** البيئة للقضايا **كالاحتباس الحراري** ..الخ.تنعقد جلساته بطلب من الرئيس ويتوفر **على ثلاث أنواع من** التصويت

- **الأصوات أو القرارات** الإجرائية: بالأغلبية.

- **القرارات** المهمة: أغلبية متميزة

- القرارات الجوهرية :تمس المصالح العليا للدولة.[1]

وفي مسألة التصويت **في المجلس فان الدول الأعضاء لا تكون** لها أصوات متساوية حيث **إن كل دولة** لها **عدد من الأصوات** يتناسب مع حجمها فألمانيا **وفرنسا** وايطاليا **والمملكة المتحدة** لكل منها **عشرة أصوات** واسبانيا لها ثمانية وبلجيكا وهولندا **والبرتغال** واليونان لكل منها خمسة **أصوات ولكل من الدنمارك** و وايرلندا لها 3 **أصوات وللوكسمبورغ** 2 **صوتان وبعد انضمام كل من النمسا** والسويد **وفنلندا تم اقتراح إن تحصل كل من النمسا** والسويد **على** 4 **أصوات، وتحصل فنلندا على ثلاثة أصوات** ،حيث التصويت بالأغلبية يتطلب 56 **صوت** وهذا ما يعني إن رفض أي تشريع يتطلب **نسبة** 30%**من عدد الأصوات** .[2]

كما أنه يمثل**سلطة القرار** النهائي **و** يناط به مسؤولية إيجاد **القرار بالنسبة** للسياسة الخارجية **و الأمن المشترك للمجموعة، و** يجتمع **على مستوى الوزاري.**

المطلب الثالث: المفوضية الأوروبية

تعتبر المفوضية الأوروبية هيئة سياسية **مستقلة** تسهر على حماية **مصالح دول الاتحاد الأوروبي** حيث تتمتع المفوضية **بحق الاقتراع أي حق اتخاذ المبادرة في كافة المجالات المشتركة** وتعمل هذه **المؤسسة** على رعاية الاتفاقيات **ومراقبة الالتزام** بها وتنفيذها . **وتتشكل من عدد من الأعضاء** يتم تعيينهم **من قبل الحكومات** الوطنية ، يكون **عضوان ممثلان لكل دولة من الدول الكبرى** مثل :ألمانيا **فرنسا** ،إيطاليا ،واسبانيا ..أما الدول الصغيرة **والمتوسطة** الباقية مثل هولندا ،البرتغال **ولوكسمبورغ**

---

[1] ـ خليل حسين ، " **المنظمات القارية و الإقليمية** "، بيروت دار المنهل اللبناني، 2010،ص78

[2] ـ محمد مصطفى كمال ،د.فؤاد نهرا، **مرجع سابق**،ص ص 42 ـ 45

يمثلهم عضو واحد . وهذا حسب عدد السكان وهؤلاء الممثلين هم المستقلين والمقتدرين الفنيين وتكون مدة العهدة القانونية خمس سنوات ولا يجوز للعضو في المفوضية الترشح لعضوية البرلمان الأوروبي أو تقلد أي منصب آخر في المؤسسات الأوروبية ،من ناحية المهام تعتبر المفوضية الأوروبية هي بمثابة الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي إذ تقوم المفوضية بمهام تنفيذ وتطبيق القوانين التشريعية وكل ما يصدر من قرارات كما تبادر المفوضية بالقيام بكل ما تراه ضروريا لترجمة القرارات المعتمدة وتحويلها إلى لوائح وتوجيهات وبالتالي فان المفوضية هي المسؤولية عن إدارة العملية التكاملية.[1]

من ناحية الرقابة فان المفوضية هي عبارة عن مؤسسة مشرفة على تنفيذ أحكام المعاهدات وكذا مسؤولة عن وفاء حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتعهداتها وتعد المفوضية كذلك ممثل الاتحاد الأوروبي في المحافل الدولية وتتكلم باسمه وتشرف على المفاوضات الاقتصادية الدولية ماعدا المرتبطة بالسياسة الخارجية والأمن وقضايا الدفاع .ونظام التصويت فيها يكون بالأغلبية.[2]

بالنسبة للبرلمان موضوع المذكرة والذي سأتناوله بالتحليل المفصل فيما بعد فقد نصت المعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية الثلاث على إنشاء جهاز ذي صفة استشارية و بعض الاختصاصات الأخرى يطلق عليه " الجمعية " بموجب معاهدة الجماعة الاقتصادية، و معاهدة جماعة الطاقة الذرية و يطلق عليه " الجمعية العامة" بموجب معاهدة الصلب و الفحم و يطلق عليه " الجمعية " بموجب الاتفاق الموقع في25 مارس 1957 و الذي بموجبه تم توحيد جهاز الجمعية بالنسبة للجماعات الثلاث وفي عام 1958، أطلقت الجمعية على نفسها " الجمعية البرلمانية الأوروبية"[2] Association Européen parliament، وفي مارس من عام 1962 أطلقت على نفسها " البرلمان الأوروبي تبنت الأجهزة الأخرى التسمية الجديدة و يرى البعض إن التسمية الجديدة غير دقيقة لاختلاف السمات المميّزة للبرلمانات الديمقراطية، حيث تم الانتخاب المباشر لأول برلمان أوروبي في 17 جويلية1979 و مقره ستراسبورغ [3] و هو عبارة عن جمعية برلمانية للاتحاد الأوروبي تمثل شعوب الدول العضو في الاتحاد.

كما يعتبر هيكل للممارسة الديمقراطية و المراقبة السياسية للاتحاد التي تمارس بطريقة شرعية و منذ جوان 1979 ينتخب نواب البرلمان عن طريق الاقتراع العام السرّي و المباشر لمدّة خمس سنوات لا ترتبط بالانتخابات البرلمانية الوطنية، و يختار الناخبون في كل دولة نسبة مئوية محددة من أعضاء البرلمان، و تتمتع الدول الصغرى بنسبة تمثيل اكبر لكل فرد مما تتمتع به الدول الكبرى، يعقد12 البرلمان الأوروبي جلسة بكامل أعضائه كل سنة في ستراسبورغ، و فيما يخص تصنيف النواب فإنهم يصنفون حسب اتجاهاتهم وانتماءاتهم السياسية و ليس حسب جنسياتهم .[3]

المطلب الرابع :محكمة العدل الأوروبية

هي الهيئة القضائية الوحيدة، تراقب شرعية القرارات و الأوامر و التوصيات التي يتخذها كل من المجلس الوزاري و اللجنة الأوروبية و كمرجع نهائي يبث بالشكاوى والدعاوى و الخلافات بين أعضاء المجموعة

1ـ عبد الرؤوف بسيوني ،**المفوضية الأوروبية ،الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي** ، بيروت،دار النهضة العربية ،2000، ص ص 16-18

2ـ صلاح الدين حسن السّيسي ، **مرجع سابق** ، ص25

3ـ عبد الرؤوف بسيوني،مرجع سابق،ص24

فهي السلطة القضائية داخل المجموعة الأوروبية، و يختص بفضّ المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء أو مؤسّساتها وأفرادها في المجموعة الأوروبية.[1] يوجد مقر المحكمة في لوكسمبورغ.

تشكيل المحكمة:

تتكون المحكمة من 13 قاضيا يعيّنون بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء و 6 محامين عامين و كاتب المحكمة و عدد من الموظفين من بين الشخصيات التي تتمتع بالكفاءة و النزاهة و الاستقلالية و يعيّن القضاة و المحامون لمدّة ست سنوات قابلة للتجديد و تتم المداولات فيها بطريقة سرية، و تعتبر قرارات المحكمة لها في مجموعها و لا يتسنى معرفة الرأي الشخصي لكل قاض و لو كان مخالفا للأغلبية، و من شان هذا أن يحقق أكبر قدر من الاستقلال للقضاة و يبعد عنهم كل ضغط سياسي[2]

يتم اختيار القضاة و المحامين العامين بالاتفاق بين الدول الأعضاء من بين الأشخاص المستقلين الحائزين للصفات اللازمة للتعيين في أعلى المناصب القضائية في دولهم أو من المستشارين القانونيين ذوي الكفاءة العالية و مؤدّى هذا انه لا يشترط أن يحوز القضاة درجة قانونية و من ثمّ يجوز اختيار قضاة ذوي خبرة في مجالات أخرى يتولون مراقبة تطبيق و تفسير قانون اقتصادي أو اجتماعي. تعقد المحكمة جلساتها علنيا و يجوز للمحكمة أن تشكل شعبا قضائية تتكون من 3 أو 5 قضاة، للقيام بتحقيقات معينة في هذ الخصوص.[3]

المطلب الخامس :الهيئات والمؤسسات الاستشارية ذات الطابع التقني

بالإضافة إلى المؤسسات الرئيسية السابقة يوجد عدد من المؤسسات منها ما له دور استشاري، ومنها ما هو مستقل عن عمل مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ، ولكنها كلها تعمل لخدمة عملية التكامل والاندماج ضمن الاتحاد الأوروبي ولمصلحة أوروبا الموحدة في المستقبل، وهذه الهيئات هي:

1- محكمة المراجعين (الجهاز الأوروبي للمحاسبة):

وهي الجهة المسؤولة عن فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الاتحاد الأوروبي بكل تفاصيلها سواء ما تعلق منها بجانب الإرادات أو بجانب النفقات[4]. وقد أنشئت بموجب معاهدة خاصة أبرمت في 22 جويلية 1975 ، ولكنها لم تبدأ العمل إلا في يونيو 1977 .

2- لجنة الأقاليم:

أنشئت بمقتضى اتفاقية ماستريخت وهي مكونة من ممثلين للأقاليم والسلطات المحلية في الدول الأعضاء، يستشيرها المجلس الوزاري والمفوضية في عدد من المجالات وهي : التعليم، والثقافة، والمواصلات ومكافحة البطالة والتشريعات الاجتماعية. ويعتبر رأيها استشارياً وغير ملزم لمؤسسات الاتحاد .

.

3- البنك الأوروبي للاستثمار:

حرصت اتفاقية روما لعام 1957، على وجود مؤسسة مالية في الجماعة لا تستهدف تحقيق الربح وتعمل على تحقيق تنمية متوازنة ودائمة في الدول الأعضاء وعلى هذا الأساس تأسس في العام 1958 بنك

---

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، **نفس المرجع**، ص 28

[2]أنور الهواري ، **المرجع السابق** ، ص78

[3]عبد العظيم الجنزوري ، **المرجع سابق** ، ص80

[4] صلاح الدين حسن السيسي، **المرجع السابق** ، ص30

أوروبي للاستثمار الذي يقوم بالمهام الآتية :
-الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدماً في أوروبا وتمويل مشروعات الاستثمار فيها بهدف تضييق الفجوة بين معدلات النمو بين الدول الأوروبية وداخل كل منها.
- تمويل مشروعات مشتركة في الدول الأوروبية بهدف تسهيل ودعم أهداف الجماعة ككل، والتغلب على مشكلات التكامل والاندماج.
-تمويل مشروعات أوروبية أخرى خارج دول الجماعة بهدف فتح الأسواق الخارجية أمام الجماعة أو دعم علاقة الجماعة الأوروبية بالعالم الخارجي.[1]

4- البنك المركزي الأوروبي:
تأسس هذا البنك في مرحلة متأخرة من تطور الجماعة الأوروبية، وبعد أن دخلت عملية التكامل والاندماج الأوروبي مرحلة حاسمة بقرار توحيد العملات الأوروبية وإصدار عملة أوروبية موحدة.
والهدف الأساسي لهذا البنك ، كما هو الحال في البنوك المركزية في الدول الأعضاء ، هو الحفاظ على استقرار العملة الأوروبية ، والعمل على ضبط حجم النقود المتداولة. ويشكل البنك المركزي مع البنوك الأوروبية التي تبنت اليورو منظومة موحدة تسمى منظومة البنوك المركزية الأوروبية.[2]
بناءاً على ما تم ذكره في هذا المبحث يمكن القول على أن جميع مؤسسات وأجهزة الاتحاد الأوروبي مستقلة تعمل بحياد عن الدول الأعضاء وتسعى لتنمية عملية الاندماج والتكامل في الاتحاد. ويشترط على موظفيها العمل بحيادية واستقلاليه من أجل الوصول إلى المستقبل الأفضل لأوروبا الموحدة.

المبحث الثالث: البرلمان الأوروبي (نشأته، تعريفه،تشكيلته، المجموعات السياسية، الانتخابات)

إن ميزة تجربة الاتحاد الأوروبي هي أنها حققت أغلب أهدافها من خلال تبنيها منهجاً وآليات مبتكرة وملائمة لأوضاع الدول المشاركة، ساعدتها على التغلب على معظم الصعوبات التي واجهتها خلال مسيرتها الطويلة. وقد ابتكرت مؤسسات فريدة من نوعها على صعيد القانون الدولي، مثل البرلمان الأوروبي لتصبح أدوات فعالة لإنجاح التجربة وإيصالها إلى عتبة الوحدة الكاملة، من هنا تبرز أهمية دراسة الاتحاد الأوروبي بشكل عام، وهيئاته التمثيلية البرلمان الأوروبي بشكل خاص.

المطلب الأول: نشأة وتاريخ البرلمان الأوروبي

البرلمان الأوروبي هو الهيئة التمثيلية التي تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية، وتجسد استمرار دعم وتأييد الشعوب لفكرة الوحدة والاندماج. وقد تضمنت **معاهدة باريس لعام 1951** تشكيل "جمعية برلمانية" مكونة من 87 مندوبا تعينهم برلمانات الدول الأعضاء بالاقتراع المباشر، وتعقد الجمعية اجتماعا مرة كل عام لمناقشة

[1] حسن نافعة ،**مرجع سابق**،ص48
[2] ـ محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهرا،**مرجع سابق**،ص46

تقارير المفوضية.كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الجمعية البرلمانية استطاعت تجاوز النصوص وتمكنت من خلال الممارسة، من توسيع نطاق صلاحياتها واختصاصاتها. أما **معاهدة روما** لعام 1957 فقد نصت على تشكيل برلمان أوروبي فعليا سنة 1962، إلا أنه لم يقنن رسميا إلا بعد **صدور القانون الأوروبي الموحد عام 1986** الذي نص على زيادة عدد مقاعد البرلمان لتصبح 144 مقعدا يتم شغلها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء وليس بالاقتراع المباشر[1]،وكانت أهم واجبات البرلمان الرقابة على موارد ونفقات الجماعة الأوروبية.وفي عام 1978 حصل التغير المنتظر في عضوية البرلمان الأوروبي، فتم إقرار نظام الاقتراع المباشر لاختيار النواب الأوروبيين الذين يمثلون الدول الأعضاء،وتم تطبيقه فعليا عام 1979، وهو الذي شهد ظهور أول برلمان أوروبي بالاقتراع المباشر ولمدة خمس سنوات.[2]

ونظرا لتوسيع الاتحاد الأوروبي وانضمام دولا جديدة فتطلب زيادة عدد الأعضاء،فقامت معاهدة **نيس 2001** بوضع حد أقصى لعدد الأعضاء المنتخبين ليكون الرقم هو732 مقعد لكن هذا الرقم أدخلت عليه تغييرات بموجب مقتضيات معاهدة **لشبونة 19 أكتوبر 2007** والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2009 ، ليصبح عدد المقاعد751، في نفس الوقت سيخفض الحد الأقصى لعدد المقاعد من 99 إلى 96 والحد الأدنى من6 أعضاء بدلا من5 ، وقد طبقت في انتخابات 2014، وعليه ستكون ألمانيا الدولة الوحيدة التي ستفقد عددا من أعضائها لتجاوزها الحد الأقصى.[3]

المطلب الثاني: تعريف البرلمان الأوروبي

هو الهيئة التشريعية الوحيدة المتعددة القوميات في العالم، ويمثل جميع مواطني الإتحاد ،وهو هيكل للممارسة الديمقراطية و المراقبة السياسية للاتحاد التي تمارس بطريقة شرعية،البرلمان الأوروبي هو المؤسسة الوحيدة التابعة للاتحاد الأوروبي التي تجتمع وتجرى مناقشاتها علنيا .ولا يجلس النواب في قاعة البرلمان وفقا لتقسيم وفود الدول، وإنما في مجموعات مقسمين وفقا لانتماءاتهم السياسية الحزبية و منذ جوان 1979 ينتخب نواب البرلمان عن طريق الاقتراع العام السرّي و المباشر لمدّة خمس سنوات كما أنها لا ترتبط بالانتخابات البرلمانية الوطنية[1]،تتم الانتخابات فيها بشكل مباشر،وهو يمثل المجلس التشريعي الخاص بالاتحاد الأوروبي ويتشارك سلطة التشريع مع مجلس الاتحاد الأوروبي "المكون من وزراء حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد"، ويتألف البرلمان من 751 عضو يسمى عضو في البرلمان الأوروبي (MEP) ، وهم يعملون في خدمة الناخبين في ثاني أكبر انتخابات ديمقراطية في العالم (بعد

[1]ـ عبد العظيم الجنزوري ، **مرجع سابق** ، ص80 .

[2] خليل حسن،**مرجع سايق**، ص56

[3]-Al-asfahany (Nadia), '' Unified Europe, he chalenge of common foreign and security policies",al-syassa al-dawliya,n148,38r years,egypt,JUIN2014

[1]ـ محمد سعد أبو عامود ، **البناء المؤسّسي للاتحاد الأوروبي ، في مجلة : السياسة الدولية** ، مصر: مؤسسة الأهرام ،ع 142 ، ص76

[2] عبد العظيم الجنزوري،مرجع سابق،ص54

انتخابات الهند)، وتعد أكبر عملية انتخابات غير وطنية ديمقراطية في العالم حيث يصل عدد من يحق لهم الاقتراع ما يقارب 400 مليون ناخب[1].

- مقر الاجتمـــــاع:

يعقد البرلمان الأوربي اجتماعاته في مكانين هما **مبنى "لويز ويس"**في ستراسبورغ بفرنسا ،والذي يقام فيه 12 دورة عامة كل منهما مكونة من أربعة أيام في السنة،وهو يعتبر المقر الرسمي. والآخر هو"**إسباس لوبولد" في بروكسل** في بلجيكا وهو الأكبر وتنعقد فيه اجتماعات اللجان السياسية والجلسات العامة ، فيما يقع مقر الأمانة العامة للبرلمان الأوروبي والهيئة الإدارية للبرلمان في **لكسمبورغ.**[2]

ويحدد البرلمان الأوروبي نظامه الداخلي بنفسه ويختار في منتصف كل دورة أي كل سنتين ونصف رئيسا و14 نائبا وخمس مراقبين ماليين، كما يحدد اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة ولجان التحقيق.

المطلب الثالث :المجموعات السياسية في البرلمان الأوروبي وتوزيع المقاعد

1- المجموعات السياسية للبرلمان الأوروبي:

المجموعات السياسية	
ED-EPP	**مجموعة الحزب الشعبي الأوروبي والديمقراطيين الأوروبيين**
PES	**مجموعة حزب الاشتراكيين الديمقراطيين الأوروبيين**
ELDR	**مجموعة الليبراليين الأوروبيين،والحزب الديمقراطي الإصلاحي**
EFA -GREENS	**تحالف الأحرار الأوروبي/ مجموعة الخضر**
NGL-EUL	**اليسار الأخضر الشمالي ـ المجموعة الكنفدرالية المتحدة لليسار الأوروبي**
UEN	**مجموعة إتحاد أمم أوروبا**
EDD	**المجموعة الأوروبية لأوروبا المتعددة**

يحتوي البرلمان الأوروبي الموحد على سبع مجموعات سياسية تنتمي إلى 116 حزبا أوروبيا، كما يضم البرلمان في صفوفه 30 عضوا من المستقلين. ومن أهم هذه الكتل اتحاد الأحزاب الشعبية الأوروبية المعبرة عن الأحزاب المسيحية المحافظة، وتحالف الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وتحالف أحزاب البيئة الخضراء، واتحاد الأحزاب الليبرالية. ولكي يعترف البرلمان بأية كتلة نيابية فينبغي أن يتوفر في هذه الكتلة 23 نائبا على الأقل يمثلون بلدين اثنين أو 18 نائبا من 3 دول أو14 نائبا من 4 دول أو أكثر.

[1] ـ محمد سعد أبو عامود ، **البناء المؤسّسي للاتحاد الأوروبي ، في مجلة : السياسة الدولية** ، مصر: مؤسسة الأهرام ،ع 142 ، ص76

[2] خليل حسين ،**مرجع سابق**،ص80

2 – توزيع مقاعد البرلمان الأوروبي:

حيث أصبح توزيع عدد مقاعد البرلمان الأوروبي على النحو التالي:

ألمانيا 96 مقعد،فرنسا 74مقعد،بريطانيا وإيطاليا73مقعد ،إسبانيا54 مقعد،بولندا51 مقعد، رومانيا33 مقعد، هولندا26 مقعد،بلجيكا وجمهورية التشيك واليونان والمجر والبرتغال22 مقعد ،السويد 20 مقعد،النمسا19 مقعد،بلغاريا18 مقعد،فنلندا الدانمارك وسلوفاكيا13 مقعد ،جمهورية ايرلندا وليتوانيا 12 مقعد،لاتفيا 9 مقاعد،سلوفينيا 8 مقاعد،قبرص ولكسمبورغ واستونيا ومالطا 6 مقاعد.[1]

يتضح من هذا أن تمثيل الدول حسب عدد السكان ، فألمانيا أكبر دول الاتحاد ومالطا أصغرها. ولم تحدد المؤسسات الأوروبية أي شروطا لعضوية البرلمان الأوروبي، ويمكن الجمع بينها وبين البرلمان الوطني.

المطلب الرابع: الانتخابات البرلمانية 2014

مع نهاية الاقتراع في انتخابات البرلمان الأوروبي وظهور المؤشرات الرئيسية للنتائج، ربما يكون الصعود الملحوظ للأحزاب اليمينية هو التطور المهيمن على المشهد في أوروبا، حيث يلاحظ خروج حزب الشعب الأوروبي EVP من الانتخابات الأوروبية الأخيرة الرابح الكبير، وصاحب الكتلة البرلمانية الأكبر مع 214 مقعد في البرلمان الأوروبي الجديد، يتقدم الديمقراطيون المسيحيون على الديمقراطيين الاشتراكيين والاجتماعيين (191 مقعد). ثالث أقوى كتلة في البرلمان الأوروبي الجديد هي كتلة الأحرار، تليها كتلة أحزاب الخضر . ولكن ليست هذه الأرقام هي التي تضفي على الانتخابات الأوروبية 2014 صفة الانتخابات "التاريخية". للمرة الأولى منذ تأسيس البرلمان الأوروبي، يشارك الناخبون في تحديد شخصية رئيس المفوضية الأوروبية ، والرئيس الحالي للبرلمان الأوروبي الألماني مارتين شولتز لا يرغب بالتخلي عن آماله في شغل هذا المنصب أيضا. في ألمانيا تمكن الديمقراطيون الاشتراكيون من تحقيق تقدم واضح بلغ 6,5%، محققين إجمالي نسبة أصوات وصلت إلى 27,3%. إلا أن أحزاب الاتحاد الديمقراطي المسيحي تدافع هنا أيضا عن صدارتها من خلال 35,3% من الأصوات، رغم التراجع النسبي الذي حققته.
تتكتل جميع الأحزاب الأوروبية المشاركة في انتخابات البرلمان الأوروبي في 7 مجموعات وألوان حزبية، وطبقا للنتائج المعلنة في انتخابات 2014، فإن حزب الشعب الأوروبي (214) والتحالف التقدمي الاشتراكيين والديمقراطيين (191) قد حافظا على سيطرتهما على مقاعد البرلمان "وكلاهما من أحزاب

[1] . محمد سعد أبو عامود ، **مرجع سابق،ص78**

الوسط"، حيث حصل التحالفان على 265 مقعد. أما النتيجة الأبرز في انتخابات 2014 فكان الصعود الكبير لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا حيث حصد ما يقرب من 100 مقعد من مقاعد البرلمان الأوروبي.

وجاءت مقاعد الكتل السبعة موزعة كالتالي:

1. كتلة الأحزاب المسيحية الديمقراطية حصلت على 214 مقعداً.
2. كتلة الديمقراطيين الاجتماعيين حصلت على 191 مقعداً.
3. كتلة الليبراليين حصلت على 72 مقعداً.
4. كتلة الخضر حصلت على 52 مقعداً.
5. مجموع مقاعد اليمين المتطرف 46 مقعداً.
6. اليسار والشيوعيين معا حصلوا على 42 مقعداً.
7. بقية المقاعد والتي يبلغ مجموع عددها 142 مقعداً توزعت على أحزاب صغيرة وتعمل لوحدها داخل البرلمان الأوروبي.[1]

شهدت انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة تقدما كبيرا لقوى اليمين المتطرف تعبيرا لها بالفوز الكبير لحزب "الجبهة الوطنية" (أقصى اليمين) في فرنسا حيث شكل هذا الفوز زلزالا سياسيا وجعل الحزب اليميني المتطرف القوة السياسية الأولى في فرنسا.

واستفاد حزب "الجبهة الوطنية" من التراجع القياسي لشعبية الحزب الاشتراكي الحاكم، وحل في الطليعة بفارق كبير مع نسبة تاريخية بـ 25 % من الأصوات، . وحصل على 23 مقعدا في البرلمان الأوروبي، حيث تملك فرنسا، إحدى الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي، 74 مقعدا.

وفي بريطانيا يبدو أن حزب "**يوكيب**" المناهض للفكرة الأوروبية حقق نتيجة تاريخية بحسب نتائج الانتخابات المحلية التي جرت بالتزامن مع الانتخابات الأوروبية.[2]
وفي ألمانيا التي تملك اكبر عدد من النواب في البرلمان الأوروبي (96 نائبا) حل المحافظون بقيادة انغيلا ميركل في الطليعة، لكن الحزب الجديد المناهض لليورو "**ايه اف دي**" والذي تأسس في ربيع 2013 ويدعو إلى إلغاء العملة الأوروبية الموحدة، سيسجل دخوله للبرلمان مع 6،5% من الأصوات. كما حقق الاشتراكيون

[1] جولس حسن رسول،مرجع سابق،ص75

[2] *Wall Street Journal*. Retrieved 16 June 2014Share of Votes in EU Election

الديمقراطيون تقدما كبيرا بحصولهم على 27،5 % من الأصوات2 رغم تفوق أحزاب اليمين في انتخابات البرلمان الأوروبي على مستوى كل دولة على حدة، مقارنة بالأحزاب الأخرى، إلا أن إجمالي المقاعد التي حصلت عليها لا يزال أقل من عدد المقاعد التي فازت بها الأحزاب المؤيدة للاتحاد، وهى تحديداً EPP وS&D، والتي حصلت مجتمعة على 405 مقعداً من إجمالي 751 مقعداً، مقارنة بعدد المقاعد في البرلمان الماضي والذي بلغ 470 مقعداً، وهو ما يشير إلى إمكانية حفاظ هذين الحزبين على نفس توجهات البرلمان إذا ما نجحا في تنسيق مواقفهما، لا سيما عند التصويت على أي قرار. ورغم ذلك، فمن المتوقع أن يكون تأثير تزايد عدد مقاعد اليمين على قضايا السياسة الخارجية التي يهتم بها البرلمان الأوروبي خلال الفترة المقبلة، لا سيما تجاه إقليم الشرق الأوسط، مرتبطاً بتحديد الأولويات، وبتعطيل سرعة التقدم في عدد من القضايا.[1]

رئيس البرلمان الأوروبي : مارتن شولز

عودة مارتن شولتز إلى رئاسة البرلمان الأوروبي تجعل منه أول رئيس للبرلمان الأوروبي يعاد انتخابه. حيث كان طامحا بتنفيذ برنامج أوروبي اشتراكي من خلال رئاسة المفوضية الأوروبية لكن الحزب الشعبي فاز برئاسة المفوضية و الاشتراكيون حلُّوا بقيادة مارتن شولز في المرتبة الثانية .

قال مارتن شولز في إحدى الحملات الانتخابية التي قادته إلى شارع سان مارتن في باريس "الثروات ليست موزعة بصورة عادلة هنالك أناس يعتاشون من النفايات ونرى بعض أصحاب البلايين يقتنون أغلى المساكن في لندن و برلين و ستوكهولم وفي مدن وأنحاء عديدة من أوروبا.[2]

قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة:

كان القادة والمفكرون الأوروبيون يرغبون في تحويل سنة 2014 التي تصادف الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى إلى مناسبة للحوار وتعزيز العلاقات وتحويل القارة الأوروبية إلى مرجع للحوار والحريات ومحاربة التعصب، لكن نتائج الانتخابات الخاصة بالبرلمان الأوروبي التي جرت الأحد 25 ماي 2014

[1] http://www.europarl.europa.eu/elections2014-results/en/country-results-dk-2014.html

2014/06/05

2 "Guidance on standing for election to the European Parliament"

http://www.europarl.org.uk

عصفت بهذه الأحلام بسبب تقدم القوى المتطرفة والراديكالية وكذلك بسبب تقدم القوى الانفصالية التي لم تحظ بالاهتمام الإعلامي والسياسي أمام فوز الجبهة الوطنية في فرنسا.

عمليا، استأثر فوز «الجبهة الوطنية» في فرنسا باهتمام عالمي غطى على أحداث دولية كبرى وكذلك على مظاهر أخرى في أوروبا نفسها مرتبطة بهذه الانتخابات رغم خطورتها وامتدادها إلى ملفات مثل الهجرة، ويتعلق الأمر بموضوع القوميات الصغيرة (الأقليات) في الاتحاد الأوروبي التي تهدد القارة بالانفجار. ويكتب المحلل أولوخيو لوبيث في جريدة «هيسبانداد» الرقمية «الكل يتحدث عن خطر اليمين المتطرف، وتناسوا خطر القومية في اسبانيا».[1]

[1] بن عنتر عبد النور،"**تأثير نتائج الانتخابات الأوروبية 2014**" 2014/05/28 إطلعت عليه بتاريخ2015/02/24

http://www.aljazzera.net/nr/exers/bb96868f

خلاصة الفصل الأول:

إنّ عملية الإقليمية الجديدة هي عملية لإعادة ما أسّسه النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نحو يتماشى مع التغيرات العالمية الجديدة بحيث يجعل من الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة وسيطة بين الدول الوطنية من ناحية، و النظام العالمي من ناحية ثانية.

كما استطاعت الدول الأوروبية رغم العقد التاريخية و الخلافات العرقية و الإثنية تجاوز ما خّلفه التاريخ من عداءات فرضتها الحدود الجغرافية و الطبيعية من خلال الاتحاد الاقتصادي و النقدي، خلال التوقيع رسميا على معاهدة ماستريخت.

إن عملية الاندماج الأوروبي لم تكن خيار تفضيلي على الدول الأعضاء بل هي حتمية تفرضها مبادئ السوق العالمية و التجارة الحرّة و كذا التطورات الاقتصادية الجديدة التي عرفها العالم.

كما أنّ توّجه دول القارة الأوروبية إلى الاندماج و التكتل الاقتصادي كان نتيجة إدراكها لمدى قصور الدولة الوطنية اليوم من تأدية الاستجابة لمتطلبات البيئة الدولية الجديدة خاصة في ظلّ توسّع دائرة الاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية الكبرى.

استطاعت الدول الأوروبية تحقيق البند الأول من معاهدة ماستريخت و الذي يتعلق بالاندماج الاقتصادي و النقدي لكنها لم توف بالنصف الثاني من المعاهدة و هو المتعلق بالاتحاد السياسي بعدم تبنيها لدستور أوروبي.

من ناحية ثانية كان الساسة الأوروبيون المؤيدين للوحدة يعلقون آمالا كبيرة على الانتخابات البرلمانية 2014 وجعلها مناسبة يحتفلون فيها على مرور مائة سنة على الحرب العالمية الأولى ولكن النتائج النهائية للانتخابات الأخيرة كانت صادمة لهم بسبب صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في أكثر من دولة وهو المشهد المهيمن،خصوصا فوز الجبهة الوطنية في فرنسا حيث شكل هذا الفوز زلزالا سياسيا وجعل الحزب اليميني المتطرف القوة السياسية الأولى في فرنسا.وهي أحزاب معروفة بعدائها للمهاجرين وللوحدة الأوروبية نفسها رغم تفوق أحزاب اليمين في انتخابات البرلمان الأوروبي، على مستوى كل دولة على حدة، مقارنة بالأحزاب الأخرى، إلا أن إجمالي المقاعد التي حصلت عليها لا يزال أقل من عدد المقاعد التي فازت بها الأحزاب المؤيدة للاتحاد وهي الأحزاب التقليدية.

الفصل الثاني

صلاحيات ووظائف البرلمان الأوروبي وعلاقته بالسلطة التنفيذية

المبحث الأول: صلاحيات البرلمان الأوروبي

المطلب الأول:الدستور الأوروبي

المطلب الثاني:صلاحيات البرلمان الأوروبي

المبحث الثاني: وظائف أجهزة البرلمان الأوروبي

المطلب الأول: الوظيفة التشريعية

المطلب الثاني: التعيين والرقابة على السلطة التنفيذية في المستوى الأوروبي

المطلب الثالث: وظيفة تصديق الموازنة

المطلب الرابع: دور البرلمان في الموافقة على الاتفاقات الدولية

المطلب الخامس: دور البرلمان الأوروبي في مجال السياسة الخارجية الأوروبية.

المبحث الثالث: علاقة البرلمان الأوروبي بمجلس الاتحاد الأوروبي

الفصل الثاني: صلاحيات ووظائف البرلمان الأوروبي وعلاقته بالسلطة التنفيذية

المبحث الأول : الدستور الأوروبي وصلاحيات البرلمان

المطلب الأول:الدستور الأوروبي

كأي تجربة بنائية في التاريخ فإن الدستور الأوروبي الموحد ما زال يثير العديد من النقاشات التي شقت أحيانا الهياكل السياسية الحزبية. ففي فرنسا مثلا تجاوزت الخلافات حوله مستوى التقابل التقليدي بين اليمين واليسار، إذ تكونت كتل مؤيدة وأخرى معارضة في كل حزب، وخاصة في أحزاب الوسط، مثل الحزب الاشتراكي والحزب الرئاسي. ومقابل ذلك رفضت الدستور قوى أقصى اليسار وأحزاب أقصى اليمين كل حسب خلفياته

أمام تداخل هذه الخريطة السياسية يمكننا أن نلتمس أهم النقاط التي تثير إلى الخلاف بين المؤيدين والرافضين للدستور الموحد. داخل أحزاب اليسار، وخاصة داخل الحزب الاشتراكي، يدور النقاش حول شرعية القبول بدستور يعتمد على توجهات ليبرالية واضحة في حين يهمل الجوانب الاجتماعية. ويعتبر معارضو الدستور أنهم ليسوا ضد أوروبا لكنهم يرفضون أوروبا الليبرالية أو أوروبا رأس المال ويطالبون بأوروبا تعطي أولوية أكثر للمسألة الاجتماعية.

وفي المقابل يرى مؤيدو الدستور أن مسألة البناء الأوروبي ذاته يجب أن تطغى على الاعتبارات الأخرى، كما أن أوروبا قوية هي الضمان الأساسي لتحقيق الرفاه الاجتماعي.[1]

كما تجسد مثل هذه النقاشات الدور البارز للحوار على مستوى الرأي العام في عملية البناء الأوروبي، لكن الأهم هو هذا الحضور الكبير للمسألة الاجتماعية وخاصة لمسألة الحقوق الاجتماعية في عملية البناء هذه. وهو في العمق شكل من أشكال استحضار بعد المواطنة الشاملة في هذا البناء. رغم ذلك لا يمكننا أن ننكر أن جانبا كبيرا من هذه التجربة مبني على قوة رأس المال أكثر من قيامه على أسس الثقافة أو غيرها.

أما أحزاب أقصى اليمين، مثل الجبهة الوطنية التي يتزعمها جان ماري لوبان، فهي تعارض هذا الدستور لأنه يعد ذوبانا للهوية الوطنية الفرنسية، واندثارا لثقافتها، ثم يضيف هذا التيار نقطة مهمة أخرى تتعلق

[1]- خليل حسين ،**مرجع سابق**،ص68

بالانعكاسات الممكنة لتبني هذا الدستور، أي إمكانية دخول تركيا للحظيرة الأوروبية. وهنا تلتقي العديد من توجهات اليمين في فرنسا ومعهم بعض من الشخصيات اليسارية.

الرغم من الدور البارز للعاملين الاقتصادي والسياسي الدولي، فإنه لا يمكننا أن نتجاهل دور وعي النخب السياسية المحلية وأجواء الحرية والإبداع التي مكنت من تنوع الإنتاج الفكري وتعزيز الثقافة العليا الوضعية.

لقد مثلت الحرية والمساهمة الشعبية في صنع القرار المدخل الحقيقي للبناء الأوروبي الموحد. لهذا السبب حاول الدستور الأوروبي أن يزيد من سلطة البرلمان ومن دور الناخبين الأوروبيين. ومن دون أن نسقط في متاهات النظرة التطورية (Evolutionnisme) ونسمح لأنفسنا بأن نعتبر الطريق الأوروبي الناجح إلى حد ما لهذا النموذج له خصوصياته التاريخية.[1]

معاهدة تأسيس دستور الإتحاد الأوروبي Treaty establishing a Constitution for Europeوهي معاهدة تم التوقيع عليها في يوم 29 أكتوبر 2004ووقع عليها 25 ممثلاً لأعضاء دول الإتحاد الأوروبي في مدينة روما عاصمة إيطاليا , وقد قبل من 18 دولة من الإتحاد الأوروبي لكنه رُفض من قبل فرنسا و إسبانيا و هولندا و لوكسمبورغ وقد تضمنت هذه الإتفاقية قوانين حقوق الدستور الأساسية و قانون التصويت في البرلمان الأوروبي.[2]

في يونيو 2007 كان تبني الاتحاد الأوروبي للنسخة الأولي من المعاهدة، والتي نالت الكثير من التعديلات، ليتم إقرار النسخة النهائية منها في أكتوبر 2007. وبداية من ديسمبر 2007، توالي تصديق الدول ال- 27 الأعضاء علي المعاهدة. ولم يخل الأمر من بعض العثرات، مثل طرح أيرلندا المعاهدة للتصويت الشعبي، رغم اعتبارها إصلاحا وتعديلا علي ما سبق من معاهدات وليست بديلة لها. ثم كان تصويت الأيرلنديين ضد المعاهدة في يونيو 2008 قبل إقرارها نهائيا في أكتوبر 2009. وهناك أيضا اشتراط جمهورية التشيك بحصولها علي ضمانات بعدم تطبيق بعض القوانين الخاصة بحقوق الملكية عليها، هربا

[1] **دروس من الدستور الأوروبي الموحد**،اطلعت عليه في: 2015/03/12

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2005/4/7

[2] معاهدة تأسيس **دستور الإتحاد الأوروبي**:اطلعت عليه في:2015/03/06

http://www.unizar.es/euroconstitucion/Treaties/Treaty_Const.htm

من مطالب الألمان الذين تم طردهم خلال الحرب العالمية الثانية، قبل توقيع رئيس التشيك فكلاف كلاوس بإقرار المعاهدة في نوفمبر 2009. [1]

وتتراوح عدد صفحات الدستور بين 352 وَ 482 صفحة، حسب اللغة المترجم إليها ،وإن الهدف الرئيسي من الدستور الأوروبي الموحّد كما يقول واضعوه هو جعل أوروبا أكثر ديمقراطية وحرية. وقد قام بكتابة مواد الدستور الموحد لجان دستورية شكلت من ممثلين عن الدول المشتركة وبرلماناتها، كما ضمت ممثلين عن الدول المرشحة للانضمام وهي رومانيا وبلغاريا وتركيا، إضافةً إلى ممثلين عن البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية. هذا وينقسم الدستور الأوروبي إلى أربعة أجزاء رئيسية يتحدّث كل منها عن مواضيع معيّنة على الشكل التالي:

الجزء الأول : يشتمل على تعريف للقيم والأهداف والواجبات وطرق اتخاذ القرار، ويسمي الأجهزة المختلفة للإتحاد الأوروبي.

الجزء الثاني : بمعالجة وثيقة التأسيس، وفيها يتم تعريف القوانين الأساسية على مستوى الإتحاد بشكل سهل الفهم. وقد استقيت هذه القوانين من روح توصيات المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان.

الجزء الثالث : فهو يعرف طرق عمل الأجهزة المختلفة في الإتحاد الأوروبي كما يوضح مجال عملها الداخلي والخارجي، على سبيل المثال إنشاء السوق المشتركة، حرية انتقال المواطنين، وسياسة البضائع.

الجزء الرابع : تحت عنوان "أحكام عامة" ويعرف رموز الإتحاد الأوروبي، كما يضع قواعد تحدد كيفية إدخال مواد جديدة على الدستور وكيفية دخوله حيز التنفيذ.[2]

كما أن الهدف الرئيسي من الدستور الموحد هو جعل أوروبا أكثر ديمقراطية وكفاءة.وحضورا على الصعيد الإقليمي والدولي، ويشتمل الدستور على خلاصة الاتفاقيات الأوربية الأربعة الكبرى، التي تم التوصل إليها خلال الإثني عشرة سنة الماضية، بجانب بنود جديدة تدخل حيز التنفيذ لأول مرة منها:

1- إدخال منصب جديد في الإتحاد الأوروبي هو منصب رئيس الإتحاد الذي ستكون وظيفته تنظيم العمل بين المجالس الأوروبية المختلفة وتمثيل الإتحاد الأوروبي في الساحات الدولية.

[1] - يسرا الشرقاوي،**معاهدة لشبونة..الدستور الأوروبي** ،مجلة السياسة الدولية مصر :مؤسسة الأهرام ، عدد 214جويلية – أكتوبر 2010،ص46

[2] - جولس حسن رسول،**مرجع سابق**،ص112

– إدخال منصب وزير خارجية الإتحاد الأوروبي، ووظيفته تشكيل سياسة الإتحاد الخارجية كما سيتولى منصب نائب الرئيس.

2– سيتم تسهيل عملية اتخاذ القرار في المجلس الوزاري الأوروبي. بحيث ينحصر العمل بطريقة الإجماع المطلق المتبعة سابقاً على بعض الحالات الخاصة فقط. **3**–

سيتم تخويل صلاحيات أكبر للبرلمان الأوروبي في عملية اتخاذ القرار، بحيث يصبح لكل من البرلمان والمجلس الوزاري أصوات متساوية عند الاقتراع على القوانين.

ولأول مرة يتم وضع بند خاص يوضح كيفية الخروج من الإتحاد إذا قررت إحدى الدول ذلك.

<u>حقوق جديدة:</u>

عند دخول الدستور الموحد حيز التنفيذ سيكتسب المواطنون الأوروبيون هوية جديدة بجانب هويتهم المحلية، وهي الهوية الأوروبية. وتضيف هذه الهوية حقوقاً جديدة للمواطنين، فعلى سبيل المثال سيصبح من حق المواطنين الأوروبيين الانتقال أو السفر إلى أي دولة عضو في الإتحاد والبقاء فيها لمدة غير محددة. كما سيصبح من حق أي مواطن التقدم بعريضة أو التماس إلى البرلمان الأوروبي، وفي حالة الشكوى يمكنه التوجه إلى المفوض المدني الأوروبي، كما يحق له عند التقدم بعريضة تحمل توقيع مليون مواطن أوروبي تكليف المفوض بوقف قانون معين أو اقتراح قانون جدي[2] وهذا سيعطي دفعة هامة للبرلمان الأوروبي للعب أدوار هامة وذات تأثير بالغ الأهمية على الصعيد الإقليمي والدولي ويعتبر هذا من الإنجازات الهامة التي سيستفيد منها مواطني الإتحاد الأوروبي،رغم هذا كله فإن الدستور الأوروبي المقترح سيصطدم بعقبات تقف في وجهه أبرزها على الإطلاق عدم موافقة بعض الدول على بنود هذا الدستور المقترح كبريطانيا وغيرها من الدول التي لا تحبذ الاتفاق على دستور محدد تلتزم ببنوده والغريب في الأمر يوجد دول من المؤسسين للإتحاد الأوروبي وليست لديها الرغبة في الموافقة على الدستور المقترح وعلى رأسهم فرنسا.

وعليه فإن الموافقة على الدستور الأوروبي الموحد والمصادقة عليه في الدورات البرلمانية القادمة يشوبه بعض الشك خاصة بوجود خلافات بينية داخل دول الإتحاد من شأنها أن تعرقل أي تقدم في هذا الاتجاه.

وهده بعض مواد معاهدة تأسيس دستور الإتحاد الأوروبي

[1] - خليل حسين،**مرجع سابق**،ص70

[2] يسرى الشرقاوي،**مرجع سابق**،ص48

المادة 1: الدستور يحدد شكل اتحاد يتم من خلاله تنسيق سياسات الدول الأعضاء، ويقوم بإدارة العديد من الوظائف على أساس فيدرالي، ويحترم الاتحاد الهوية الوطنية لتلك الدول .

المادة 2: الاتحاد يقوم على قيم من احترام الإنسان والحرية والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان .

المادة 9: الدستور له الأولوية فوق قوانين الدول الأعضاء .

المادة 13: الاتحاد سينسق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء .

المادة 14: الدول الأعضاء تدعم السياسة الخارجية والأمنية العامة للاتحاد وتمتنع عن اتخاذ اجراءات تتنافى مع مصالح الاتحاد أو يمكن أن تقوض من فعاليته .

والتغيرات الرئيسة التي أحدثها الدستور هي :

-تتقلص قدرة الحكومات على نقض قرارات الاتحاد .

-يحصل البرلمان الأوروبي على مزيد من السلطات .

-يعين وزير الخارجية في الاتحاد الأوروبي.[1]

رغم هذا وتبقى الدول الأوروبية تراود مكانها بدون دستور يذكر إلى أجل غير مسمى بسبب الخلافات البينية ،خصوصا في ظل سياسة المحاور التي انتهجتها العديد من الدول مثل بريطانيا وإسبانيا وأغلب دول أوروبا الشرقية واصطفافها مع الولايات المتحدة وهي سياسة لا تخدم التجربة التكاملية للإتحاد الأوروبي خاصة في مجال السياسة الخارجية والسياسة الأمنية.

المطلب الثاني: صلاحيات البرلمان الأوروبي

[1] معاهدة تأسيس دستور الإتحاد الأوروبي :اطلعت عليه في:2015/03/06

http://www.unizar.es/euroconstitucion/Treaties/Treaty_Const.htm

كانت مهام البرلمان الأوروبي في البداية محدودة ومعظمها استشارية ، ولكن بعد صدور قانون الأوروبي الموحد عام 1986 و**معاهدة ماستريخت 1992**، و**معاهدة لشبونة 2007**،أصبحت لديه الصلاحيات التالية:

1- يتألف النظام التشريعي في الاتحاد الأوروبي من غرفتين هما البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي، حيث يتم تقسيم السلطة التشريعية بالتساوي بين الغرفتين، ولا يمتلك أيّ من البرلمان الأوروبي أو مجلس الاتحاد الأوروبي سلطة المبادرة التشريعية "إصدار تشريعات دون طلب من المفوضية الأوربية"عدا بعض الاستثناءات للمجلس فيما يخص الأمور الحكومية الدولية،أما سلطة اقتراح التشريعات فهي من اختصاص المفوضية الأوروبية الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، في حين أن البرلمان يمكنه أن يعدل ويرفض التشريعات المقترحة، لكن يظل تقديم اقتراح بمشروع التشريع وصياغته من اختصاص المفوضية.

2- صلاحية إدخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة حق الاعتراض،ووقف وتعطيل صدور بعض المشروعات ،وكذا سلطة التصديق على المعاهدات والانضمام والمشاركة في الاتحاد.

3- المشاركة في اتخاذ القرار في بعض المجالات المهمة مثل الإجراءات الخاصة بتوحيد السوق.[1]

4- تملك السلطة التشريعية رسمياً على ميزانية الاتحاد الأوروبي عن طريق السلطات الممنوحة لها من خلال معاهدات الميزانية في السبعينات من القرن الماضي و**معاهدة لشبونة** التي أعطت سلطات أكبر للبرلمان فيما يخص الميزانية.

5- يعين بقرار يتخذ بالأغلبية البسيطة رئيس المفوضية الأوروبية بناءا على ترشيح المجلس الأوروبي ، بالإضافة إلى الموافقة على أعضاء المفوضية المقدمين من طرف رئيس المفوضية ،ويكون التصويت غالباً محكوماً بالتوجهات الأيديولوجية لأحزاب البرلمان أكثر مما يكون مرتبطا بالجنسية[2]، أي أن العضو اليميني الإيطالي مثلاً يقدم التصويت لرئيس يميني فرنسي أكثر من رئيس يساري إيطالي، كما يمتلك البرلمان حق توجيه النقد للمفوضية وإذا توفرت أغلبية الثلثين فيمكنه إجبار رئيس المفوضية على الاستقالة أو إقالته،ورغم أنه لم يستخدم هذا الحق من قبل ولكن تم التلويح به لتهديد

[1] أنور الهواري، مرجع سابق ، ص 78 .
2 لحبيب أفاذ : " ظلم الإتحاد الأوروبي - المؤسسات السياسية - "، وجدة،مطبعة الجسور، 2009 ص 48

المفوضية التي كان يرأسها "**جاكوس سانتر**" بين عامي 1995 و1999 والذي استقال من منصبه بعد ذلك.[1]

6- يملك البرلمان أيضًا تأثيرًا غير مباشر على السياسة الخارجية للاتحاد، فيتوجب على البرلمان أن يصادق على جميع المنح التنموية بما فيها المقدمة للدول الأخرى[2]. كمنح دعم إعادة إعمار العراق بعد الحرب، والحوافز المقدمة لإيران لوقف البرنامج النووي الإيراني.

7- **على مستوى الرقابة على السلطة** التنفيذية هناك **فصل** بين **السلطات** التنفيذية والتشريعية **مما** يجعل **البرلمان الأوروبي أقرب إلى الكونغرس في** الولايات **المتحدة** منه **إلى** الهيئة التشريعية **في دول الاتحاد الأوروبي**.[3]

يرى **بعض** المحللين السياسيين **أن** صلاحيات **البرلمان الأوروبي لازالت محدودة ولا تلبي رغبات وتطلعات** الشعوب الأوروبية **المتحمسة للوحدة، لأن البرلمان** هو **المؤسسة المنتخبة** بطريقة **مباشرة من طرف ناخبي الإتحاد الأوروبي.**

المبحث الثاني: وظائف أجهزة البرلمان الأوروبي

يقوم **أعضاء** البرلمان الأوروبي بمهمات عديدة، أبرزها تشريع القرارات المتعلقة بالقوانين الجديدة للاتحاد الأوروبي، وكذلك القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق أموال الاتحاد الأوروبي، **بالتعاون مع المجلس الوزاري** في كليهما. كما يراقبون عمل مفوضية الاتحاد الأوروبي، وبمقدورهم إقالتها إن هي أساءت التصرف **وخالفت الأنظمة** المقررة لها.

المطلب الأول: الوظيفة التشريعية

على الرغم من أن البرلمان الأوروبي يملك**سلطة** التشريع **إلا** أنه **لا** يمتلك **المبادرة** التشريعية **التي** تمتلكها **البرلمانات** الوطنية **للدول الأعضاء في الاتحاد، فلا** يحق له **المبادرة إلى اقتراح** التشريعات، **بل** يشارك **فقط في** عملية صنع القوانين **مع المجلس، أو** يحق له قبولها **أو** رفضها، وتعديلها .وأهم **أشكال صنع القرار:**

- بواسطة صنع القرار بالتنسيق مع المجلس،حيث **إذا رفض البرلمان المصادقة على القرار فإن المجلس** لايستطيع اتخاذ القرار.

- ويتطلب **إجراء المشاركة** الأغلبية المؤهّلة**في المجلس،** والأغلبية **المطلقة في البرلمان. وتتم** عملية صنع **القرار وفقاً** (الإجراء التشريعي العادي).

---

[1] Al-asfahany (Nadia), '' Unified Europe, he chalenge of common foreign and security policies", al-syassa al-dawliya,n148,38r years,egypt,april2002.p52

[2] حسن نافعة **،مرجع سابق**،ص74

[3] خليل حسين **،مرجع سابق** ،ص75

ـ عندما يتم تبني التشريع، تقوم الدول الأعضاء بالتنفيذ، وفقاً لأنظمتها القانونية الخاصة وعملياتها.

المطلب الثاني: التعيين والرقابة على السلطة التنفيذية في المستوى الأوروبي

تتوقف التعيينات الأوروبية على نتائج الانتخابات الأوروبية التي شملت تعيين القيادات الأوروبية، كما يمارس البرلمان السلطات الاستشارية التالية وفقاً لما جاء في مواد معاهدة التطبيقات الوظيفية للاتحاد الأوروبي التي جاءت نتيجة لمعاهدة لشبونة، ودخلت حيز التنفيذ في أيلول/سبتمبر 2009 وأهم هذه السلطات:

1 - وفقاً للمادة 226 يحق للبرلمان، بطلب من ربع أعضائه، أن يقوم بتشكيل لجنة موقتة للتحقيق في حال وجود سوء إدارة أو في تنفيذ قانون الاتحاد، باستثناء ما إذا كانت الحقائق المزعومة قد عرضت أمام محكمة، أو كانت القضية لا تزال موضوع إجراءات قانونية.[2]

2 - يحق للبرلمان طرح الأسئلة على المفوضية الأوروبية والمجلس حول نشاطاتهم.

3 - تخول المادة 233 للبرلمان الحق في مناقشة التقرير السنوي للمفوضية الأوروبية في جلسة مفتوحة.

4 -وفقاً للمادة 234 يستطيع البرلمان إجبار المفوضية على الاستقالة، في حال قامت أغلبية ثلثي الأصوات في البرلمان بتوجيه اللوم للمفوضية، فعندها يتوجب على أعضاء المفوضية الأوروبية الاستقالة كجهاز كامل، كما أن الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية يستقيل من واجباته التي يقوم بها ضمن المفوضية.[3]

5 - تصديق تعيين رئيس المفوضية الأوروبية وكامل أعضاء المفوضية الجديدة ونائب رئيس المفوضية والذي يشغل منصب الممثل الأعلى لسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

المطلب الثالث: وظيفة تصديق الموازنة

يحدد البرلمان الأوروبي بمشاركة مجلس الاتحاد الأوروبي، الميزانية السنوية العامة للاتحاد والموازنة طويلة الأجل، والمعروفة بالإطار المالي المتعدد للسنوات، والتي تستمر من سنة 2014حتى 2020 وتحدد سنوياً النفقات والواردات .وله الكلمة الأخيرة حول حجم الإنفاق في الموازنة السنوية.[4]

من الأمثلة على تأثير البرلمان الأوروبي في السياسة الثقافية إقرار البرلمان للقرارات المتعلقة بتحديد موازنة البرامج الثقافية وأولويات الاتحاد الأوروبي، وذلك بالتركيز على البرامج لكل سنة .وذراع البرلمان في هذا المجال هي «لجنة التعليم والثقافة» التي تحدد أهداف النشاط الثقافي والوسائل المالية من أجل تنفيذه.

---

[1]- عمر هشام ربيع،**الرقابة البرلمانية في النظم السياسية**،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة،2002،ص74

[2]«Consolidated Version of the Treaty on the Functioning of the European Union,» Official Journal of the European Union, 30/3/2010, C83/150.

3 ـ المصدر نفسه

[4] «What is the European Parliament?,» European Parliament Elections 2009, Fact Sheet 4, EU (Civil Society, <http://www.wereurope.eu/download/eu/factsheet_ep.pdf

المطلب الرابع :دور البرلمان في الموافقة على الاتفاقيات الدولية

يؤدي البرلمان الأوروبي دوراً رئيسياً في الموافقة على عقد الاتفاقيات البرلمانية قبل قيام معاهدة التطبيقات الوظيفية المجلس بعقد الاتفاقيات الدولية، وفقاً للمادتين 207 و 212 من للاتحاد الأوروبي ويتوجب على المجلس العودة إلى البرلمان وطلب موافقته لعقد الاتفاقيات الدولية التالية وفقاً لما جاء في المادة 218 من معاهدة التطبيقات الوظيفية التي تنص على:[1]

«من دون إلحاق الضرر بالشروط الخاصة المدونة»في المادة 207 ، الاتفاقيات بين الاتحاد و المنظمات الدولية يجب أن يتفاوض عليها وتعقد بالتوافق وفقاً للإجراءات التالية:

المطلب الخامس: البرلمان الأوروبي في تحديد موازنة البرامج الثقافية كل سنة

1 - يفوض المجلس بافتتاح المفاوضات، وتبني توجيهات التفاوض، والتفويض بتوقيع الاتفاقيات وعقدها.

2 - في حال كان الاتفاق يتعلق بالدرجة الأولى أو على وجه الحصر بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، تقوم المفوضية، أو الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة برفع توصيات إلى المجلس، الذي عليه تبني قرار التفويض بفتح المفاوضات، وتعتمد على موضوع الاتفاق المتصور، وتعيين المفاوض عن الاتحاد أو فريق التفاوض من الدول الأعضاء.

3 - يرسل المجلس توجيهات إلى المفاوض، ويعين لجنة خاصة للتشاور حول مواكبة المفاوضات.

4 - وفقاً لاقتراح من المفاوض، يتبنى المجلس قراراً بالتفويض بالتوقيع على الاتفاقية وفي حال الضرورة، والتطبيق المؤقت قبل دخولها حيز التنفيذ.

5 - يتبنى المجلس قراراً بعقد الاتفاقية بناء على اقتراح من المفاوض.

6 -باستثناء الاتفاقيات التي تتعلق على وجه الحصر بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، على المجلس تبني القرار بعقد الاتفاقية بعد:الحصول على موافقة البرلمان الأوروبي في الحالات التي تكون فيها الاتفاقية ضمن إطار الاتفاقيات

7 - عندما يعقد الاتفاق، يمكن للمجلس، ومن دون الإضرار بالفصول 5 و 6 و 9 تفويض المفاوض بتصديق الاتفاق باسم الاتحاد، وفقاً للتعديلات التي يجد أنها في مصلحة الاتحاد، والتي يزودهم ويتم تبنيها بإجراء بسيط أو بواسطة جهاز مؤسس بواسطة الاتفاق المجلس يمكنه وضع شروط محددة لتفويض كهذا.[2]

8 - يعمل المجلس من خلال الأغلبية المؤهلة وبالإجماع، في حال كان الاتفاق يتطلب الإجماع، مثل اتفاقيات للشراكة والاتفاقيات المشار إليها بالمادة 212 مع الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، يعمل المجلس من خلال الإجماع بعقد الانضمام إلى المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحقوق الأساسية، وقرار عقد الاتفاقية يجب أن يدخل حيز التنفيذ بعد موافقة جميع الدول الأعضاء وفقاً لما تتطلبه أنظمتها الدستورية.

[1]«Consolidated Version of the Treaty on the Functioning of the European Union,» C83/145

[2] Romaniello, «The International Role of European Parliament: The SWIFT Affairs and the «Re- (assessed» European Institutional Balance of Power,» p. E-109

9 – المجلس وباقتراح من المفوضية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والسياسة الأمنية، يتبنى قراراً يرجئ تطبيق اتفاقية، وتأسيس مواقف يتم تبنيها لمنفعة الاتحاد كجهاز تضعه الاتفاقية.

10 - يجب أن يتم إعلام البرلمان الأوروبي بشكل كامل حول جميع مراحل الإجراء

11 - الدولة العضو، والبرلمان الأوروبي، والمجلس أو المفوضية يمكن لأي منها أن تحصل على رأي محكمة العدل الأوروبية لمعرفة مدى تطابق الاتفاقية مع المعاهدات الأوروبية.[1]

كما منحت معاهدة لشبونة البرلمان الأوروبي كفاءة تشريعية أكبر فيما يتعلق بالشؤون التجارية، فالبرلمان أصبح يمنح الموافقة على العملية التفاوضية، وكذلك عقد الاتفاقيات التجارية .وعلى المفوضية إعلام البرلمان حول كامل مراحل الإجراء .

ومن أهم النماذج على استخدام البرلمان الأوروبي لسلطته في مراقبة الاتفاقيات وتصديقها أو رفضها بهدف تحسين شروط تلك الاتفاقيات رفض البرلمان الاتفاقية المؤقتة مع الولايات المتحدة « سويفت». بعد نشر التقرير حول فضيحة التجسس المنسوبة لوكالة الأمن القومي الأمريكي في أوروبا، تبنى البرلمان الأوروبي في 12 مارس 2014 ، بغالبية 544 نائباً أوروبياً مقابل اعتراض 87 وامتناع 60 نائبا عن التصويت تقريراً حول فضيحة التجسس المنسوبة إلى وكالة الأمن القومي في أوروبا، خصوصا بعد اكتشافهم أن التصنت طال مسؤولين كبار في الإتحاد وعلى رأسهم المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ،وينص الاتفاق على تعليق اتفاقات رئيسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، مثل تعليق إتفاق « سيف هاربور » الذي يسمح للشركات الأمريكية بنقل معطيات شخصية عن مواطنين أوروبيين إلى الولايات المتحدة، وكذلك تعليق اتفاقية« سويفت » .[2]

هذه الصلاحيات التي منحت للبرلمان صلاحيات وخولت له تعديل معظم الاتفاقيات لمصلحة الاتحاد الأوروبي ومواطنيه مما زاد ثقة المواطنين الأوروبيين بالبرلمان.

المطلب السادس: دور البرلمان الأوروبي في مجال السياسة الخارجية الأوروبية

على الرغم من إبقاء معاهدة لشبونة مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة حكراً على الدول الكبيرة في الاتحاد، ولا سيَّما الدول الكبرى الثلاث: فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة؛ فإنها لم ترغب في خروج هذا المجال من تحت سيطرتها، ما أدى إلى إبقاء السياسة الخارجية والأمنية والقرارات فيها تصنع من قبل الدول الأعضاء .إلا أن ذلك لم يمنع من زيادة دور البرلمان الأوروبي، الذي تحول إلى منتدى للنقاش حول الشؤون الدولية، ويستخدم سلطته للقبول بتفاهمات التعاون مع الأطراف الثالثة والقرارات البرلمانية، لتوطيد وجهات نظره والإضاءة على شؤون مثل حقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، يثمن كثير من المراقبين معارضة الاتحاد الأوروبي في 2005 لإنهاء حظر السلاح المفروض من الاتحاد الأوروبي على الصين، وذلك لأسباب إستراتيجية وبسبب انتهاكات لحقوق الإنسان، ما ثنى الدول الأعضاء عن إنهاء الحظر.[1]

---

[1]ـ عمر هشام ربيع،مرجع سابق،ص78

[2]ـ الحياة، «، التصنت الأميركي: البرلمان الأوروبي يؤيد تعليق اتفاقات رئيسية مع واشنطن » .2014/03/13

Kristin Archuck, «The European Parliament,» Congressional Research Service (29 July 2013), p. 11 <http://www.CRS.gov>.1

كما تعزز دور البرلمان في مجال السياسة الخارجية بعد الاتفاق الذي توصل اليه البرلمان مع مؤسسات الاتحاد الأخرى حول تأسيس «خدمة التحرك الخارجي الأوروبي(EEAS) ،الذي يعد بمنزلة وزارة خارجية للاتحاد .ويحاول البرلمان إحكام السيطرة على هذا الجهاز، من خلال التحكم بالتعيينات السياسية فيه، ومن خلال الموافقة على موازنته وهيئته.[2]

استطاع البرلمان التوصل إلى تعاون غير رسمي مع كل من خدمة التحرك الأوروبي سكرتارية المجلس والمفوضية في حقل الشؤون و رئاسة الاتحاد الأوروبي والبرلمانات الوطنية للدول الأعضاء الخارجية وتجبر المادة 36 من معاهدة الاتحاد الأوروبي الممثل الأعلى على العودة إلى البرلمان واستشارته المنتظمة والعودة إلى البرلمان حول المجالات المبدئية في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وإعلام البرلمان بتطور سياساته ويعقد البرلمان الأوروبي جلستين سنويتين لمناقشة مدى التقدم في تقارير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ويقدم البرلمانيون أسئلة ونصائح إلى المجلس أو الممثل الأعلى.كما يمارس البرلمان السلطة من خلال أداة الموازنة للتأثير في السياسة الخارجية،

فالبرلمان يصدق نصف موازنة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ويصادق على الموازنة السنوية للسياسة الخارجية وموازنة المؤسسات، مثل مؤسسة خدمة التحرك الأوروبي الخارجي.

المبحث الثالث:علاقة البرلمان الأوروبي بمجلس الإتحاد الأوروبي

هناك عملية تكامل بين مؤسستي الإتحاد الأوروبي وهما البرلمان الأوروبي الموحد ومجلس الإتحاد الأوروبي،فهما يبذلان كل ما في وسعهما من أجل الوصول بالعملية الاندماجية التكاملية إلى مراحلها النهائية خصوصا الجانب السياسي منه،والتأثير الفعال على الساحة الإقليمية والدولية ،لهذا فهما يشتركان في عدة مهام أساسية منها:

1- يشترك البرلمان مع مجلس الاتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة التشريعية، اي التصديق على القوانين الأوروبية (توجيهات، تعليمات، قرارات). وتدخّله في العملية التشريعية يعطي شرعية ديمقراطية للقوانين.

2- والبرلمان يشترك مع مجلس الاتحاد الأوروبي في ممارسة السلطة المالية والميزانية، ويمكنه أن يقوم بتغييرات على الإنفاق العام للإتحاد الأوروبي. وهو الذي يعطي الموافقة النهائية على الميزانية.

3- ويقوم البرلمان بالإشراف على أعمال مجلس الاتحاد الأوروبي. ويصدّق على ترشيح المفوّضين ويمتلك حقّ سحب الثقة من مجلس الاتحاد ويمارس إشراف سياسي أيضا على كلّ مؤسسات الاتحاد.[1]

4 . و يلتزم المجلس بأحد رأي كل من البرلمان الأوروبي و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي دون ان يلتزم برأيهما عند استصدار التشريعات الأوروبية.

5 . تقليص صلاحيات المجلس لصالح البرلمان الأوروبي مع العلم أن مجلس الإتحاد الأوروبي يعتبر من أهم الأجهزة الإدارية في الإتحاد ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي.[2]

---

[2]- هشام عمر ربيع ،**مرجع سابق**،ص80

[1]محمد مصطفى كمال فؤاد نهرا، **مرجع سابق**،ص98

كما توجد مهام تشريعية تتم بين المؤسستين داخل الإتحاد أهمها:

أ- صنع القرار بالمشاركة بين المجلس والبرلمان الأوروبي:

للبرلمان الحق في صنع القرار بالمشاركة مع المجلس، وفي حال رفض البرلمان المصادقة على الإجراء فالمجلس عندها لا يستطيع اتخاذ القرار، وقدشكلت المشاركة نسبة 60 بالمائة من التشريع في خلال الفترة النيابية 2009 ـ 2014 وهو الإجراء الذي نصت عليه معاهدة ماستريخت عام 1992 وسمي « إجراء صنع القرار بالمشاركة» وأعادت معاهدة لشبونة تسميتها « العملية التشريعية الاعتيادية » التي أصبحت تشمل 90 بالمائة من مجالات السياسة لتشمل معظم السياسات، باستثناء الشؤون الضريبية، والأمن الاجتماعي ومعظم مجالات السياسة المشاركة فسلطة القرار هنا للدول الأعضاء في الاتحاد ولا تمارس عملية « عملية المشاركة في القرار »ويتطلب إجراء المشاركة الأغلبية المؤهّلة في المجلس، والأغلبية المطلقة في البرلمان.[3]

ب - الدور الاستشاري للبرلمان:

في بعض الحالات، تكون الاستشارة إلزامية وذلك لأن الأسس القانونية تتطلب ذلك، ولا يمكن للاقتراح أن يصبح قانوناً إلا إذا أعطى البرلمان رأيه في المقترح المقدم في حالات أخرى قد تكون الاستشارات اختيارية، وعندها قد تطلب المفوضية من المجلس أن يقوم باستشارة البرلمان. «لا داعي للجنة التراضي وقراءة ثالثة ...إلخ».

. وقدشكل الإجراء الاستشاري 20 بالمائة من التشريع في الدورة النيابية 2009ـ2014ويستخدم حالياً في عدد محدود من السياسات، وترسل المفوضية باقتراحها إلى البرلمان الأوروبي والمجلس، لكن في هذه المرحلة يقوم المجلس باستشارة البرلمان رسمياً، إذ يعتبر رأي البرلمان من المكونات الضمنية لعملية صنع القرار في الاتحاد.

ج - الموافقة:

وهي إجراء تشريعي نادراً ما يستخدمه البرلمان، وقد شكل 18 بالمائة من التشريع في الفترة النيابية 2009ـ2014 ويقوم المجلس بأخذ موافقة البرلمان قبل أن يتخذ قرارات محددة تكون غاية الأهمية.[1]

يتضح هنا أن الآلية هي ذاتها كما في الاستشارات، عدا أن البرلمان ليس باستطاعته في هذه المرحلة أن يقوم بتعديل المقترح وتؤخذ الموافقة بأغلبية الأصوات « إما الموافقة وإما الرفض ». :أهم القضايا التي تشملها الموافقة :مهمات محددة مرتبطة بالبنك الدولي؛ تعديل دستور النظام الأوروبي للبنوك المركزية/البنك المركزي الأوروبي؛ آلية الانتخاب للبرلمان الأوروبي؛ تصديق المعاهدات الدولية؛ انضمام دولة جديدة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.[2]

---

[2] زكريافؤاد،"**عملية برشلونة الاوروومتوسطية...الدوافع،الآفاق والتحديات**"، 2012/04/15نقلا عن:

http://www.arrouiah.com/node/513

[3] خليل حسين، **مرجع سابق**،ص77

[1] **جمل بن سالم ،البرلمان الأوروبي بنيته ونشاطه**،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق،جامعة الجزائر:2006،ص 73

[2] خليل حسين، **المرجع نفسه** ،ص79

ومنه نستنتج أن هناك علاقة تكاملية بين البرلمان الأوروبي الموحد والمجلس الإتحاد الأوروبي ،تتوزع فيها المهام كل في حدود اختصاصاته.

خـــلاصـــة الفصل الثاني:

يتضح لنا من خلال هذا الفصل أن للبرلمان الأوروبي العديد من المهام يقوم بها منفردا ضمن أجهزته وبالاشتراك مع مجلس الاتحاد الأوروبي، في حين لا يمتلك البرلمان الأوروبي سلطة المبادرة التشريعية "إصدار تشريعات دون طلب من المفوضية الأوربية"عدا بعض الاستثناءات للمجلس فيما يخص الأمور الحكومية الدولية،أما سلطة اقتراح التشريعات فهي من اختصاص المفوضية الأوروبية الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي، في حين أن البرلمان يمكنه أن يعدل أويرفض التشريعات المقترحة، لكن يظل تقديم اقتراح بمشروع التشريع وصياغته من اختصاص المفوضية.

كما أن لديه سلطة الاعتراض على بعض القوانين والتشريعات، ويجب موافقته على ميزانية الإتحاد الأوروبي وهي سلطات منحتها له معاهدة لشبونة،كما يمكنه التدخل في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بحيث يجب موافقته حتى على المساعدات التي يمنحها الإتحاد الأوروبي.

كما يقوم البرلمان بتعيين رئيس المفوضية الأوروبية بناءا على ترشيح المجلس الأوروبي ، بالإضافة إلى الموافقة على أعضاء المفوضية المقدمين من طرف رئيس المفوضية ،ويكون التصويت غالبًا محكوماً بالتوجهات الأيديولوجية،كما يمكن للبرلمان إقالة رئيس المفوضية الأوروبية أو التلويح به إذا توفرت الشروط لذلك وهي تصويت الثلثين .ويؤدي البرلمان الأوروبي دوراً رئيسياً في الموافقة على عقد الاتفاقيات البرلمانية،وأمام هذا كله يرون أن الطريق مازال طويلا أمام البرلمان الأوروبي لتحقيق تطلعات الشعوب الأوروبية و على حسب بعض السّلسة " انّ الاتحاد الأوروبي عملاق اقتصادي و قزم سياسي" وبرلمانه منقوص الصلاحيات لكي يقوم بالمهام المنوطة به ليكون في المستوى المطلوب على الصعيد الإقليمي والدولي. لهذا يتوجب على الدول الأوروبية التفكير أكثر أو إعادة النظر في هذا المجال و ما يتوجب عليها هو تجاوز الحدود التي تفرضها الجغرافيا والدساتير والانصهار في بوتقة الجماعة المكوّنة للاتحاد، ذلك بتطوير و تفعيل الأجهزة المعنية بصناعة القرار ومنها البرلمان الأوروبي، و كذا تغيير النمط المعمول به في هذا الإطار وهو عملية اتخاذ القرارات داخل الإتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث

موقف البرلمان الأوروبي من القضايا الدولية والتحديات التي تواجهه

المبحث الأول: موقف البرلمان الأوروبي من القضايا الدولية (الصراع العربي الإسرائيلي، الثورات العربية).

المطلب الأول: موقف البرلمان الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب الثاني: موقف البرلمان الأوروبي من الثورات العربية

الفرع الأول: الموقف الأوروبي من الثورة التونسية.

الفرع الثاني: الموقف الأوروبي من الثورة المصرية.

الفرع الثالث: الموقف الأوروبي من الثورة الليبية.

الفرع الرابع: الموقف الأوروبي من الثورة اليمنية.

المبحث الثاني: تحديات البرلمان الأوروبي الداخلية والخارجية

المطلب الأول: التحديات الداخلية

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

المبحث الثالث: مستقبل البرلمان الأوروبي في ظل التحديات الراهنة

الفصل الثالث: مواقف البرلمان الأوروبي من القضايا الدولية والتحديات التي تواجهه

المبحث الأول: موقف البرلمان الأوروبي من القضايا الدولية (الصراع العربي الإسرائيلي، الثورات العربية)

لقد جاء الاندماج الأوروبي في سياق التغيّرات الجذرية التي عرفها العالم منذ السبعينيات و قد كانت هذه العملية حتمية فرضتها المنافسة الشديدة بين مختلف القوى الاقتصادية العالمية و كذا ظاهرة العولمة و دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة، إذ كان على الاتحاد الأوروبي الدخول و الانسجام مع موجة التكتلات و المشاريع التكاملية، فقد كان أمام الاتحاد الأوروبي الكثير من التحدّيات منها السّياسية و الاقتصادية والأمنية فرضت على البرلمان الأوروبي اتخاذ العديد من المواقف الدولية.

بناءا على هذا فسنحاول في هذا الفصل التطرق لأهمّ المواقف والتحديات الإقليمية والدولية التي واجهت البرلمان الأوروبي وماهو مستقبله في ظل الظروف الراهنة.

المطلب الأول: موقف البرلمان الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي

ظل اهتمام البرلمان الأوروبي بالقضية الفلسطينية أواخر السبعينات في الإبعاد الإنسانية لمشكلة اللاجئين ،وبدا الموقف الرسمي الأوروبي أكثر تقدما منه خصوصا بعد إعلان البندقية عام 1980 ،إذ كان معظم النواب آنذاك يصفون منظمة التحرير الفلسطينية في تعليقاتهم بأنه "منظمة إرهابية"

يبدو أن الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982شكل نقطة تحول مهمة،إذ بدأت بعدها حالة من الوعي أدى أعضاء البرلمان الأوروبي بحقائق الصراع العربي الإسرائيلي خصوصا بعد مجزرة صبرا وشاتيلا

التي أدانها البرلمان الأوروبي بشدة.

كما حصل تحول في موقف البرلمان الأوروبي من الصراع والقضية الفلسطينية بعد تغير موقف منظمة التحرير من موضوع التسوية السلمية وقضية الاعتراف بإسرائيل و**بالقرار 242**،خصوصا بعد إعلان الجزائر عام **1988** ،وإعلان الولايات المتحدة الدخول في حوار مع منظمة التحرير ،فمنذ ذلك التاريخ اندفع البرلمان الأوروبي في دعم الجانب الفلسطيني وأصبح موقفه لصالح هذا التحول متقدما على موقف الحكومات الأوروبية ، وبدأت لهجة الإدانة للسياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تشتد، ذهبت إلى حد اتهام

إسرائيل بالمسؤولية عن إفشال فرص السلام التي تلوح ،ثم بدأ البرلمان يدعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للضغط على إسرائيل.[1]

لا شك أن الإتحاد الأوروبي نجح في التدخل ايجابياً بعض الأزمات بين الفلسطينيين والإسرائيليين كحادثة كنيسة المهد واتفاقية الخليل،إلا أن الإتحاد الأوروبي لم ينجح في تنفيذ بياناته وسياساته بشهادة مسؤوليه. فلا الدولة الفلسطينية الموعودة أُقيمت، ولا توقف الاستيطان، ولا توقفت السياسات الإسرائيلية الأحادية الجانب في القدس، بل على العكس تعايشت إسرائيل مع الانتقادات الأوروبية اللفظية، ولم ينجح الإتحاد في الحصول على أي ثمن سياسي يلبي طموحاته وما يتناسب ما دعمه المالي لعملية السلام.ومازال دوره مقتصراً على دورالممول الذي يحاول شراء السلام عبرا لمساعدات المالية والتقنية.[2]

ولاشك أن العوامل الخارجية ومنها على وجه الخصوص المعارضة الأمريكية والإسرائيلية للدور الأوروبي ساهمت في تحجيم دور أوروبا، إلا أن المراقب لآلية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي يرى أن الضعف الأوروبي في المنطقة هو نتيجة عوامل داخلية أوروبية ناجمة عن غياب الإرادة السياسية. وأيضا هي نتاج تفاعل ثلاث أنماط من الصراعات والخلافات أوجدتها آلية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي. ويمكننا الجزم أن أي قرار أو سياسة أوروبية تجاه المنطقة، ماهي إلا نتيجة للتفاعل بين هذه الصراعات .ويمكننا تلخيص هذه الصراعات كالتالي:

أولا: الخلاف الناتج عن تباين مواقف وأراء دول أعضاء الإتحاد الأوروبي تجاه أطراف الصراع ، بالإضافة إلى اختلاف دول الأعضاء حول طبيعة الدور الأوروبي وما إذا كان منافساً أو مكملاً للدور الأمريكي في المنطقة.

ثانياً: الخلاف بين الدول الأعضاء ومؤسسات الإتحاد الأوروبي (المجلس الأوروبي والمفوضية والبرلمان) حول سياسات الإتحاد وبرامجه وأولوياته في المنطقة.

ثالثاً: الخلاف بين المؤسسات الأوروبية نفسها والناجم عن آلية صنع القرار والاختلال في موازين القوي الذي أوجدته هذه الآلية.[1]

أما فيما يتعلق بالمستوى الأول من الصراع فمرده إلى اختلاف أراء ومواقف أعضاء الإتحاد الأوروبي أولاً

[1] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية ، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ص 78.**

[2] أمجد أبو العز،آلية **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية، لبنان** ،المؤسسة الحديثة للكتاب ،2013،ص86

تجاه أطراف الصراع وثانياً اتجاه أولويات الاتحاد في الشرق الأوسط (أمن واستقرار أم ديمقراطية وحقوق الإنسان). فهناك دولاً مؤيدة على طول الخط لإسرائيل، وتحاول حماية مصالحها في الإتحاد بأي طريقة مدفوعة بعقدة الذنب "**الهولكوستية**" والمصالح، وهي ألمانيا وهولندا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وبعض الأعضاء الجدد في الإتحاد على رأس هذه القائمة[1]. في المقابل هناك أعضاء يدعمون المواقف العربية "نسبياً" على رأس تلك الدول فرنسا إسبانيا وإيطاليا واليونان، ولكنهم قليلو الحيلة بحكم اعتمادهم المباشر على مساعدات الإتحاد. في حين تحاول دول أخرى أن تكون على مسافة واحدة من أطراف الصراع على رأسها تأتي بريطانيا التي ساهم وعدها "**البلفوري**" وضع دولة إسرائيل على خريطة الشرق الأوسط.[2] من أهم نتائج المستوى الأول من الصراع:

أولا: أن البيانات الأوروبية ما هي إلا ضحية لجولات من المفاوضات والمساومات بين دول الأعضاء للوصول إلى الحد الأدنى من الإجماع (**Lowest Common Denominator**) لاسيما أن آلية القرار في الإتحاد الأوروبي تقضي موافقة عدد معين من أعضاء البرلمان على أي بيان. وأن التغيير والتعديل المتكرر في صياغات البيانات لإرضاء جميع الأعضاء يفرغ القرارات الأوروبية من مضمونها، ويجعلها "لاتسمن ولا تغني من جوع" بقدر ما تعبر عن المقولة " أنا أعلن" **إذا أنا موجود.**[3]

ثانيا: عدم قدرة الدول الأعضاء على الإجماع على رأي تجاه إطراف الصراع يدفعها إلى تبني المبادرات الفردية أو الثنائية خارج نطاق الإتحاد للحفاظ على مصالحها، مما يضعف دوره ومصداقيته، بمعنى آخر تستخدم الدول الأعضاء، الاتحاد كأداة لتحقيق مصالحها الخارجية ولكن حين يغيب الإقناع والإجماع تذهب الدول منفردة. مما يعني تعدد الممثلين الأوروبيون للمنطقة وتعدد وتناقض رسائلهم. ولعلى هذا يفسر تباين المواقف الأوروبية تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2009". ولعلى هذا يفسر أيضا المبادرة الفرنسية المنفردة لوقف النار، وتباين تصويت دول الأعضاء في الأمم المتحدة تجاه تقرير **غولدشتاين،** ولجوء **السويد** لمنح تأشيرات دخول لأعضاء من حركة **حماس** على الرغم من المقاطعة الأوروبية للحركة.

وفيما يتعلق بالدور الأوروبي في المنطقة هناك تباين بين مواقف تلك الدول تجاه هذا الدور، فهناك دول وتيار يتطلع إلى لعب دور أوروبي مستقل وفاعل ولكن غير قادر بسبب تشتت الاهتمام الأوروبي واختلاف الآراء، وتأتي **فرنسا** على رأس تلك الدول، وهناك دول قادرة ولكن غير راغبة في لعب دور سياسي مثل

[1] ـ **أنور** الهواري،مرجع سابق،ص112
[2] **أمجد أبو العز،مرجع سابق،ص**88
[3] **نفس المرجع**، ص 92.

ألمانيا وبريطانيا اللتان تفضلان المراهنة كلياً على الدور الأمريكي لإعتقتدهما أن من مصلحة أوروبا تقاسم الأدوار مع الولايات المتحدة. وأخيراً، دول غير راغبة وغير قادرة على لعب أي دور سياسي أوروبي في المنطقة، ولكنها تدعم أي مبارده أوروبية بشرط عدم تعريض مصالح أوروبا مع أمريكا للخطر. وتأتي الدول الجديدة التي انضمت للإتحاد الأوروبي مؤخراً على رأس القائمة خاصة أن بعض تلك الدول تدين بالولاء لأمريكا أكثر من ولائها لأوروبا وذلك بحكم تشابك مصالحهما الإستراتيجية وعلاقة الأخيرة بإسرائيل وإدراكها أن العداء لإسرائيل يعني العداء لأمريكا.[1]

نتائج هذا الصراع تشير إلى انه حتى لو رغب عضو من الاتحاد لعب دورا سياسياً مستقلاً عن الولايات المتحدة في الشرق الأوسط فإن أعضاء آخرين سيعارضونها واضعين المعوقات لأي مبادرة أوروبية في هذا الشأن. وإصرار ألمانيا على ضرورة موافقة الولايات المتحدة على أي مجهود يقوم به المبعوث الأوروبي في الشرق الأوسط مثال واضح على ذلك. بالمقابل حتى لو رغب أحد حلفاء أمريكا بأخذ زمام المبادرة، ستحجمه الأخيرة على سبيل المثال، تم تجاهل أوروبا خلال التحضير لمؤتمر مدريد ولولا إصرار الجانب الفلسطيني على دعوتها لما شاركت في المؤتمر وحتى مشاركتها اقتصرت على اللجان الاقتصادية.[2]

وخلال فترة توليه رئاسة الوزراء حاول **توني بلير** أن يعقد مؤتمراً دولياً للسلام في **لندن**، لكن قوبلت جهوده بمعارضة أمريكية، وبعد إلحاحه تم تحويل المؤتمر إلى مؤتمر لإصلاح المؤسسات الفلسطينية هذا على الرغم من أن **توني بلير** حليف أمريكا وشاركها في حربها على العراق. كما أن دوره الحالي كمبعوث للرباعية في المنطقة حدد من قبل الولايات المتحدة، ولا يتضمن أي نشاط سياسي فعلي، بل يقتصر هذا الدور على الجانب التنموي وبناء المؤسسات وجذب الاستثمارات وهو دور رفضه مبعوث الرباعية السابق.

أما المستوى الثاني من الصراع فيتمثل في الخلاف بين الدول الأعضاء والمؤسسات الأوروبية حول برامج وسياسات الإتحاد الأوروبي. فعلى الرغم من أن المؤسسات الأوروبية ولاسيما المفوضية الأوروبية نجحت في فرض تواجدها على الأرض من خلال برامج تدريب الشرطة الفلسطينية وإدارة معبر رفح بحكم ما تملكه من خبرات وإمكانيات مالية لا تملكها الدول الأعضاء، إلا أن دور المفوضية السياسي مُحجم لعدم امتلاكها القرار النهائي في ما يتعلق بالسياسة الخارجية التي تصنف على أنها "سياسات عليا" خارج نطاق صلاحيات المفوضية. كما أن تحجيم دور المفوضية عائد إلى عدم رغبة الدول الأعضاء في منح مسئوليها صلاحيات قد تطغى علي رموز الدول الأعضاء وقراراتها السيادية أو تعريض مصالحها للخطر. لعل ذلك يفسر رفض

[1] **علي الحاج ،سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ،لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية .2005ص ص 79-80.**
[2] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا**،مرجع سابق**،ص112

دول الأعضاء للعديد من مشاريع القرارات التي تطرحها المفوضية ولاسيما تعليق اتفاقية الشراكة الأوروبية مع إسرائيل لانتهاك الأخيرة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وتدميرها للبنية التحتية الفلسطينية التي بُنيت بأموال دافعي الضرائب الأوروبيين أو وقف تصدير المنتجات الزراعية من المستوطنات المقامة على أراضي1967[1].

العلاقة بين البرلمان الأوروبي والمفوضية في الشأن الفلسطيني:

حيث تركز المفوضية والبرلمان الأوروبي على دعم برامج الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد، تفضل الدول الأعضاء دعم مصالحها وحلفائها في المنطقة لتثبيت الأمن والاستقرار من خلال عملية السلام حتى ولو كان على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولعل هذا ما يفسر عدم اعتراف أوروبا بحكومة حماس لرفضها الاعتراف بإسرائيل و"نبذ العنف" وقبول الاتفاقيات السابقة على الرغم من أنها انتخبت ديمقراطيا وبإشراف ومراقبة الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من دعوة بعض مسؤولي المفوضية والبرلمان إلى قبول حكومة حماس أو أعضائها في الحكومة الوحدة الوطنية.[22]

أما الصراع بين المفوضية الأوروبية والبرلمان، هو صراع بين مؤسستين لاتملكان رأيا في السياسة الخارجية بسبب صلاحياتهما المقيدة بمعاهدات الاتحاد. كما أن اختلاف المواقف بين المؤسستين يظهر التناقض الواضح في سياسات أوروبا تجاه المنطقة والصراع بين القيم والمصالح. فقرارات البرلمان الأوروبي المنتخب أعضائه مباشرة من مواطني أوروبا أكثر جراءة في انتقاد انتهاكات حقوق الإنسان، وهو من دعا إلى الاعتراف بحكومة حماس، ومقاطعة المنتجات الزراعية المستوردة من المستوطنات. كما أدان البرلمان الاوروبي العدوان على **غزة**، وموخراً كان وراء الحلمة التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تعليق اتصالاته ودعمه للمؤسسات الإسرائيلية التي تعمل خارج الخط الأخضر والذي اعتبرته "هزة أرضية" خاصة انه وثيقة خطية وملزمة تعتبر المستوطنات ليست جزءاً من إسرائيل[1]. وتشير التحليلات إلى أن هذا القرار كان وراء قبول إسرائيل العودة للمفاوضات خوفا من تفاقم العقوبات الأوروبية عليها وخروجها عن السيطرة.

---

[1] **أمجد أبو العز،مرجع سابق،ص90**

[2] محسن صالح/ بشيرنافع:التقرير الإستراتيجي الفلسطيني2008،بيروت،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،ط1،بيروت 2009،ص34

1 أمجد أبو العز،**المرجع السابق**،ص94.

[2] أفران،إيزابيل :**كيف لأوروبا أن تضغط على إسرائيل**،تر:أسماء بن قادة،قضايا شرق أوسطية،ط1،**عمان،مارس** 1999،ص58.

[3]عماد جاد،**الجدار الفاصل وتحولات الموقف الأوروبي**،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،2004،ص 122

توصيات البرلمان الأوروبي تؤكد أن غالبية الشعوب الأوروبية مؤيدة للحقوق الفلسطينية، ولكن لافتقار البرلمان للصلاحيات تبقى توصياته استرشادية ليس إلا. في حين قرارات المفوضية "براغماتية منفعية" إلى حد ما وتحاول من خلالها مراعاة مصالح الإتحاد ومصالح الدول الأعضاء. خلاصة القول أن الأوروبيون مازالوا يعتمدون على سياسة "**أنا أعلن، أنا أُمول، إذا أنا موجود**" [2]

ولعل ذلك التخبط الأوروبي يؤكد مقولة وزير الخارجية الأمريكية السابق هنري كيسنجر"ان أوروبا لن تستطيع فعل شئ في الشرق الأوسط ولو بعد مليون عام.[3]

لوحظ بعد التوقيع عل إتفاق أوسلو خفتت سياسة التنديد بإسرائيل،دون أن يؤثر ذلك على موقف البرلمان الأوروبي المساند للمطالب الفلسطينية عموما،وخاصة فيما يتعلق بتجميد الاستيطان،غيران البرلمان الأوروبي حافظ عل وتيرة ثابتة في إدانته لعمليات المقاومة الفلسطينية بشدة، وثار في أروقته جدل حول الطرف المسؤول عن تعثر عملية السلام، إلا أنه لم يتبنى الموقف الإسرائيلي الذي حرص على إلقاء اللوم على الفلسطينيين دوما،ويدل على ذلك اتخاذ البرلمان قرارا في نيسان أبريل 2002

وبأغلبية 269 ضد 208 وامتناع22 عن التصويت،يطالب فيه بتعليق اتفاق الشراكة المبرم بين إسرائيل والإتحاد الأوروبي.[1]

صوت البرلماني الأوروبي خلال جلسة عادية لصالح الاعتراف بالدولة الفلسطينية وبأغلبية 498 صوتا لصالح القرار مقابل 88 صوتا ضد وامتنع 101 عن التصويت. ورحب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

---

[1] محسن صالح/ بشيرنافع،**مرجع سابق**،ص52.

[2] أمجد أبو العز، **مرجع سابق**، ص 96.

[3] نادية سعد الدين، **الاعترافات البرلمانية لدولة فلسطين..دلالات رمزية**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام. عدد 141 ، جويلية - أكتوبر 2000،ص79

مفوض العلاقات الدولية د.نبيل شعث بقرار البرلمان الأوروبي واعتبره قرارا تاريخيا.وينص القرار على أن البرلمان الأوروبي "يؤكد دعمه بقوة على حل الدولتين على أساس حدود عام 1967 على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، وأن تعيش دولة إسرائيل الآمنة ودولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية ذات تواصل وقابلة للحياة جنبا إلى جنب ويحظيان بالسلام والأمن على أساس الحق في تقرير المصير والاحترام الكامل للقانون الدولي ".[2]

واعتبر د نبيل شعث إن هذا التوجه الأوروبي يعبر عن درجة التغيير الذي طرأ على الساحة الأوروبية تجاه القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني ، معربا عن أمله أن يشكل قرار البرلمان حافزا قويا للحكومات الأوروبية للتعجيل بالاعتراف بالدولة الفلسطينية باعتبارها خطوة تدعم حق تقرير المصير للفلسطينيين كما أثنى على دور الأحزاب السياسية الأوروبية وخاصة الاشتراكية واليسارية والخضر منها لجهودها في دعم الموقف الفلسطيني رغم المحاولات الإسرائيلية الكبيرة لعرقلة هذا القرار.[3]

وأشار إلى جهودا بذلتها مفوضية العلاقات الدولية لحركة فتح مع الأحزاب الأوروبية بمختلف توجهاتها على الساحة الأوروبية لدعم الاعتراف بالدولة الفلسطينية في إطار ممارسة الضغوط على دولة الاحتلال بعد إفشالها لمساعي الحل السياسي، مذكرا بجولته الأوروبية وجولة مبعوث المفوضية الدكتور حسام زملط مؤخرا في عدة دول ولقاءهم زعماء الأحزاب التي تربطها علاقات تاريخية مع حركة فتح، لحشد مزيدا من الاعترافات السياسية.

وبين نفس المتحدث آن قرار البرلمان الاروبي يدعم مبدأ الاعتراف بالدولة الفلسطينية ومبدأ حل الدولتين، مشيرا إلى أن شركائنا البرلمان رفضوا مقترحات من بعض الكتل لربط الاعتراف بنتيجة المفاوضات وأن التسوية تمت على أساس الدعوة للبدء في عملية سلام متوازية مع الاعتراف التي هي خطوة غير مشروطة بذلك.ويدعم القرار جهود الرئيس عباس وحكومة التوافق الوطني الفلسطينية، ويؤكد على أهمية حكومة التوافق الوطني وإدارتها في قطاع غزة ، ويدعو إلى استمرار دعم الاتحاد الأوروبي ومعونته لبناء المؤسسات الفلسطينية.

وحذر القرار من أخطار المزيد من تصاعد العنف الذي يهدد الأماكن المقدسة مشيرا إلى ما تقوم به إسرائيل في مدينة القدس ، والذي يهدد تحويل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى صراع ديني.

وأوضح قرار البرلمان أن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية حسب القانون الدولي . مؤكدا دعمه القوي لحل الدولتين على أساس حدود 1967 والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.[1]

المطلب الثاني: مواقف البرلمان الأوروبي من الثورات العربية

الفرع الأول:مواقفه بالنسبة الثورة التونسية:

لقد أدت السياسات الأوروبية المتبعة في المنطقة العربية والتي ارتكزت بشكل أساسي على دعم الحكومات العربية وأنظمتها الاستبدادية في دعم التوجه الاقتصادي الجديد للاتحاد الأوروبي والمبني على أهمية اعتماد النموذج النيوليبرالي القائم على تحرير الاقتصاد, والخصخصة والتثبيت والتقشف إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وأمام تلك الأوضاع الصعبة التي عاشتها المنطقة العربية قبيل الثورات وبشكل خاص في تونس ونتيجة لمباركة الاتحاد الأوروبي لحكم الأنظمة الاستبدادية العربية التي كان يرى بها النوع الوحيد الكفيل باستمرار حماية مصالح الاتحاد الأوروبي وحماية بلدانها من هجمات المهاجرين الغير شرعيين والإرهاب الدولي, فقد كانت المواقف الأوروبية الصادرة تتسم بالازدواجية والارتباك أمام ما يجري على الساحة التونسية في بداية الثورة, فقد وجدت هذه الدول نفسها أمام مشكله كبرى تتعلق بموقفها هل سيكون لصالح الأنظمة الحاكمة وما قدر يترتب على ذلك الموقف مستقبلياً في حال انتصار الثورة من الإضرار بالمصالح؟ أم أنها مدعوة للوقوف إلى جانب الثورة وما قد يتركه ذلك من ضرر في حال فشل تلك الثورات والتحركات الشعبية في تحقيق أهدافها؟ من هنا كانت المواقف الأوروبية تتخبط في دهاليز وأروقة السياسة الداخلية للاتحاد الأوروبي, فلقد وصل التوجس والريبة لما يجري في تونس لدرجة أن فرنسا التي تعتبر إحدى الأعمدة الأساسية للسياسة الخارجية الأوروبية أن عرضت خدماتها وخبرتها في قمع المتظاهرين على النظام البوليسي لبن علي[2] غير أنه أمام نجاح الثورتين التونسية والمصرية اضطر إلى التأقلم مع الظروف الجديدة وأعلن عن مساندته فيما بعد لانتفاضة الشعوب العربية وانخرط فيها بشكل مباشر.

وعند انتصار أولى الثورات الشعبية العربية على النظام الاستبدادي الحاكم في تونس عام 2011 دهش الأوروبيون لما يجري في الضفة الجنوبية لقارتهم العجوز متسائلين هل تغير الشرق العربي الذي لم نكن نرى فيه سوى مزرعة للفساد ومرتع لانتهاكات حقوق الإنسان, وعلى هامش ذلك اجتمع وزراء خارجية الاتحاد

1 نبيل شعث : تصويت البرلمان الأوروبي لصالح الاعتراف بدولة اسرائيل قرار تاريخي,نقلا عن http:// www.egynews.net

[1] موقع الجزيرة نت, " ردود فعل دولية على أحداث تونس" إطلعت عليه بتاريخ 28أفريل 2015 http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F6697C2B-E8C3-41C5-B57E-0046C2867EEA.htm?GoogleStatID=1

الأوروبي في بروكسل بعد أسبوعين من سقوط نظام زين العابدين بن علي, "وأشادوا برغبة التونسيين في إقامة نظام ديمقراطي مستقر ودولة قانون وتعددية سياسية في كنف الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد كانت هذه الجملة تلخص الرؤية الأوروبية للأوضاع الجارية في الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تجمعهم بها علاقات اقتصادية وتجارية في إطار اتفاقيات التعاون المشتركة في ظل الشراكة الاورومتوسطية.

وقد جاءت ردود الأفعال الدولية منذ اليوم الأول لبدء الاحتجاجات الشعبية في تونس تؤكد على تلك الرؤية السابقة الذكر فقد عبر ستيفان فول المفوض الأوروبي لشؤون توسيع العضوية وسياسة الجوار الأوروبي على هامش مؤتمر بروكسل عن "رغبة الاتحاد الأوروبي في تطبيق حقيقي للديمقراطية في الوطن العربي ورؤية واقع جديد لحرية الرأي واستئصال الفساد وتكريس حكم القانون"[1],بهذا تعتبر هذه الرؤية هي الأساس في التصور الأوروبي للوضع الذي يتمنون أن تصل إليه الأوضاع في مخرجاتها بمنطقة بلدان جنوب المتوسط في سبيل تحقيق العدالة والديمقراطية التي تعتبر منطلقاً من أجل الانتقال إلى المنزلة المتقدمة من الشراكة التي تنص عليها الاتفاقيات الاورومتوسطية الثنائية باعتبارها سقف العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المتوسط.

وفيما يتعلق بالموقف الرسمي حول ما يجري بتونس أوضحت مسؤولة السياسة الخارجية الأوروبية كاترين اشتون في تصريح صحفي لها بأن الاتحاد الأوروبي " يأمل في الوصول إلى حل ديمقراطي ودائم في تونس, كما دعا الاتحاد إلى الهدوء بعد خروج زين العابدين بن علي من تونس واستقرار الأوضاع فيها" وبشأن الانتخابات التي جرت في تونس مؤخراً أوضحت اشتون في تصريح صحفي لها" إن الانتخابات التاريخية للمجلس الوطني التأسيسي التي جرت في تونس تعد بداية لعصر جديد في تونس, وقد أردفت قائلة بأن بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات ستجري تقييما في وقت قريب, ولكنني أود اليوم أن أهنيء الشعب التونسي وأشيد بنضالهم السلمي من أجل الحصول على حقوقهم وطموحاتهم "[1]

<u>اللفرع الثاني: الموقف الأوروبي من الثورة المصرية</u>

كانت بداية الثورة المصرية مع تحركات ما عرفت بمجموعة25 يناير والتي دعت عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتكرار التجربة الثورية في تونس من خلال اعتماد أسلوب المظاهرات السلمية والتي جوبهت من

[1] بيان كاترين اشتون, الممثل السامي للاتحاد, بشان **الثورة في تونس, بروكسل**, 24 **أكتوبر**, 2011إطلعت عليه في 12**مارس** 2015 http://www.eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20111101_1_ar.htm

[2] دويتشه فيله, " الاتحاد الأوروبي ينتقد سياسته تجاه ثورة الياسمين", 2011/2/9 ، **إطلعت** عليه في 16 **مارس** 2015 world.de/dw/article/0,,14830141,00.html http://www.dw

يومها الأول بالقمع والاعتقالات وأمام إصرار المصريين على القيام بالثورة سرعان ما انفلتت الأمور من أيدي النظام المصري ليمارس القمع والقتل والاعتقالات التعسفية بحق قيادات الثورة, وأمام هذا المشهد الذي أثار كسابقه الرعب والذعر لدى أقطاب العالم مما يجري بالمنطقة العربية بدأت ردود الفعل الدولية حول الأحداث بمصر كما في تونس من قبل, فكانت تلك المواقف ومن ضمنها ما نحن معنيين بدراسته وهو موقف البرلمان الأوروبي بالوقوف إلى جانب مطالب الشعب المصري في حين أبدى الاتحاد الأوروبي تفهمه للمساعي السلمية للشباب المصري وأكد على أهمية تحقيق الديمقراطية مطالباً النظام المصري بتحقيق المزيد من الإصلاحات إلى جانب استمرار الاتصالات بالنظام المصري الحليف الأقوى والأبرز لهم في المنطقة العربية [2]وقد جاء الموقف الأوروبي من الثورة المصرية على النحو التالي:-

1_ أصدرت دول الاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً في 3 شباط وقعته كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا أشارت فيه إلى " قلقها الكبير" بسبب تدهور الأوضاع في مصر وأدانت العنف داعية إلى ضرورة الإسراع في الانتقال المنظم للسلطة نحو تأسيس" حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل أطياف الشعب كافة, وتقود مصر نحو مواجهة التحديات"[3] ما يدل على التسليم بسياسة الأمر الواقع أمام تصاعد الاحتجاجات الجماهيرية وهروباً من الفخ الذي وقع به الأوروبيون في الثورة التونسية من التلكؤ الواضح في تحديد موقفه من الاحتجاجات فيها, أطلق وزير الخارجية السويدي وصف " **تسونامي الديمقراطية**" على ما يحدث في مصر, ورأى أن المخرج الوحيد يتمثل بإصلاحات اقتصادية مستدامة وانتخابات رئاسية ديمقراطية تجري لاحقاً خلال العام الحالي, كما عبر في 4 فيفري من رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون, والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل, ورئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو عن قلقهم إزاء ما آلت إليه الأمور في مصر ودعوا إلى إيقاف العنف, كما دعوا إلى احترام الحريات والحق في التجمع وشددوا على التحول نحو الديمقراطية.[2]

كما صرحت وزيرة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون أن " الاستخدام المتواصل للقوة ضد المتظاهرين أمر مقلق للغاية" في لقاء مع عضو العلاقات الخارجية بالبرلمان الأوروبي قال أن الاتحاد الأوروبي على موقف متوازن بشان التطورات التي تجري في مصر وقد أشار في جميع تصريحاته إلى فكرة سيادة الدولة ممثلة بأجهزتها الرسمية وعدم التعدي عليها، وأردف قائلا" أن جميع تصريحاتنا كانت واضحة, وتقول بأن الأمر متروك لمصر وللمصريين, وعليهم السير معاً إلى الأمام, ومن الضروري جداً أن تسير

[3] عابدين, شريف," الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور تحت ظلال الثورات العربية", في الأهرام المصرية,العدد45621, 2نوفمبر, 2011, http://www.ahram.org.eg/Journalist-reporters/News/110370.aspx.

[2] مقابلة شخصية أجرتها الصحفية علياء حامد مع عضو لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان الأوروبي, في صحيفة الشروق, 23, أذار2011 id=cb9a7428-ced0-4120-adbd-0ed943727c6c&http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=23102011

مساعيهم بشكل يعزز شعور الشعب بالثقة من أن هناك خطة متبعة يجب الامتثال لها" [2] في إشارة منها لمطالبة نظام مبارك باتخاذ إجراءات عاجلة وجوهرية للوصول إلى حل.

الفرع الثالث:الموقف الأوروبي من الثورة الليبية

اتسمت المواقف الدولية من الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في ليبيا بالخجولة والمترددة كما سابقاتها في مصر وتونس ناهيك عن التردد الكبير في إطلاق التصريحات العلنية من قبل الساسة الغربيين, ولعل السبب في ذلك كما قلنا مع الثورة المصرية والتونسية الخوف الذي كان ينتاب ممثلي السياسة الدولية في أروقة مجالسهم من تأزم الوضع مع النظام الليبي والذي قد يؤدي إلى قطع العلاقة إن استطاع الأخير السيطرة على الأوضاع وعودة الهدوء كما كان علية قبل الثورة, لكن أمام ارتفاع أعداد القتلى واستمرار عمليات القمع للتظاهرات خرجت بعض الدول الأوروبية عن صمتها الطويل لتخرج كل من فرنسا وبريطانيا في 2011/2/20 ببيان يدين قمع السلطات الليبية للمحتجين والمطالبين بالديمقراطية, مقابل تلك التصريحات هددت ليبيا بإمكانية وقف التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة الغير شرعية إذا تدخل الاتحاد الأوروبي في الأزمة الليبية, وأمام تصاعد تلك الاحتجاجات بدأت الكثير من الدول عمليات مراجعة لسياساتها تجاه نظام العقيد معمر القذافي حتى أشد أصدقاءه في أوروبا كانوا هم من نقموا عليه وقادوا الرأي العام الدولي فيما بعد لإطلاق العملية العسكرية في ليبيا بعد اتخاذهم قرار وتقديم مشروع قرار يدين ليبيا في مجلس الأمن ويطالب بفرض حظر جوي عليها والذي مهد فيما بعد للتدخل العسكري المباشر.

1_ بحثت كاترين آشتون المفوضة الخارجية لسياسة الاتحاد الأوروبي الأوضاع في ليبيا مع رئيس الجامعة العربية خلال زيارتها لمصر وصرحت بأن الاتحاد الأوروبي " ينظر بقلق بالغ إلى الأوضاع المتفاقمة في ليبيا, مؤكدة ضرورة الوقف الفوري للعنف وبدء حوار فاعل

بين الأطراف كافة, مشيرة إلى اتصالات تمت بهذا الشأن بين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والعقيد القذافي".[1]

حيث برز بوضوح التناقض الشديد في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل عام والسياسة الفرنسية بشكل خاص فهذه اللهجة الشديدة إزاء القائد معمر القذافي تتناقض تماما والمجرى المنطقي للأمور التي

[1] ـ **مركز** الجزيرة للدراسات بواسطة براء ميكائيل, " أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة", 2011/5/14إطلعت عليه في: 2015/01/22, http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ED26F877-7147-4DEF-98E4-30C42CD0090F.htm

[1] المركز العربي للدراسات المستقبلية, " إدانة دولية للنظام الليبي", 23/فبراير/2011,إطلعت عليه في: 2015/01/22 http://www.mostakbaliat.com/?p=6767

سارت فيما قبل مع نظراءه المصري والتونسي والتي دافع فيها ساركوزي عن الرئيسين بن علي ومبارك, إلا أن هناك اعتبارات سياسية وإستراتيجية تفسر الموقف الفرنسي من ليبيا القذافي, وأمام التعنت الفرنسي تبلور موقف فرنسا عبر قرار مجلس الأمن 1970 و1973 والذي سمح بتطوير إستراتيجية عسكرية تجاه ليبيا, ومن محاولتها كبح جماح فرنسا المتطلعة للنجومية والعالمية ممثلة برئيسها ساركوزي جاء الدور الألماني الرافض للتدخل الأجنبي الذي كانت تقوده فرنسا في ليبيا تحت حجة استغلال المدنيين الليبيين من أجل أن تتخذ لنفسها موقعاً إقليميا يقود أوروبا فيما بعد لرسم سياسات أوروبية تنطلق من التطلعات الفرنسية نحو قيادة أوروبا في إطار الشراكة المتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط.[2]

الفرع الرابع: موقف: البرلمان الأوروبي من الثورة في اليمن

يعتقد الكثير من المراقبين الدوليين أن ثورة اليمن السلمية المطالبة بإسقاط علي عبد الله صالح لم تحظ بالدعم والتأييد الكافيين على المستوى الإقليمي والدولي, كما حدث في ثورات تونس ومصر وليبيا, فقد اتسمت المواقف الدولية تجاه الثورة اليمنية بالغموض من ناحية عدم اتخاذ أي مواقف مساندة للثورة اليمنية ومطالبة عبد الله صالح بالرحيل كما فعلت مع العقيد القذافي ومبارك وغيرهم, ولعل الصورة النمطية والذهنية السيئة التي انطبعت في ذهن العالم الخارجي عن اليمن من وجود القاعدة فيه والحوثيين والمخاوف من الانفصال كلها عوامل جعلت الدول الكبرى ومن بينهم الشركاء الأوروبيين يتخذوا مواقف صامته بشان الأحداث في اليمن, فالكثير من حكومات العالم وشعوبها تتخوف مما سيترتب على التغيير في اليمن من عدم الاستقرار وبالتالي تهديد مصالح دول العالم في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر إذا ما ذهب نظام صالح, كما أن الموقع الجغرافي لليمن وقربه من الخليج العربي واشتراكه بحدود طويلة مع السعودية الدولة الخليجية الأولى والحليف الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية من شأنه أن يؤدي إلى إثارة عدم الاستقرار في تلك الدولة أمام بعض الهجمات التي قد تشنها جماعات مرتبطة بالقاعدة في حالة فقدان السيطرة في اليمن وما قد ينجم عن ذلك من محاولات تصدير الثورة اليمنية إلى داخل دول بعينها في الخليج العربي وخاصة السعودية ما يضع جميع القواعد العسكرية الأمريكية في حالة من عدم الاستقرار والاستهداف, وقد كانت تصريحات الاتحاد الأوروبي بشان الأوضاع في اليمن على النحو التالي:-

بعد شهرين من الحراك الشعبي في اليمن خصوصا بعد مجزرة صنعاء التي راح ضحيتها 54 شخص ومئات الجرحى خرج الموقف الأوروبي على لسان المفوضية الخارجية الأوروبية كاثرين آشتون في 29 مارس بما يلي " دعوة آشتون إلى انتقال سياسي منتظم للسلطة في اليمن يبدأ دون تأخير من أجل حل الأزمة الراهنة

[2] بن عنتر عبد الور," المواقف الدولية من الثورة الليبية", 2011/4/7, مركز الجزيرة للدراسات،إطلعت عليه في :2015/01/22
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E6D4B41A-430B-454C-8279-8055696294D0.htm

في اليمن ولتمهيد الطريق للإصلاحات, وقالت اشتون أنها أبلغت الرئيس اليمني بهذه الرسالة قبل أسبوع من تصريحاتها"[1] وقد شكلت تلك التصريحات مصدر إزعاج وقلق لنظام صالح والذي

اتهم فيها الاتحاد الأوروبي باستقاء معلوماتها من قبل أحزاب اللقاء المشترك, وتشير الأحداث إلى أن ذلك الموقف الأوروبي ما كان ليخرج إلا بعد أنباء جاءت من واشنطن وكانت شبه مؤكدة عن تخلي الإدارة الأمريكية عن دعمها لنظام صالح الذي بقي طيلة الفترة الماضية يحافظ على علاقات طيبة مع الإدارة الأمريكية.

2_ صعد الإتحاد الأوروبي من لهجته تجاه الرئيس اليمني ، حيث تبنى البرلمان الأوروبي في 8 ابريل لقرار يطالب بإجراء تحقيق مستقل في اليمن اثر تلك الأحداث وطالب البرلمان الأوروبي " الأمم المتحدة أو محكمة الجرائم الدولية قيادة تحقيق دولي حول الهجمات التي وقعت ضد المعتصمين السلميين في يوم 18مارس. [2]

المبحث الثالث :تحديات البرلمان الأوروبي

المطلب الأول:التحديات الداخلية

بالنسبة لأبرز التحديات الداخلية التي تواجه البرلمان الأوروبي هي:

أولا: في كيفية تنفيذ العديد من التعديلات القانونية التي أدخلتها معاهدة لشبونة عام 2009، حيث تم في هذه المعاهدة تقوية وترسيخ حقوق وصلاحيات البرلمان الأوروبي، من أجل منح الديمقراطية مزيدا من الزخم والفعالية في الاتحاد. والقيام بانتخاب رئيس المفوضية الأوروبية الجديد الذي يقترحه المجلس الأوروبي. وقد كانت القاعدة المتبعة تنص على تعيينه من قبل المجلس الأوروبي، المكون من رؤساء الحكومات والدول الأعضاء. وتأتي بعدها موافقة البرلمان الأوروبي مباشرة وبشكل روتيني شكلي متفق عليه. بينما في الانتخابات الأخيرة في عام 2014 تمت مراعاة نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي خلال قيامه باقتراح تعيين

[1] ـ موقع بعثة الإتحاد الأوروبي في الجمهورية اليمنية, " العلاقات السياسية والاقتصادية للإتحاد الأوروبي مع اليمن"،إطلعت عليه في: 2015/04/20
http://eeas.europa.eu/delegations/yemen/eu_yemen/political_and_economic_relation/index_ar.htm

[2] ـ الزرقة, أحمد," تحولات الموقف الدولي تجاه اليمن .. مخرج الطوارئ الأخير للرئيس ونظامه", 21/ ابريل/ 2011,إطلعت عليه في: 2015/04/20
http://marebpress.net/articles.php?id=9959

رئيس المفوضية الجديد.[1] ولهذا اتخذت الأحزاب الأوروبية للمرة الأولى خطوة تسمية مرشح أول (رئيس القائمة) كمحاولة أولى قبل الانتخابات أو تمهيد لها..

ثانيا: العمل على إقناع المواطنين الأوروبيين بأهمية الانتخابات وضرورة المشاركة فيها ليأخذ كل منهم دوره المباشر فيها. بينت ذلك اهتمامات وسائل الإعلام الأوروبية في هذه الفترة، لا سيما في تعليقاتها حول نشاط مسئولي الاتصال والدعاية بالبرلمان الأوروبي من أجل إقناع المواطنين الأوروبيين المترددين في الذهاب إلى صناديق الاقتراع، والتأكيد على الطابع غير المسبوق لهذا الاستحقاق. إضافة إلى الاهتمام بالتعديلات والتغييرات الجديدة وشرحها وترويجها، وكذلك في توسيع الحملات الانتخابية وطبيعتها المعتادة .

ثالثا: إعادة العمل على توثيق ربط المؤسسات الأوروبية الى اهتمامات الشعوب وإشكاليات معاناتها، وإقناعها أكثر فأكثر بدور الاتحاد الأوروبي، وإبعاد تصوراتها عنها، خصوصا تلك التي تقول بابتعاد الاتحاد عن مصالح المواطنين تماما، ومحاولات ردم ما يتوفر من فراغات بينهما وبيروقراطية متزايدة لم تكن قادرة على خلق تفاعل ايجابي وتجديد متواصل.[2]

رابعا: تأكيد البرلمان الجديد على تجاوز إخفاقات معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون أساسا، خاصة تزايد حجم البطالة واتساع الإحساس بفقدان الأمن أو العنصرية وغيرها من المشاكل المتفاقمة والمتزامنة. لا سيما في البلدان الجديدة أو في تقريب الاحتياجات وجعلها ضمن القدرة والتوازي بين الأعضاء والاتحاد. وتطوير متابعتها لتطورات الدول الأعضاء في تطبيق لوائح أنظمة الاتحاد الأساسية.[2]

خامسا: وربما يشكل تحديا جديدا وجديا. وهو كيفية مواجهة فوز أعداد غير قليلة من نشطاء تيار يميني متطرف بلغ عددهم المائة. قد يرسم توجهات خطيرة ومنها تشكيل مجموعة برلمانية أوروبية له، ما انعكس سلبا على التوجه العام للعملية الوحدوية.حيث أصبح الأكثر تشككا بأوروبا وعداء لها في تاريخ الاتحاد الأوروبي". ولا سيما تأثيرها في القرارات الجماعية للاتحاد، أو دور "المشاغب الذي يطعن في المؤسسات" كما علق مسؤول أوروبي. تميزت انتخابات البرلمان الأوروبي هذا العام، رغم كونها الانتخابات الأوروبية الثامنة، إضافة إلى تعديلات وتغيرات معاهدة لشبونة 2009، بتنافس كبير بين قواه الرئيسية حول رئيس المفوضية الأوروبية الجديد، خلفا لخوسيه مانويل باروسو، وفق ما حصل في تلك التعديلات[3].ولكن مرشح الحزب الأوروبي الديمقراطي الاشتراكي مارتين شولتز الألماني الجنسية حسم الموقف لصالحه بتوليه منصب

[1] http://www.europarl.europa.eu/elections2014-results/en/country-results-dk-2014.html

[2] Georges Gobet (AFP)"L'hémicycle du Parlement européen transformé en salle de presse, le 25 mai 2014

رئيس البرلمان للمرة الثانية على التوالي [1] كما أن فوز أعضاء من أحزاب اليمين المتطرف تضع الاتحاد أمام مواجهة مواقف هذه الأحزاب وأفكارها العنصرية. لا سيما في انتقادها لما تعتبره سيطرة المؤسسات الأوروبية على القرار المحلي للدول، فقد "تحولت هذه المؤسسات إلى آلة بيروقراطية ثقيلة وإلى وحش يتدخل أكثر فأكثر في الحياة اليومية للمواطنين الأوروبيين ويحد من حرياتهم"، كما يُقرأ في المنشورات الدعائية لحزب "الفلامانيون أولا" في بلجيكا، والمعروف بعدائه للاتحاد الأوروبي والمهاجرين ونزعاته الانفصالية. ويلقى دعما وتفهما من رئيسة حزب الجبهة الوطنية في فرنسا مارين لوبين، وزعيم حزب الحرية الهولندي جيتر ويلدرز وكذلك من رئيس حزب استقلال المملكة المتحدة ناجل فاراج. وتوصي هذه الأحزاب الناخبين بالتصويت لصالحه وإصدار منشورات انتخابية مشتركة في بلدانها وحملاتها الانتخابية. ويشكل هذا التوقع هاجسا واضحا لدى القوى السياسية الأخرى العاملة في الاتحاد الأوروبي والساعية إليه. بل قد يشكل خطرا جديا، وتهديدا كبيرا، ليس على الناخبين وأعدادهم وتوجهاتهم وحسب، وإنما على خارطة وآفاق تطور الاتحاد ومستقبله، فضلا عن الأمن والسلم الداخليين والعلاقات الاجتماعية بين الشعوب ومكوناتها الاثنية والدينية أيضا[1]. ورغم ذلك فهناك من ينظر إلى التيار اليميني المتطرف وصعوده البارز، سواء في بلدانه او الاتحاد الأوروبي، سيظل بحجمه ومستواه ودوره المعروف بمواقفه اليمينية المتطرفة بشأن الهجرة واليورو والعولمة وحرية التنقل.

في الوقت نفسه تعول أحزاب اليمين المتطرف على الانتخابات وسيلة لتوحد صفوفها وتسمع أصوات الذين يعتبرون الاتحاد الأوروبي "مسخا سياسيا". ويمكن أن تحل أحزاب اليمين المتطرف والأحزاب المناهضة للاتحاد الأوروبي في فرنسا وبريطانيا والدنمرك وفنلندا وهولندا والنمسا والمجر وألمانيا في مرتبة غير متوقعة بين الكتل والأحزاب الأوروبية. وهي تروج ضد الاتحاد الأوروبي وتعتبره مؤسسة قادت القارة الأوروبية إلى كارثة حقيقية، على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والمالية وحتى السياسية. وتشدد في منشوراتها المشتركة على قضية الهجرة، لا سيما ضد العرب والمسلمين، فتركز على أن "هناك حوالي 900 ألف

[1] بن عنتر عبد النور،"**تأثير نتائج الانتخابات الأوروبية 2014**" 2014/05/28نقلا عن:

http://www.aljazzera.net/nr/exers/bb96868f

[2] Share of Votes in EU Election *Wall Street Journal*. Retrieved 16 June 2014

[1] ـ **المركز العربي للدراسات المستقبلية, " العرب والانتخابات الأوروبية", 23/جوان/2014,**
http://www.mostakbaliat.com/?p=6767

يدخلون دولنا كل عام ويثقلون كاهل النظم الاجتماعية والاقتصادية والأمنية دون أن تتمكن أوروبا من معالجة هذا الأمر".13 من جهة أخرى يرى كثير من القوى والأحزاب والشخصيات الأوروبية أهمية كبيرة للاتحاد وتدعم خطوات بنائه، لا سيما من ألمانيا وفرنسا وجيرانهما، وقد يكون في حديث وزير الخارجية الألماني فرانك – فالتر شتاينماير عن أهمية الانتخابات الأوروبية والدبلوماسية الذكية إجابات واضحة وعلامات أخرى قد ترد على تهديدات اليمين المتطرف وما يعولون عليه أيضا. فرأى أن "أوروبا تحتاج إلى برلمان أوروبي قوي. والبرلمان الأوروبي يحتاج إلى تفويض ديمقراطي من الشعوب الأوروبية. حيث إعتبر إن القرارات التي نتخذها معا في البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطن .تمكننا من استعمال هاتفنا الجوال في الخارج أيضا، دون أن ننظر بقلق إلى عداد الثواني، والكفالة التي تضمن المدخرات في الحسابات الادخارية للفرد، حتى 100000 يورو في شتى أنحاء أوروبا، ندين بها جميعا إلى قواعد أوروبية موحدة في دول الاتحاد. الموضوعات التي تحركنا يوميا تتم مناقشتها في البرلمان الأوروبي: حماية سرية البيانات، السياسة المتعلقة بالمناخ، التعامل مع اللاجئين، إجراءات التكافل الاجتماعي، ليست سوى بضعة أمثلة بسيطة. في الانتخابات الأوروبية لا نصوت على أوروبا المجردة النظرية، وإنما على قرارات سياسية حساسة مهمة.

سادسا: هو ضمان وجود المجتمع الحر المتفتح الذي تتطلبه مرحلة العولمة. والهجرة الشرعية هي نتيجة ضرورية لا مفر منها للنجاح الاقتصادي الذي يخلق طلباً على اليد العاملة بسرعة اكبر مما يوفره مستوى المواليد المعتاد في دولة متقدمة. والدولة التي ستحقق النجاح الأكبر هي تلك التي تضمن للمهاجرين المشروعين فرصاً كاملة للمساهمة بكل إمكانياتهم ومواهبهم في البلاد التي اختاروها وطناً جديداً. هنا أيضاً فقيم الديمقراطيين الاشتراكيين المعروفة تجعلهم أكثر كفاءة لمواجهة هذا التحدي الذي تواجهه كثير من دول المجموعة الأوروبية.[14]

ويمكن تلخيص أهم التحديات الداخلية في النقاط التالية:

1 . عدم الاتفاق حول الدستور الأوروبي وتحديد دور البرلمانات الوطنية، والوضع القانوني لشرعة الحقوق الأساسية حول مفهوم القيم الأوروبية.

---

[1] **المركز العربي للدراسات المستقبلية, " العرب والانتخابات الأوروبية", 23/جوان/2014,**
http://www.mostakbaliat.com/?p=6767

2. عدم التحدث بصوت واحد والتصرف بحزم إزاء التراعات العديدة في العالم.

3. التوجه الأطلسي لدول أوروبا الشرقية والاعتماد على قدرات حلف الأطلسي في التصدي لأي تهديدات خارجية

4. الاختلافات والانشقاقات الداخلية وعدم الاتفاق في اتخاذ القرارات الجماعية المتعلقة بالمشاكل الداخلية أو الأزمات الخارجية التي تعني دول الإتحاد

5-الضعف الكبير الذي تعرفه القدرات العسكرية في مجالي التدخل لإدارة الأزمات الدولية حتى الداخلية (أزمة كوسوفو) وما ترتب عنها.[2]

المطلب الثاني:التحديات الخارجية

منذ الإعلان الأوروبي عن مشروع السياسة الأمنية الأوروبية اثر معاهدة ماستريخت 1991 ومن بعدها معاهدة أمستردام بدخولها حيز التنفيذ واختلاف الرؤى الأوروبية حول مضمون وإطار المشروع الأوروبي للأمن والدفاع، إذ يرى الطرفالأول أنه لا يمكن بناء أو تصور سياسة أمنية بعيدة عن أبنية الناتو، وطرف آخر يرى بضرورة استقلالية الأمن الأوروبي وفق المنظور الشامل للأمن (الأمن اللين) إلا أن التدخلات الأجنبية وبالخصوص الأمريكية تسببت في اتساع الهوة بين أقطاب الاتحاد الأوروبي إذ يعتبر هذا أهم تحد أو عقبة أساسية في وجه أي محاولات بعزل الأمن الأوروبي عن إطاره الأطلسي حيث"أن دور الناتو الرئيسي هو توفير الأمن لأوروبا حيث ذكر السفير الأمريكي "أن خطط الاتحاد الأوروبي الدفاعية هي واحدة من أعظم المخاطر على العلاقات الدولية بين جانبي الأطلسي" إلا أن هذا الأمر اعتبرته بعض دول القرار الأوروبي **(فرنسا/ألمانيا)** تدخلا لا معنى له من طرف الولايات المتحدة الأمريكية عبر الأطلسي في الشؤون الداخلية لأوروبا، حيث كانت الدعوة إلى إعادة صياغة علاقة الجماعة الأوروبية بحلف شمال الأطلسي تبرز في كل مرة"[1] ، من خلال هذا يظهر أنه ليس هنالك من شك في أن سياسة الاتحاد الأوروبي الأمنية مرتبطة بأبنية حلف الأطلسي أي أنه ترتبط بالمساعدات الأمريكية في مجالي التدخل في النزاعات وإدارتها وربما كان ذلك واضحا من خلال أزمة"كوسوفو"، أين أظهرت القدرات العسكرية الأوروبية عجزها في إدارة النزاع، حيث تمت الاستعانة بقدرات الناتو"فقد أظهرت حرب كوسوفو مدى حاجة أوروبا للولايات المتحدة الأمريكية . حيث تسعى هذه الأخيرة إلى بسط نفوذها على منطقة شرق أوروبا وملئ الفراغ الذي أحدثه الاتحاد السوفيتي

[2] محمود القصاص،"ماذا حققت أوروبا في خمسين عاما من مسيرة الوحدة:
http://neuws.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news.stn

[1] ـ حسن نافعة ، مرجع سابق، ص459

سابقا[2] ،في جانب آخر تعتبر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا تتعارض مع مصالح الشعوب الأوروبية والأمن الأوروبي، حيث سعت الولايات المتحدة نحو تطبيق مفهومها للأمن القائم على أساس استخدام القوة العسكرية والمتناقض مع المفهوم الأوروبي له وذلك للحفاظ على مصالحها في العالم ومحاولة فرض إرادتها على حلفاءها الأوروبيين من خلال توريط بعض الدول الأوروبية في مغامراتها العسكرية كأفغانستان والعراق، وهي تستهدف من وراء ذلك تقسيم الرأي الأوروبي وكسر أي محاولات لعزل الأمن الأوروبي عن نظيره الأمريكي.

كما أنه ومن خلال حلف الناتو تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة حلفاءها ذات النزعة الرجعية في أوروبا إلى زيادة الانقسام بين الدول الأوروبية بإتباع سياسة سباق التسلح والحيلولة دون قيام علاقات قوية بين دول غرب وشرق أوروبا، وهذا هو السبب الحقيقي الذي يبرر وجود قواعد عسكرية أمريكية في أوروبا حيث لطالما أظهرت دورها القيادي في المنطقة"فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأكيد على استمرار دورها القيادي في القارة الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[3] ، فمنذ انتهاء النزاع في كوسوفو والولايات المتحدة تسعى إلى الحد من قدرات الاتحاد الأوروبي العسكرية والتنظيمية وتربطها بالناتو"

فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحيلولة دون نجاح الدول الأوروبية الحليفة على تقديم البرهان على القدرة على الفعل المستقل عبر تسوية مشاكل القارة وضمان أمنها، دون الاستعانة بالقطب الأول الولايات المتحدة في التحالف الغربي، إذا فالواضح أن حلف الناتو هو مجرد أداة ناجحة في يد الإدارة الأمريكية لتمرير وتطبيق إستراتيجيتها ذات الطابع المصلحي في العالم، حيث كان مجرد امتداد للسياسة الأمريكية في المنطقة ويرى الكثير من الباحثين الاستراتيجيين أن الحرب الأمريكية سواء على كوسوفو أو أفغانستان أو العراق ليس الغرض منها حماية حقوق الإنسان وغيرها من الرايات المحمولة، بل أن الهدف الأساسي يتمثل في أنها تريد أن تؤكد للعالم بأسره أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي مرحلة لا مجال فيها للزعامة والقيادة إلا للولايات المتحدة الأمريكية وكانت هذه رسالة موجهة للاتحاد الأوروبي في الغرب وروسيا والصين في الشرق،" فالولايات المتحدة الأمريكية حريصة كل الحرص من الإستفادة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر ومن الحرب التي أعلنتها على الإرهاب لإرساء النظام العالمي الجديد (الأحادية القطبية الجامدة) والذي بقي نظريا على الورق منذ انهيار الاتحاد السوفيتي [1]،فمنذ الإعلان عن انهيار هذا الأخير والولايات

---

[2] ـ **محمد علي** شاهين ، **مرجع سابق**، ص95

[3] السيد **مصطفى**(**أبو** الخير) " **مرجع سابق**، ص524

[1] **سري** الدين(عايدة)" **الحرب** الأمريكية **على أفغانستان والعالم الإسلامي**"، مرجع**سابق**، ص17

المتحدة الأمريكية تقف في وجه أي محاولات أوروبية تسمح ببروز الاتحاد الأوروبي كقطب منافس من جميع النواحي (الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية) للولايات المتحدة الأمريكية. .

فهذه الأخيرة لن تسمح بوجود نظام متعدد الأقطاب يشكل تهديدا لمصالحها، فهي حتى أثناء الحرب الباردة والحربين العالميتين الأولى والثانية تقف دائما موقف القائد الذي لا يمكن مجاراته، فهي تسعى للحد من تطلعات اللاعبين الإقليميين الكبار والذي يتطلع كل واحد منهم إلى موقعه ونفوذه حيث"تتوجه الإستراتيجية الأمريكية لمنع استعادة نفوذ أحدهم(روسيا) ودرء صعود وتوسع الآخر(الصين) وربما توجيه ضربة للثالث(إيران) واحتواء الحليف(الاتحاد الأوروبي).[2]

حيث يعتبر الحفاظ على الشكل الهرمي للنظام الدولي وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في العلاقات الدولية مصلحة حيوية لها ويعتبر التحدي الكبير للمشروع الأمني الأوروبي ليس في الولايات المتحدة الأمريكية في حد ذاتها ولكن المشكل يعود إلى بعض التوجهات الأطلسية لبعض الدول الأوروبية والتي لا تتمثل في دول أوروبا الشرقية فقط بل تتعدى حتى إلى دول القرار الأوروبي (بريطانيا واسبانيا)، فبريطانيا لازالت تصر على أن"تكوين عالم متعدد الأقطاب هو أمر خطير وغير مرغوب فيه فخلق قوة موازية أو مضادة للولايات المتحدة الأمريكية لن يؤدي إلا لانفصال الأخيرة عن الاتحاد الأوروبي.

كذلك فان عملية توسيع الاتحاد الأوروبي منذ عام 2004 بغرض احتواء مناطق النزاع في أوروبا الشرقية نحو تجسيد مشروع الأمن الأوروبي، كان في غير صالح الاتحاد الأوروبي حيث أن التوسع نحو الشرق تزامن معه توسيع حلف الأطلسي نحو تلك المناطق حيث مثلت تلك الدول وسيلة اختراق أمريكية للسياسة الأمنية الأوروبية من خلال إقامة علاقات وثيقة معها.

وفي مقال تحت عنوان" تقزيم أوروبا...إستراتيجية أمريكية "يذهب بعض الباحثين إلى أن أي مساعدات أمريكية سواء كانت اقتصادية أم عسكرية لدول أوروبا منذ الفترات الأولى كانت تهدف إلى زعزعة استقرارها من خلال خلق بؤر توتر في مناطق عديدة لضمان السيطرة والنفوذ والحاجة، حيث ترى الإدارة الأمريكية أن العلاقات عبر الأطلسي علاقة" تبعية لا تحالف[1] في إشارة من الولايات المتحدة إلى حاجة أوروبا لها حتى في مجال الأمن والدفاع.

ويعتبر الموقف الروسي من أهم التحديات الخارجية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي نحو بناء سياسته الأمنية والدفاعية المشتركة وذلك نظرا لأن الموقف الروسي من المشروع الأوروبي لا يتصف بالثبات فالموقف الروسي من مشروع السياسة الأمنية الأوروبية يعد تعبيرا عن إدراك موسكو للحقيقة الصعبة المتمثلة في أنه

[2] أنور الهواري"،الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي"، السياسة الدولية، العدد 129 جويلية1997 ،ص22

[1] كاظم(هاشم نعمة)،الحلف الأطلسي:التوسع إلى الشرق،الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي،ليبيا أكاديمية الدراسات العليا،2001 ،ص78

يترتب عليه تغييرا في موازين القوة لصالح الاتحاد الأوروبي، و عدم قدرتها على منع التحالف عبر الأطلسي فالإدارة الروسية تضع شرط أساسي على الاتحاد الأوروبي حتى يتم على الأقل النقاش حول مستقبل الأمن الأوروبي ويتمثل هذا الشرط في ضرورة زوال حلف الأطلسي والقضاء على التواجد الأمريكي في المنطقة لأن روسيا تعتبر أن وجود الولايات المتحدة في مناطق أوروبية قريبة من روسيا هو تهديد مباشر لروسيا كالأزمة التي اندلعت في أوكرانيا مؤخرا فهي على مشارف الأراضي الروسية. فروسيا من الدول الكبرى المؤيدة لوجود نظام عالمي متعدد الأقطاب يلغي الهيمنة أحادية القطب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ومن هذا المنطلق فإن العديد من البرلمانيين الأوروبيين يرون أن حلف الناتو أصبح يشكل عائقا في وجه الإتحاد الأوروبي خاصة بعد عام 2004 وانضمام دول أوروبا الشرقية لحلف الناتو،حيث ساهم في بسط نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة أكثر من ذي قبل.

إلا أن التحولات العالمية التي طرأت على الساحة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وغزو أفغانستان والتحضير لضرب العراق، عقدت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفا عسكريا مع الحليفين الاستراتجيين البريطاني والاسباني محاولة منها لكسر أي محاولات من طرف أوروبا القديمة" المحور الفرنسي "بعزل الأمن الأوربي عن إطاره الأطلسي، لذلك ذهب الكثير من المفكرين والباحثين إلى اعتبار أن مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 زادت في حدة وعمق الاختلافات في الرؤية حول استقلالية الأمن الأوروبي أو بقائه في إطاره الأطلسي وهذا بدوره يهدد الإطار العسكري المشترك بل يهدد العلاقات بين الأطلسي"فبينما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الحلف ليس بحاجة إلى انقسامات داخلية بين أوروبا وأمريكا بقدر ما هو بحاجة إلى قوة عملية سريعة ومتطورة تكنولوجيا لكن أوروبا تخشى التسرع الأمريكي والرغبة في تطوير الحلف لأهدافها الأمنية الخاصة، عن المصالح الأوروبية، ناظرة إلى النموذج الأفغاني والعراقي الذين أكدا هذا التوجه المتنصل من العمل في إطار مشترك جنبا إلى جنب مع أوروبا.[1]

من هنا تتضح الهوة التي بدأت تطفو على السطح للسياسة الأمنية الأوروبية والزعامة الأمريكية داخل أروقة حلف الناتو.

المبحث الثالث:مستقبل البرلمان الأوروبي في ظل التحديات الراهنة

[2] السيد مصطفى أبو الخير،مرجع سابق،ص52

[1] الكتبوري إدريس، حلف شمال الأطلسي كما تريده أمريكا:"

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4207

اعترضت طريق التكامل والاندماج الأوروبي عدة عقبات ما تطلب وضع تصور لثلاث مشاهد رئيسية لمستقبل البرلمان الأوروبي والمتمثلة في:

المشهد الأول:

المشهد الإيجابي: وهو تحقيق وحدة أوروبية حقيقية وهو قطع أشواط هامة لتجسيد فكرة الاندماج الكلي وهي مجموعة تقودها فرنسا وألمانيا تسعى لإقامة فدرالية أوروبية بصورة أو بأخرى، بل يذهب البعض إلى حد إنشاء" الولايات المتحدة الأوروبية "رؤية جان مونيه وروبير شومان وتحقيق تكامل سياسي على غرار الوحدة الاقتصادية بمعناه الحقيقي.[2] ويصبح للإتحاد رئيس منتخب وحكومة تسهر على حلحلة المشاكل العالقة ويصبح لكل دولة فيه ممثل برلماني واحد فقط يهتم بشؤونها ويطرح انشغالاتها داخل البرلمان الأوروبي،من هذا المنطلق يصبح للبرلمان وزن أقوى وحضور مؤثر على الساحتين الإقليمية والدولية،لأن البرلمان يحظى بتأييد شعبي لأنه منتخب من طرف الشعب الأوروبي وبطريقة ديمقراطية وبالتالي يتمتع البرلمان بتأثير مباشر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأوروبية،ويحصل على استقلالية في الجانب الأمني عن حلف الناتو ومن ورائه هيمنة الولايات المتحدة على القرارات المصيرية في الجانب العسكري.

كذلك من جهة أخرى فالاتحاد الأوروبي الباحث عن دور استراتيجي بتجسيد كيانه كقطب دولي له وزنه وثقله على المستويين الإقليمي والدولي يصبح له دوره كقطب في إدارة وحل النزاعات الدولية دون دعم خارجي، بمعنى آخر وجود آليات عسكرية أوروبية خارج إطار حلف الأطلسي وبالتتالي الحضور في المحافل الدولية كصانع قرار وليس كتابع ،من هذا المنطلق يصبح البرلمان الأوروبي يشبه الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المشهد الثاني:

المشهد السلبي: وهو يتمثل في وصول التجربة التكاملية الأوروبية إلى طريق مسدود وفشلها وتكثر الخلافات بين الدول فيما بينها، حدوث نزاعات عرقية تؤدي إلى حروب كحرب كوسوفو،أو تطور الوضع إلى الأسوأ بين أوكرانيا وروسيا واتساع رقعة الحرب لتطال دولا أخري مجاورة.كذالك تأثر إمدادات الغاز الطبيعي الآتي من روسيا وهو تهديد حقيقي للطاقة في أوروبا.

[2] أنظر إلى المهدي المنجرة، "من أجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية"، عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع يناير-مارس 1988 ص3-6.

[1] أنظر إلى:محمد باقر حشمت، "الحضارة والثقافة...وآفاق البنى المستقبلية"، المستقبلية، السنة الأولى، العدد الأول، ربيع 2001 ،ص99

تزايد حدة الأزمات المالية لتمس دولا أخرى مهلهلة اقتصاديا كاليونان التي طالب بعض الاقتصاديين في البرلمان الأوروبي بطردها والمجر من الإتحاد لولا تدخل ألمانيا التي أنقضت الموقف،رغم مواجهتها لمعارضة شديدة من طرف دافعي الضرائب الألمان الذين يرون أن أموالهم تذهب لمساعدة دولا أخرى شكلت عبئا على الإتحاد وبعض الدول الأخرى كالدول المنظمة حديثا للإتحاد الأوروبي (دول أوروبا الشرقية).[2]

حيث هناك دول ترى في القيادة الأمريكية للسياسة الأمنية لحلف الناتو لايمكن التخلي عنها ومهما كانت الأسباب ،وعلى رأسها بريطانيا وإسبانيا.فيترتب عليه اتساع الهوة بين التكتلين وبروز مشاكل أخرى على السطح كمشكل الهوية،ضف إليه صعود اليمين المتطرف في أكثر من دولة أوروبية وحصوله على حوالي مائة مقعد في البرلمان،وهو الذي يبين أن الإتحاد الأوروبي سيوصل المنطقة إلى كارثة حقيقية وعلى جميع الأصعدة، علما أنه من لمناهضي فكرة الإتحاد الأوروبي خصوصا في ملف الهجرة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط والعمالة الأجنبية التي يرون أنها تؤثر على التركيبة الديموغرافية لدول الإتحاد،لأنه يدخل للإتحاد ما يقارب المليون وافد جديد كل عام.[1]

من جهة أخرى يعتبر مؤيدو استقلالية الأمن الأوروبي أن دول شرق أوروبا تعتبر عائقا أمام بناء سياسة أمنية أوروبية، إلا أنه في حقيقة الأمر تلك الميولات الأطلسية لدول أوروبا الشرقية لم تكن لتحدث لولا الاختلاف الجوهري بين أقطاب الاتحاد الأوروبي المحور الفرنسي الألماني في جانب والمحور البريطاني الإسباني في جانب آخر والأمنية المشتركة[1] فالاختلاف الفرنسي الألماني البريطاني طغى على جوهر القضايا الحساسة وانعكس بدوره على باقي الأعضاء الأوروبيين لينقسم الأوروبيين بدورهم بين مؤيد ومعارض، تلك الخلافات تعكس خلافا أوسع حول الاتجاه الذي يجب أن يسير فيه الاتحاد الأوروبي.

أما المجموعة الثانية بزعامة بريطانية إلى جانب كل من اسبانيا وبعض الأعضاء الجدد، حيث أكدت بريطانيا على موقفها الرافض لأي محاولات تكوين اتحاد فدرالي ذو طابع مركزي ضأنها في ذلك شان ترددها منذ البداية في اعتماد العملة الأوروبية"اليورو"، حيث يشير جون ريبا الباحث في الشؤون الأوروبية"إلى أن أي

---

[2] محمود القصاص،"ماذا حققت أوروبا في خمسين عاما من مسيرة الوحدة

": http://neuws.bbc.co.uk/hi/arabic/world-news.stn

[1] أظر إلى:ضياء الدين زاهر، "مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم-أساليب-تطبيقات"، سلسلة مستقبليات، الكتاب الأول، مركز الكتب للنشر، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.

[2] أظر إلى محمد باقر حشمت ،مرجع سابق

نظام فدرالي يجمع عدة ولايات أو عدة دول يتطلب توحيد سياسات الأمن والدفاع والخارجية قبل غيرها من السياسات وهو عكس ما يحدث في الاتحاد الأوروبي والذي مازالت الخلافات فيه واسعة حول هذه الجوانب الثلاث"[2]، وربما هذا يتناقض مع طرح كارل دوتش حول مبدأ الانتشار من قطاع إلى قطاع آخر حيث يعتقد هذا الأخير أن التكامل يبدأ بالقطاعات الدنيا)الاقتصاد والاجتماع(، ثم يعرف بعد ذلك انتشارا نحو القطاعات الأخرى)السياسات العليا فبريطانيا تسعى ليظل الاتحاد الأوروبي تجمعا اقتصاديا بلا اندماج سياسي"حيث يوضح جون ريبا أن الموقف البريطاني من الانتقال نحو السياسات العليا يعود لسببين أساسيين، الأول يتعلق بالانتماء حيث لا تعتبر بريطانيا نفسها جزء من الإمبراطورية الأوروبية إلى جانب أنه لم تحتل من طرف دولة أوروبية لمدة طويلة وبالتالي لا يمكن أن تقبل بفكرة الاندماج السياسي كما يقبلها الفرنسيون أو الألمان، والسبب الثاني يتمثل في أن بريطانيا لها علاقات بكتلة أخرى غير أوروبية وتربطها معها ثقافة واحدة ولغة واحدة بالإضافة لعدة مقومات أخرى وهي الأمة الناطقة باللغة الانجليزية كندا، الولايات المتحدة الأمريكية ،وأستراليا،جنوب إفريقيا وغيرهم وهذا أيضا يزيد من رفض فكرة الاندماج السياسي نحو بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة في ظل محور متماسك وقوي لديه القدرة على التدخل في الحالات الطارئة.[1]

المشهد الثالث:

بقاء الوضع القائم: أي بقاؤه على حاله ودون تغيير يذكر حيث يظهر الإتحاد الأوروبي وكأنه عملاقا اقتصاديا وقزما سياسيا، حيث يبقى يراوح مكانه دون تحقيق تقدم يذكر،من هنا سيستمر الوضع الراهن على حاله،أما في شقه الأمني يبقى الأوروبيون تابعين للسياسة الأمنية التي تدير بها الولايات المتحدة الأمريكية حلف الناتو،حيث صرح أحد النواب في الكونغرس الأمريكي أن العلاقة مع الأوروبيين علاقة تبعية وليست تنافس.

من هذا المنطلق ووفق المعطيات التي على الأرض يتضح أن البرلمان الأوروبي يبقى يلعب أدوارا ثانوية على الصعيد الإقليمي والدولي لا تتناسب مع وضعه الحقيقي كمؤسسة ديمقراطية تعتبر الأكبر على الصعيد العالمي لأنه أصبحت تمثل شريحة كبرى من الشعوب الأوروبية في قارة معروفة بتقاليدها الديمقراطية وركيزة أساسية داخل الإتحاد الأوروبي خاصة مع الدعم التأييد الشعبي الذي يحظى به خاصة وأنه يمثل دولا لها وزنها في العديد من المجالات كألمانيا وفرنسا وبريطانيا[2] .

[1] أنظر الى وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر، شركة الشهاب، 1991.

[2] ميشال جودي وقيس الهمامي، **الاستشراف المستقبلي: المشاكل** والمناهج، **كراس** ليبسور، **الكراسل رقم** 20 باريس:(**كراس** ليبسور،) 2007

وعليه يبقى الدور الأمريكي هو الفاعل الرئيس ومن ورائه القارة الأوروبية تابعة له في أغلب القضايا الدولية الحساسة يظهر للملاحظ وكأنها عملية تنسيق بينهما ولكنها في واقع الأمر هي هيمنة أمريكية على المشهد الدولي، ومن هنا فأنه في المستقبل القريب يبقى البرلمان الأوروبي يلعب أدوارا ثانوية يرجع هذا للصلاحيات الغير كافية والتي تحد من تحركه إلى أن يحدث العكس.

خلاصة الفصل الثالث :

يعتبر البرلمان الأوروبي مؤسسة غاية غي الأهمية داخل الإتحاد الأوروبي ، وعليه كانت له العديد من المواقف الدولية البارزة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي خاصة في بعض الملفات الحساسة ومنها ما يزال عالقا إلى حد الساعة مثل الصراع العربي الإسرائيلي،الملف الشائك الذي مازال يراود مكانه ، كما أن الثورات العربية ألقت بضلالها وبقوة على الساحة الإقليمية والدولية، وكان للبرلمان الأوروبي مواقف منحازة على العموم إلى جانب الشعوب العربية ولكن الصلاحيات المنقوصة للبرلمان الأوروبي حدت من تحركاته ،لأنه ليست لديه سلطة على السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي،كما أن البرلمان الأوروبي يواجه تحديات جمة منها ما هو على الصعيد الإقليمي كالأزمة في أكراني مؤخرا والهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط والتحدي الأكبر تمثل في صعود اليمين المتطرف في الانتخابات الأخيرة بشكل لافت وفي أكثر من دولة وتهديده للوحدة الأوروبية وتنامي ظاهرة العنصرية وغيرها من القضايا الحساسة.

على الصعيد الدولي هناك عدة ملفات تشكل تحدي حقيقي للبرلمان الأوروبي أبرزها هيمنة حلف الناتو على المشهد الأمني في القارة الأوروبية.

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة لموضوع البرلمان الأوروبي الأهداف والآفاق،والذي تطرقت فيه إلى التجربة التكاملية الأوروبية كتجربة إقليمية ناجحة وإنشاء الإتحاد الأوروبي بمؤسساته والتي من بينها موضوع الدراسة هذا والذي تناولت فيه أحد المؤسسات الهامة في تركيبة الإتحاد الأوروبي حيث بدا

واضحا أن التجربة التكاملية الاروبية هي نموذج من نماذج الإقليمية الناجحة وأن التقارب و الاندماج السياسي هو ثمرة التعاون و الاندماج الاقتصادي ، إذ أن التجربة الاروبية ممثلة في الاتحاد الاروبي تمثل نموذجا ناجحا في التكتل الاقتصادي الإقليمي،حيث سعى الاتحاد الأوروبي منذ مراحله الأولى في عملية التكامل نحو ظهوره كقطب عالمي له تأثيره على الساحة الدولية من خلال الدفع بمشروعه التكاملي إلى الأمام وذلك بتحقيق المشروع الفرنسي الداعي إلى تكوين كونفدرالية أوروبية وربما تحقيق اصطلح عليه فكرة روبرت شومان وهي الولايات المتحدة الأوروبية والوصول إلى اندماج سياسي على غرار الاندماج الاقتصادي بتفعيل المؤسسات الرئيسية وعلى رأسها البرلمان الأوروبي الموحد وإعطائها قوة الدف اللازمة وصلاحيات أوسع خاصة وأنه الهيئة التشريعية الوحيدة المتعددة القوميات في العالم، ويمثل جميع مواطني الإتحاد وهو يعتبر هيكل للممارسة الديمقراطية ، غير أن الأوروبيين وخاصة أصحاب القرار داخل الاتحاد الأوروبي لم يكونوا بنفس الحماس الذي كانت عليه فرنسا صاحبة المبادرة بالرغم من وجود ديناميكية قوية في قلب الاتحاد الأوروبي تغطي كامل العملية بقوة باتجاه مزيد من التكامل تقودها م ألمانيا وفرنسا. ولكن نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة عكرت صفوا الداعين إلى نجاح التجربة التكاملية الأوروبية بصعود اليمين المتطرف المعروف بعدائه للأجانب وللإتحاد الأوروبي عموما،حيث هناك من يعتبره إجراء عقابي للأحزاب التقليدية ذات الأغلبية في البرلمان الأوروبي وهو ما أحدث زلزالا حقيقيا غطى على أحداث عالمية بارزة .

كما نلاحظ أن البرلمان الأوروبي لعب أدوارا غاية في الأهمية وفي العديد من الأزمات الدولية مثل الصراع العربي الإسرائيلي والأزمة الأوكرانية والثورات العربية وغيرها من القضايا الساخنة على الصعيدين الإقليمي والدولي ولكن الصلاحيات الممنوحة للبرلمان لم تمكنه من لعب الأدوار التي تنتظرها حا أن التجربة التكاملية الاروبية هي نموذج من نماذج المنهج الوظيفي الذي يقضي بأنّ التقارب و الاندماج السياسي هو ثمرة التعاون و الاندماج الاقتصادي ، إذ أن التجربة الاروبية ممثلة في الاتحاد الاروبي تمثل نموذجا ناجحا في التكتل الاقتصادي الإقليمي،حيث سعى الاتحاد الأوروبي منذ مراحله الأولى في عملية التكامل نحو ظهوره كقطب عالمي له تأثيره على الساحة الدولية من خلال الدفع بمشروعه التكاملي إلى الأمام وذلك بتحقيق المشروع الفرنسي الداعي إلى تكوين كونفدرالية أوروبية وربما تحقيق ماأسماه روبرت شومان الولايات المتحدة الأوروبية

والوصول إلى اندماج سياسي على غرار الاندماج الاقتصادي بتفعيل المؤسسات الرئيسية وعلى رأسها البرلمان الأوروبي الموحد وإعطائها قوة الدف اللازمة وصلاحيات أوسع خاصة وأنه الهيئة التشريعية الوحيدة المتعددة القوميات في العالم، ويمثل جميع مواطني الإتحاد وهو يعتبر هيكل للممارسة الديمقراطية ، غير أن الأوروبيين وخاصة أصحاب القرار داخل الاتحاد الأوروبي لم يكونوا بنفس الحماس الذي كانت عليه فرنسا صاحبة المبادرة بالرغم من وجود دينامكية قوية في قلب الاتحاد الأوروبي تغطي كامل العملية بقوة باتجاه مزيد من التكامل تقودها م ألمانيا وفرنسا،لكنها تصطدم بدول كبرى مثل بريطانيا ولكن الانتخابات البرلمانية الأخيرة أفسدت العرس الأوروبي بصعود اليمين المتطرف المعروف بعدائه للأجانب وللإتحاد الأوروبي عموما،حيث هناك من يعتبره إجراء عقابي للأحزاب التقليدية ذات الأغلبية في البرلمان الأوروبي وهو ما أحدث زلزالا حقيقيا غطى على أحداث عالمية بارزة .

كما نلاحظ أن البرلمان الأوروبي لعب أدوارا غاية في الأهمية وفي العديد من الأزمات الدولية مثل الصراع العربي الإسرائيلي والأزمة الأوكرانية والثورات العربية وغيرها من القضايا الساخنة على الصعيدين الإقليمي والدولي ولكن الصلاحيات الممنوحة للبرلمان لم تمكنه من لعب الأدوار التي تنتظرها ضف إليه تهديد روسيا بقطع إمدادات الغاز عن أوروبا وهو ما يشكل تهديد جدي للقارة الأوروبية.

المراجع بالعربية:

1- أفران،إيزابيل :كيف لأوروبا أن تضغط على إسرائيل،تر:أسماء بن قادة،قضايا شرق أوسطية،ط1،عمان،مارس 1999.

2- أمجد أبو العز،آلية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية،المؤسسة الحديثة للكتاب،لبنان،2013.

3- بسيوني، عبد الرؤوف. المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي. بيروت: دار النهضة العربية، 2000.

4- الحبيب أنفاذ:"نظام الإتحاد الأوروبي المؤسسات السياسية"،مطبعة الجسور،وجدة، 2009.

5- حسن نافعة : " الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، الطبعة الأولى.

6- حقي توفيق سعد ، مبادئ العلاقات الدولية ، عمان، دار وائل لطباعة و النشر ، ط 1،2000

7- خليل حسين : " المنظمات القارية و الإقليمية "، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، الطبعة الأولى.

8- ستيفن جروبارد ، أوروبا الجديدة، نهضة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، (ترجمة د .حسن صعب)،بيروت،2000

صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) القاهرة : عالم الكتب، ط 1،2003.

9- ضياء الدين زاهر، "مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم-أساليب-تطبيقات"، سلسلة مستقبليات، الكتاب الأول، مركز الكتاب للنشر، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.

10- عادل فتحي ، ثابت عبد الحافظ ، النظرية السياسية المعاصرة ، دراسة في النماذج التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1998.

11- عامر مصباح ، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر : المكتبة الجزائرية، بود واو، 2005.

12- عبد العظيم الجنزوري ،الأسواق الأوروبية المشتركة و الوحدة الأوروبية،القاهرة ،دار المعارف،1998.

13- عبد المنعم سعيد،الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1986.

14- عبد الوهاب بن خليف ، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني،دار قرطبة :الجزائر 2004.

15- علي الحاج ،سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2005.

16- عماد جاد،الجدار الفاصل وتحولات الموقف الأوروبي،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية 2004.

17- عمار بوحوش ، محمد محمود الذنيبات ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001 ،

18- عمر هشام ربيع،الرقابة البرلمانية في النظم السياسية،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة،2002.

19- فؤاد كمال، الأوضاع البرلمانية،مطبعة دار الكتب ،القاهرة ،1984.

20- كاظم(هاشم نعمة)،الحلف الأطلسي:التوسع إلى الشرق،الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي،ليبيا أكاديمية الدراسات العليا، 2001.

21- مازن خليل غرايبة ، نظريات التكامل الدولي ، دراسة نظرية تحليلية ، الأردن : مؤتة للبحوث و الدراسات ،المجلد السادس ، العدد الثالث ، 1991.

22- محمد المجدوب "التنظيم الدولي"،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2007.

23- محمد مصطفى كمال ،د.فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،أوت ،2001.

24- محمد هشام محمد إسماعيل، موقف الاتّحاد الأوروبيّ تجاه القضيّة الفلسطينيّة في الفترة من 1993 إلى 2009 ،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2011.

25- المهدي المنجرة، "من أجل استعمال ملائم للدراسات المستقبلية"، عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع يناير-مارس 1988.

26- موريس شيف ول ، ألن وينترز ، التكامل الإقليمي والتنمية، تر: حسين حيدر ، مصر،مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، 2003.

27- ميشال جودي وقيس الهمامي، الاستشراف المستقبلي :المشاكل والمناهج، كراس ليبسور، الكراس الرقم 20 (باريس :كراس ليبسور)،2007.

28- وليد عبد الحق وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ط1، 2002.

التقرير:

1- محسن صالح/ بشيرنافع:التقرير الإستراتيجي الفلسطيني2008،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،ط1،بيروت 2009.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- جمال بن سالم ،البرلمان الأوروبي بنيته ونشاطه،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الجزائر :2006

2- جواس حسن رسول، البرلمان الأوروبي طريق إلى التكامل الإقليمي ،رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق الجامعة اللبنانية ، بيروت ، 2013

3- عباس عقيلة،الإتحاد الأوروبي الرهانات،الواقع والآفاق(1950.2007)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2009.

الدوريات:

1- أنور الهواري"،الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي"،مجلة السياسة الدولية، العدد 129 جويلية 1997

2- جاسورناظم،جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية الأوروبية،شؤون عرب العدد99،سبتمبر 1999

3- مالك عوني ، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، آفاق التكامل الأوروبي الجديدة ، في مجلة السياسة الدولية، مصر :مؤسسة الأهرام ، عدد 141 جويلية – أكتوبر 2000 .

4- محمد يوسفي ، الشراكة الأورو–متوسطية وآثارها على بلدان إتحاد المغرب العربي ، في مجلة إدارة ، الجزائر : مركز التوثيق والبحوث الإدارية ، عدد2 ،2000.

5- يسرا الشرقاوي،معاهدة لشبونة..الدستور الأوروبي ،مجلة السياسة الدولية مصر :مؤسسة الأهرام عدد 214جويلية – أكتوبر 2009

الصحف:

Wall Street Journal. Retrieved 16 June 20141- Share of Votes in EU Election

2- الحياة، «، التصنت الأميركي: البرلمان الأوروبي يؤيد تعليق اتفاقات رئيسية مع واشنطن » .2014/03/13

المراجع باللغة الأجنبية:

1- «Consolidated Version of the Treaty on the Functioning of the European Union,» Official Journal of the European Union, 30/3/2010, C83/150

2- «What is the European Parliament?,» European Parliament Elections 2009, Fact Sheet 4, EU (Civil Society

3- BUILDING PARLIAMENT: 50 YEARS OF EUROPEAN PARLIAMENT HISTORY1958—2008

4- Burbon Jean Louis, les Institutions Européenne, Paris : Edition Vuibert, 1997

5- Philippe HUGON, Les économies en développement à l'heure de la régionalisation, Paris : Karthala , 2003.

6- Romaniello, «The International Role of European Parliament: The SWIFT Affairs and the «Re- (assessed» European Institutional Balance of Power,»

7- Zaki(laidi),«la question multipolaire»,édition desllée de brouwer paris,1998.

2- Les périodiques :

1- Al-asfahany (Nadia), '' Unified Europe, he chalenge of common foreign and security policies", al-syassa al-dawliya,n148,38r years,egypt,april2002

2- André GAMBLIN , L'Europe à 25, les paradoxes de l'élargissement , Images économiques du monde , paris , 2005

3- Hassan BASHI EL MAS , L'union douanière avec l'union européenne , Confluence méditerranée , N°23 , Octobre 1997 .

المراجع بالانترنت:

1- "الاتحاد الأوروبي يحاول مواكبة الثورات العربية لكن شيخوخته تخونه", في صحيفة القدس, 12, آب, 2011, http://www.alquds.com/news/article/view/id/286900

2- بن عنتر عبد النور،"تأثير نتائج الانتخابات الأوروبية 2014" 05/28 2014نقلا عن:

http://www.aljazzera.net/nr/exers/bb96868f

3- بن عنترعبد النور," المواقف الدولية من الثورة الليبية", 2011/4/7, مركز الجزيرة للدراسات, http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E6D4B41A-430B-454C-8279-8055696294D0.htm

4- بيان كاترين اشتون, الممثل السامي للاتحاد, بشان الثورة في تونس, بروكسل, 24 أكتوبر, 2011 http://www.eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20111101_1_ar.htm

5- دويتشه فيله, " الاتحاد الأوروبي ينتقد سياسته تجاه ثورة الياسمين", 2011/2/9, http://www.dw world.de/dw/article/0,,14830141,00.html

6- الزرقة أحمد," تحولات الموقف الدولي تجاه اليمن .. مخرج الطوارئ الأخير للرئيس ونظامه", 21/ ابريل/ 2011

7- مركز الجزيرة للدراسات بواسطة براء ميكائيل, " أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة", 2011/5/14, http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ED26F877-7147-4DEF-98E4-30C42CD0090F.htm

8- المركز العربي للدراسات المستقبلية, " العرب والانتخابات الاوروبية", 28/جوان/2014, http://www.mostakbaliat.com/?p=6767

9- مقابلة شخصية أجرتها الصحفية علياء حامد مع عضو لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان الأوروبي, في صحيفة الشروق, 23, أذار 2011

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=23102011&id=cb9a7428-ced0-4120-adbd-0ed943727c6c

10- موقع الجزيرة نت, " ردود فعل دولية على أحداث تونس",

=http://www.aljazeera.net/home/search?q

11- موقع بعثة الإتحاد الأوروبي في الجمهورية اليمنية, " العلاقات السياسية والاقتصادية للإتحاد الأوروبي مع اليمن",13 /أبريل/2011

http://eeas.europa.eu/delegations/yemen/eu_yemen/political_and_economic_relation/index_ar.htm

12- الكتبوري إدريس، حلف شمال الأطلسي كما تريده أمريكا:"

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4207

- «What is the European Parliament?,» European Parliament Elections 2009, 31 Fact Sheet 4, EU (Civil Society, <http://www.wereurope.eu/download/eu/factsheet_ep.pdf

العنوان **الصفحة**

الإهداء

شكر وعرفان

مقدمة 01

الفصل الأول : نشأة وتأسيس الإتحاد الأوروبي 18

المبحث الأول: انطلاقة التجربة التكاملية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية..... 19

المبحث الثاني: البناء المؤسساتي للإتحاد الأوروبي 21

المطلب الأول: المجلس الأوروبي.....:.....22

المطلب الثاني: المجلس الوزاري.....::.....23

المطلب الثالث: المفوضية الأوروبية.....23

المطلب الرابع: محكمة العدل الدولية.....25

المطلب الخامس: الهيآت والمؤسسات الاستشارية ذات الطابع التقني.....25

المبحث الثالث: البرلمان الأوروبي(نشأته،تشكيلته،المجموعات السياسية،الانتخابات.....26

المطلب الأول: نشأة وتاريخ البرلمان الأوروبي..... 27

المطلب الثاني: تعريف البرلمان الأوروبي..... 28

المطلب الثالث:المجموعات السياسية في البرلمان الأوروبي وتوزيع المقاعد.....28

المطلب الرابع: الانتخابات البرلمانية 2014.....32

خلاصة..... 34

الفصل الثاني: صلاحيات ووظائف البرلمان الأوروبي وعلاقته بالسلطة التنفيذية..... 35

المبحث الأول: الدستور الأوروبي وصلاحيات البرلمان..... 36

المطلب الأول: الدستور الأوروبي..... 36

المطلب الثاني: صلاحيات البرلمان..... 41

المبحث الثاني: وظائف أجهزة البرلمان الأوروبي..... 42

المطلب الأول: الوظيفة التشريعية..... 43

المطلب الثاني: التعيين والرقابة على السلطة التنفيذي.....45

المطلب الثالث: وظيفة تصديق الموازنة..... 45

المطلب الرابع: دور البرلمان في الموافقة على الإتفات الخارجية..... 46

المطلب الخامس: دور البرلمان الأوروبي في تحديد موازنة البرامج الثقافية..... ... .47

المبحث الثالث: علاقة البرلمان الأوروبي بمجلس الاتحاد الأوروبي..... 48

الفصل الثالث: مواقف البرلمان الأوروبي في القضايا الدولية والتحديات التي تواجهه.....50

المبحث الأول: موقف البرلمان الأوروبي من القضايا الدولية(الصراع العربي الإسرائيلي).....51

المطلب الأول: موقف البرلمان الأوروبي من الصراع العربي الاسرائيلي 51

المطلب الثاني: موقف البرلمان الأوروبي من الثورات العربية..... 58

الفرع الأول: الموقف الأوروبي من الثورة التونسية..... 58

الفرع الثاني: الموقف الأوروبي من الثورة المصرية..... 60

الفرع الثالث: الموقف الأوروبي من الثورة الليبية..... 61

الفرع الرابع: الموقف الأوروبي من الثورة اليمنية 62

المبحث الثاني: تحديات البرلمان الأوروبي الداخلية والخارجية..... 64

المطلب الأول: التحديات الداخلية 64

المطلب الثاني: التحديات الخارجية..... 67

المبحث الثالث: مستقبل البرلمان الأوروبي في ظل التحديات الراهنة..... 71

الخاتمة 76

الملخص 87

الملخص

ملخص:

من خلال دراسة موضوع البرلمان الأوروبي الموحد أهداف آفاق، يبدوا واضحا أن التجربة التكاملية الاروبية هي نموذج من نماذج المنهج الوظيفي الذي يقضي بأنّ التقارب و الاندماج السياسي هو ثمرة التعاون و الاندماج الاقتصادي ، إذ أن التجربة الاروبية ممثلة في الاتحاد الاروبي تمثل نموذجا ناجحا في التكتل الاقتصادي الإقليمي،حيث سعى الاتحاد الأوروبي منذ مراحله الأولى في عملية التكامل نحو ظهوره كقطب عالمي له تأثيره على الساحة الدولية من خلال الدفع بمشروعه التكاملي إلى الأمام وذلك بتحقيق المشروع الفرنسي الداعي إلى تكوين كونفدرالية أوروبية وربما تحقيق مالأسماه روبرت شومان الولايات المتحدة الأوروبية والوصول إلى اندماج سياسي على غرار الاندماج الاقتصادي بتفعيل المؤسسات الرئيسية وعلى رأسها البرلمان الأوروبي الموحد وإعطائها قوة الدفع اللازمة وصلاحيات أوسع خاصة وأنه الهيئة التشريعية الوحيدة المتعددة القوميات في العالم، ويمثل جميع مواطني الإتحاد وهو يعتبر هيكل للممارسة الديمقراطية ، غير أن الأوروبيين وخاصة أصحاب القرار داخل الاتحاد الأوروبي لم يكونوا بنفس الحماس الذي كانت عليه فرنسا صاحبة المبادرة بالرغم من وجود ديناميكية قوية في قلب الاتحاد الأوروبي تغطي كامل العملية بقوة باتجاه مزيد من التكامل تقودها ألمانيا وفرنسا.

ولكن نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة عكرت صفوا الداعين إلى نجاح التجربة التكاملية الأوروبية بصعود اليمين المتطرف المعروف بعدائه للأجانب وللإتحاد الأوروبي عموما،حيث هناك من يعتبره إجراء عقابي للأحزاب التقليدية ذات الأغلبية في البرلمان الأوروبي وهو ما أحدث زلزالا حقيقيا غطى على أحداث عالمية بارزة .

كما نلاحظ أن البرلمان الأوروبي لعب أدوارا غاية في الأهمية وفي العديد من الأزمات الدولية مثل الصراع العربي الإسرائيلي والأزمة الأوكرانية والثورات العربية وغيرها من القضايا الساخنة على الصعيدين الإقليمي والدولي ولكن الصلاحيات الممنوحة للبرلمان لم تمكنه من لعب الأدوار التي تنتظرها الشعوب الأوروبية. فبعدما تمكن الأوروبيون من فرض وجودهم على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، فهم يسعون نحو فرض وجودهم في النظام الدولي في المجال السياسي خصوصا الأمن والخارجية، وذلك من أجل تحقيق توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل رغبة الاتحاد الأوروبي في وجود عالم متعدد الأقطاب.

و إذا كان لا يمكن التكهن بصفة قطعية في الوقت الحالي عمّا سيؤول إليه التكتل الاروبي في المستقبل القريب ، إلا أننا نعتقد أن المؤسسات الفاعلة في الإتحاد الأوروبي وعلى رأسها البرلمان يحوز على القدرات الكافية التي تمّكنه من تخطي العراقيل و مواصلة مسيرة البناء الاروبي لو تعددت صلاحياته في جميع الأطر التي تعنيه من هنا تستطيع القارة الاروبية استعادة مكانتها الدولية ، و تصبح قطب اقتصادي و تكنولوجي و ثقافي و عسكري بدون منازع.

Résumé

A partir de l'étude du thème du parlementaire européen uni objectifs et horizons, il nous paraît nettement que l'expérience complémentaire européenne est l'un des exemples de la perspective fonctionnelle qui juge que le rapprochement et l'intégration politique n'est que le fruit de la convention et l'intégration économique, en effet l'union européenne présente un exemple réussi dans la coalition européenne. Etant donné que dés ses premières étapes dans l'opération complémentaire, l'union européenne a tenu à ce qu'elle apparaisse comme un pôle universel ayant son influence sur le territoire international à partir de la poussée de son projet complémentaire de plus en plus en avant, et ce , par la réalisation du projet français qui incite à la création d'une confédération européenne et probablement la réalisation de ce qu'a nommé Robert Choman : Les états unis européens et arriver , par conséquent, à une intégration politique au même titre que l'intégration économique en activant les entreprises principales tel que le parlementaire européen en tête de liste , pour leur donner une liberté décisive plus large surtout que ce dernier en est le seul état législatif multi –identitaire vu qu'il représente tous les citoyens de l'union ce qui fait de lui terrain de la pratique démocratique , sauf que les européens , surtout les responsables des décisions dans l'union européenne n'avaient pas le même enthousiasme que celui de la France malgré l'existence d'une puissance dynamique au cœur de l'union européenne qui couvre toute l'opération vers plus de complémentarité poussée par la France et l'Allemagne.

Mais les résultats des dernières élections a prouvé la contrariété du droite connu de son mépris aux étrangers et à l'union européenne en général, il y'a même ce qui le considère comme punition pour les partis traditionnels ayant la majorité dans la parlementaire

européenne chose qui a provoqué un tremblement réel causant la négligence d'importants incidents universels.

Nous pouvons également constater que le parlementaire européen a joué des rôles excessivement importants dans les crises universelles comme celle de l'Ukraine, le conflit arabo-israélien, les révolutions arabes mais cela n'a pas suffit pour répondre aux attentes des peuples européens.

Après avoir prouvé leur existence au niveau des relations économiques universelles, les européens tiennent à le prouver encore dans le domaine politique surtout la sécurité et l'existence et ce pour créer un équilibre stratégique avec les états unis sous le vœu de l'union européenne défini dans un mode à différents pôles.

Et s'il n'est pas possible, ne serait ce que dans le futur proche, de penser aux conséquences du rassemblement européen, nous pouvons constater quand même que les entreprises actives dans l'union européenne déléguées par le parlementaire ont les capacités suffisantes qui lui permet de surmonter les obstacles et de poursuivre le développement européen dans tous les domaines qui le concernent. Sur ce continent européen peut décrocher sa valeur universelle en étant un pôle économique, technologique, culturel et militaire.